

العلامة المحقق
سيدى محمد الزرقانى على المنظومة
المسماة باليقونية
فى مصطلح
الحديث

ومعه فى الصلب حاشية العلامة الشيخ عطية
الاجهورى على الشرح المذكور
مقصولا بينهما جدول

«محل مبيعه»
«بمكتبة السيد محمد حسين الخشاب»

«الطبعة الاولى»
بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها
السيد «محمد حسين الخشاب»
سنة ١٣٢٤
هجريه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العزيز القوي الغافر

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله حمد ابوابي نعمه وبكافئ مزيده والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أئمة المناقب
الحمد لله (أما بعد) فيقول الفقير الفاني عظمة الاحدوى الشافعي الازهرى الزهراءى غفر الله له
ولو لآله ومشايعه ومحبيه والمسلمين آمين هذه حواش على شرح الرسالة المسماة بمنظومة اليقوفى
للعالم الربانى سيدى محمد الزرقانى دعوت اليها احبها الطالبين وهى مأخوذة من شرح الحوى
والدمياطى لهذه المنظومة ومن شرح شيخ الاسلام على الفقيه العراقى وبعض حواشها كعاشية
الطوشى والعلامة الهدوى ومن شرح النخبة للعقلاء ابن حجر العسقلانى وبعض حواشيه ومع
يسير من الفاموس والمختار والمصباح وتكملة احاديث من الجامع الصغير وغيره رحيمهم الله ونفعنا بهم
أجمعين جعلها الله خالصة لوجه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وقطع على من تلقاها بقلب سليم
انه بعباده رؤوف رحيم (قوله الحمد لله الخ) من هنا الى قوله أما بعد ست سجعات ثلاث متعلقة بالله تعالى
وهى الاول والثلاث بعد هاتمتعلقة بالنبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه فالذى يتعلق بالله تعالى
ثلاثة والذى يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم اثنتان والذى يتعلق بالآل واصحاب واحدة لما لا يخفى
أن كل واحد أعلى مما بعده وأشار المثنى أيضا بالترتيب * وهى السجع توافق الفاصلتين من التتر
على حرف واحد ثم هو أقسام لانه ان اختلفا فى الوزن فطرفى كوقار أو أطوار أو ان لم يختلفا كان
جميع ما فى المقصورة الثانية أو أكثره يوافق فى الوزن والنقصة ما فى الاولى فترسم * مثال الاول قول
الطبريزى فهو بطبع الاسجاع يجواهر لفظه ويرفع الاسماع بزواجر وعظه * مثال الثانى ما لى
أبدلت الاسماع بالآذان وان لم يكن جميع ما فى الثانية ولا أكثره كذلك فالتوازي وما هنا منه
بالنسبة للاولين بالنسبة للآخر بعد هذا الاختلاف فى الوزن والمراد بالوزن الشعرى وهو
مقابلة ما كان يساكن ومتحركا بمتحرك من غير نظر لخصوص الحركة والساكن كاذ كره ابن يعقوب
فى شرح التاجيخ وأحسن السجع ما ساوت فقره كقوله تعالى فى سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود ثم ما طالت فيه الثانية أو الثالثة مثال الاول والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى ومنه
ما هنا مثال الثانى خذوه فغلوه ثم الجحيم سلوه (قوله العزيز الخ) قد وردت هذه النعوت الثلاثة فى
القرآن العزيز يقول تعالى والله عزير وان مقام المهج من العزيز وقال تعالى الله لطيف بعباده يورث

قوله ثم الجحيم سلوه واقعة صم عليهم جملوا الشاهد فى الثلاثة وهى ثم فى سلسلة الآية ١٩

من يشاء وهو القوي العزيز وقال تزييل الكتاب من الله العزيز العليم خافر الذب وأنت خبير
 الغافرين فإن أفضل التفضيل بعض ما يضاف إليه أي غافر خير الغافرين وقد صرح العلامة في
 حاشيته على الجامع الصغير في شرح قوله الغفار في حديث الاسماء الحسنى وكذا أشار آخر عليه
 بذلك ونص عبارة العلامة وقد جاء التوقيف في التنزيل بالغفار والغفور والغافر والفرق بينهم ما أن
 الغافر يدل على انصافه بالمغفرة مطلقا والغفار والغفور يدلان عليه مع المبالغة والغفار بالغ
 من زيادة البناء ولعل المبالغة في الغفور باعتبار الكيفية وفي الغفار باعتبار الكمية وهو قياس
 المستعمل في المبالغة في النعوت والأفعال فلا يقال إن إطلاق الغافر عليه تعالى على طريق الغزالي إذ
 ليس من الاسماء الحسنى وليست الآياتان السابقان نصا في جواز الإطلاق تأمل قال في المختار وجمع
 العزيز عزازة مثل كريم وكوام وقوم أعزته وأعزاء وفي القرآن أعزة على الكافر بن بل الثلاثة قياسية
 مذكورة في الخلاصة أي في قوله * وفي فعل وصف فاعل ورد * وأعزة في قوله

في اسم مذكر رباعي عشد * ثالث افعلة عنهم أطود

وأعزاة في قوله * وناب عنه أفعلا في المفعول * لا ما وضعف * ومعنى العزيز الغالب على أمته
 المرتفع عن أوصاف الخلق من عزيز بالضم إذا غلب ومنه قوله تعالى وعز في الخطاب وقيل الذي
 لا مثل له من عزيز بكسر العين إذا قل وجود مثله وقيل القادر القوي من عزيز بفتحها إذا قوي
 ومنه فعز زنا بثالث أي قوينا * والحاصل أن عزله معان فبعضها بكسر العين في المضارع وبعضها
 بالفتح وبعضها بالضم وقد نظم السيوطي ذلك فقال

يا قارنا كتب الآداب كن بقطا * وحرر الفرق في الأفعال تحزيرا
 عز المضايف يأتي في مضارعه * ثلث عين بفرق جاء مشهورا
 فما كفل وضد الفل مع عظم * كذا كرم علينا جاء مكسورا
 وما كعز علينا الحال أي صعبت * فافتح مضارعه ان كنت محزورا
 وهذه الخمسة الأفعال لازمة * واضمم مضارع فعل ليس مقصورا
 عززت زيدا بمعنى قد غلبت كذا * أعنته فكلما ذا جاء مأثورا
 وقيل إذا كنت في ذكر الفرس ولا * يعز بارب من عادت مكسورا
 واشكر لاهل علوم الشرع أن شرحوا * لك الصواب وأبدوا فيه تذكيرا

وقيل العزيز بمعنى المعرف ففعل بمعنى مفعول كاليم وجب فعلى هذا القول يكون من صفات الفعل وعلى
 باقي الوجوه يكون من صفات الذات والفرق بينهما أن صفات الذات لا يصح نفيها عن الله تعالى
 وصفات الفعل يصح نفيها عنه كما تقول إن الله لا يعز فلا نافي استقدمه وحظ العبد منه أي تخلقه به
 وانصافه بعنه أن يغلب نفسه وشيطانه بالاستقامة والاستعانة بالله تعالى * وخاصيته وجود
 الغنى والعز لن داوم عليه إحدى وأربعين مرة كل يوم حتى يصل إحدى وأربعين يوما من شروخ
 الاسماء الحسنى وقوله ليس مقصورا أي ليس قاصرا بان كان متعديا وقوله وإذا كنت الخ مقروح على
 قوله فما كفل الخ وخصه بالنص عليه لأن سبب نظم هذه الآيات أنه سئل عن ولا يعز في القنوت هل
 هو بالكسر أو بالضم وبمكسور الثاني حال من يعز ولعله جرى على أن أقل القصيدة ثلاثة أبيات كما هو
 قول عليه ظاهر قول الخريجي والقصيدة من أبيات الخ ولا كان في كلامه الإبطاء بين مكسورا
 وبمكسورا وقد أورد السيوطي الكلام على العزيز برسالة ومعنى القوي الذي لا يضعف فهو تفسير

الذي نضر أصحاب الحديث وحسنهم في القديم والحديث ورفع قدرهم في مضارع الأزمان والغابر
 العزيز والغافر المتصف بالغفر كما تقدم أي الستر للذنوب معوها في نفسه وبين العزيز والقوي من
 أنواع البديع صنعة الطبايع وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة وفي العزيز بضمها التورية
 وهي ذكر لفظ له معنيين قريب وبعيدو براد منه البعيد اعتمادا على قرينة خفية وبراعة
 الاستهلال التي هي لغة حسن الابتداء واصطلاحا أن يشير المؤلف في طائفة كتابه من نظم وأثر إلى
 ما يؤلف فيه إشارة تعذب على الذوق السليم حيث أشار به إلى أحد الأقسام الأخرى في قوله عز يز
 من ربي اثنين أو ثلاثة وكذا في قوله الحديث ورفع وضع وعلاوا وندرج وانقطعت وأرسل والأكابر
 والأصغر كإسباني جميع ذلك وهذا الحمد حمد على نعمة أدت إلى الحكم على مشتق يؤذن بهلية
 الاستيفاق كاحترام العالم أي علمه وأمن الجاهل أي لجهله فهو واجب أي يتأب عليه ثوابه وخص
 هذا الوصف بالابتداء به لمناسبة المقام وكأنه يقول الحمد لله الغالب لكل عدو فلا يعوقه عائق من
 إيصال الخير البناء وتسهيل هذا التأليف (قوله الذي نضر) خالف السياق حيث هو في هذا الموصول
 وصلته وقبيلته المشتق لما لم يرد إطلاق المنضر والناسر عليه تعالى والقاعدة أن كل وصف
 لم يرد إطلاقه عليه تعالى يتوصل إلى وصفه بعده بالموصول وصلته بناء على الراجح الذي
 أشار له في الجوهرية بقوله واختير أن اسماء توقيفيه كذا الصفات فاحفظ السجدة
 فلا يطلق لفظ عليه تعالى وإن صح معناه كالحاضر الأذن شرعي خلافا للغزالي قال في المختار والنصرة
 بوزن البصرة الحسن والروني وقد نضر وجهه بنضر بالضم نصرته أي حسن ونضر الله وجهه أيضا
 يتعدى ويلزم ونضر من باب ظرف لغة فيه ويجوز أبو عبيد نضر من باب طرب ونضر الله وجهه
 تنضير أو نضر ونضر الله امرأته التشديد أي نعمه وفي الحديث نضر الله امرأته أسع مقاتلي قواها
 وأنضر ناضر مثل أسفر فوقع وأبيض ناصح اه وصبرة الكمال في شرح هذا الحديث في الأربعين
 نضر تشديد الضاد وتحقيقها والتشديد أكثر أي حسن وجل اه فعمق قوله هنا وحسنهم الخ
 للتفسير وفي هذه السجدة من البديع التورية والمراد هنا أهل الحديث دراية أو أهم وفي الحديث
 رواية بدليل آخره قواها فادها كما سمعها وسيأتي معناهما (قوله أصحاب الحديث) قال في الكشف
 الأحاديث تكون اسم جمع للحدث ومنه أحاديث الرسول وتكون جمعا للاحداث التي هي مثل
 الاضحوكة والأعجوبة وهي ما يتحدث به الناس نلها والمراد هنا الأول قال سميت أحاديث لانه
 يتحدث بها عن الله ورسوله فيقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اه قال الكرماني والمراد بالحديث
 في عرف الشرع ما يضاف إليه صلى الله عليه وسلم وكانه لوحظ فيه مقابلة القرآن لانه قديم وهذا
 حديث اه من حاشية المدافع رحمه الله تعالى على ابن حجر شارح الاربعين وهبارة الصحاح
 الحديث الخبر يأتي على القليل والكثير ويجمع على أحاديث على غير قياس وفي المختار قال الفراء
 نرى أن واحدا الأحاديث أحادثة بضم الهززة والحدال ثم جعلوا جمعا للحدث اه (قوله في القديم) أي
 الأزل والحديث أي ما لا يزال فيكون معنى حسن بالنسبة للآل أو دللنا في أظهر وأوجد وأن
 القديم الزمن الماضي والمتناول والحديث الزمن الحاضر فيكون معني حسن أو جدد فيهما وقبسه
 مع الحديث قبله الجناس التام وفي الغافر والجناس المصارع وهذا سيجع في ضمن سيجع (قوله
 والغابر) قال في المختار وغبر الشيء بقي وغبرا بضم ضي وهو من الإضداد وباه دخل اه والمناسب ههنا
 ووضع

ووضع لهم يوم القيامة علواً شأئهم من نور منابر الصلاة والسلام على من اندرج تحت لواء الحمد

الثاني لمقابلته بقوله مضارع المراد به الاستقبال أو الحال قال الشارع

حيثما استقم بقدرك الله فجاخاف غابر الأزمان

(قوله ووضع الخ) بينه وبين رفع صنعة الطبايق (قوله علواً) مفعول لاجله على تقدير مضاف أى
إرادة علواً الخ ليكون قليلاً والتعليل فى هذا ونحوه انما هو باعتبار عقولنا أو بمعنى الحكمة على جسد
ما قبل فى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون والافعال الله تعالى منزّهة عن أن تكون
لعلة (قوله من نور) بيان لمنابر الذى هو مفعول وضع أى جعل فهو حال من منابر على قاعدة أن صفة
النكرة إذا قدمت أعربت جالاً كافى * لمية موحشاً طلل * وانما قدمت رعاية السجع كافى وعلم
من البيان ما لم نعلم لكن كتب الحموى على قول المتن الا^٢ نى من أقسام الحديث بيان خبر المبتدأ
وهو قوله عدة قدم عليه على حد عندى من المال ما يكفى لكن هذا تدرى لا تحقيق والتحقيق
ما ذكره الشيخ الرضى وهو أنه إذا تأخر المبين فن فى الحقيقة بيان لهم بمقدور وما بعده عطف بيان
فالمبين فى الحقيقة يجب أن يكون مقدماً قطعاً الا أنه مذكوراً ومقدراً حافظ ذلك ولا تغفل انتهت
عبارته أى بالتقدير وهذه نى ثم بينه بقوله من أقسام الحديث وعدة عطف بيان لهذا الشئ وعلى
قياسه يقال هنا ووضع لهم شيئاً ثم بين بقوله من نور ومنابر عطف بيان وانظر هل لمح بذلك خبر أو أثر كما
هو الظاهر وكما فعل فى السجعة قبل هذه أو لا وكان المراد بالمنابر كراسى يجلسون عليها يوم القيامة
ولا مانع من تجسم النور يومئذ وأول يوم القيامة قيل من النفخة الاولى وقيل من الثانية
وأخره الى دخول الجنة والنار وقيل الى ما لا نهاية له (قوله اندرج) أى دخل أو انجم (قوله
لواء الحمد) أى رايته جبراً على عادة العرب أن اللواء انما يكون مع كبير القوم ليعرف
وعبارة الشارع فى شرحه على المواهب نصها مع المستوي يسدى لواء الكسرى والمدعى الحمد
والعلم فى العرصات مقامات لاهل الخير والنشر نصب فى كل مقام لكل متبوع لواء يعرف به قدره
وأعلى تلك المقامات مقام الحمد ولما كان صلى الله عليه وسلم أعلى الخلائق أعطى أعظم
الاولوية لواء الحمد لبأى البه الاولون والا^٢ خرون فهو حقيق ولا وجه لحمله على لواء
الجمال والكمال اه وفى شرح الشفاء للشهاب ما نصه ثم ان السبرهان ذكره ابن مسعود
رضى الله عنه أن عبد الله بن سلام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة لواء الحمد فقال
طوله ألف سنة وسنانه سنة من ياقوته حمراء وقضيه من فضة يبضاء وزجه من زمردة خضراء
له ثلاث ذوائب ذوابة بالمشرق وذوابة بالمغرب وذوابة وراء الدنيا مكتوب عليه ثلاثة أسطر الاول
بسم الله الرحمن الرحيم والثانى الحمد لله رب العالمين والثالث لا اله الا الله محمد رسول الله طول كل سطر
مسيرة ألف عام قال صدقت بالحمد اه مدانى على ابن حجر شارح الاربعين وقوله ولا وجه
الخ أى فيكون استعارة نصر بجهة أو بالكناية ولا يحق تقريرهما بقوله بالكسرى والمدعى اما بالقصر
فمنعطف الرمل قال فى المختار ولوى الرمل مقصود ومنعطفه وهو الجدد ولواء الامير محمد ود فى شرح
ابن حجر المذكور حديث أناس يدعون آدم ولا فخر ويسدى لواء الحمد ولا فخر وما من نبي آدم
فمن سواه الا تحت لوائى رواه الترمذى اه وجاء على ذلك الدعاء المشهور

هناك يقوم أجدنى بيده * لواء الحمد منعطف رفيع

كل كابر وأقطع من وجوده أوصال الشرك فاصبح وهو داير وعلى آله وأصحابه المنتفعين على الهدى
سواء الاكابر والاصاغر (أما بعد) فقد سألني بعض الاخوان أفاض الله علينا جميعا من

وأهل الآواء نعماً أضيف الحمد لانه السطر الوسيط من الأسطر الثلاثة المكتوبة عليه وخيار الأمور
أوسطها وأوجع الآواء آوبة ككساراً كسبه وعبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمن المبهمة
أشارته إلى أنه لشهرته غنى عن التصريح باسمه (قوله كل كابر) أي كبر قال في المختار فإرتوا
المجد كابر عن كابر أي كبر عن كبر في العز والشرف اه (قوله أوصال الشرك) قال في المختار
الأوصال المقاصل اه ومنه حديث أن أسماء رضى الله عنها عسلت عبد الله بن الزبير رضى الله
عنه حين تقطعت أوصاله وقول خبيب الصحابي لما به الحجاج شعرا

واست أباي حين أقتل مسلماً * على أي جنب كان في الله مصرى

وذلك في ذات الاله وان بشاً * يبارك على أوصال شلو بمنع

والمصرع المصرع أي انقل والشلو العضو فاما أن يكون ما هنا استعارة مصر بحجة أصلية
حيث شبه أنواع الشرك من مجوسية ويهودية ونصرانية وعبادة شمس وغير ذلك بالأعضاء
والمفاصل يجامع أن كلاً لا ينفع به وانقرضت الأضافة وانقطعت ترشيح واما أن تكون استعارة
مكنية في الشرك والقربة أثبات الأوصال والترشيح بحاله اواه على حذف مضاف أي أوصال أهل
الشرك على حد أوصال القرية فهو مجاز مرسل بالحذف وعلى كل فهو كناية عن ذل أهل الشرك بسبب
وجوده صلى الله عليه وسلم وبإهم وخسرانهم والشرك اسم مصدر أشرك والمصدر لا ثمالة
والمراد به هنا الكفر بجميع أنواعه كما سبق (قوله فاصبح) أي النبي صلى الله عليه وسلم المعبر
عنه عن وهو أي الشرك داير والجملته حال به وان كان فيه تشبیه لظهور المقام فيكون على حد
* فاصبحوا والنوى على معرهم * الخ أو أن ضمير أصبح للشرك فيكون على القليل من
عود الضمير على المضاف اليه على حد قوله تعالى كمثل آدم خلقه من طين طيناً ومعنى أصبح
على كل داخل في الصباح فهي تامة على حد ما في البيت السابق ولو أسقط وهو ويكون وقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة لاجل السجع كان أصوب اذ ذره من ذلك أو يجب قلاقة معنى العبادة تأمل
(قوله وهو داير) أي اذهب قال في المختار بر التهازب وبابه دخل (قوله على الهدى) أي الرشيد
والدلالة كافي المختار (قوله الا كابر) كابر بكر رضى الله عنه (قوله سألني) أي طلب مني ولم يقل
دعاني أو التمس مني أو أمرني لتلايهم على الطريقة المشهورة المبرجحة التي هي لبعض المعتزلة
وجرى عليها الشيخ عبد الرحمن الأنصري رحمه الله تعالى في السلم حيث قال

أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوي فأنما س رقا

والسؤال وما تصرف منه بعدى لمفعولين الأول بنفسه والثاني بنفسه أيضاً كما هنا وعن
كسأل سأل بعد ذاب أي عن عذاب والاخوان جمع أخ أصله أخوه فردّه الجمع لأصله كفتى وقتبان
وهو جمع قبا على كما ذكر في الخلاصة أي في قوله

في فعل اسما مطلقاً لفافعل * لهو لفعال فعلا ن حصل

والمراد بهم الاصدقاء حلال على المتبادر فان الكثير في الاخ بمعنى الصديق جمعه على فعلا ن وفي
أخي الولادة جمعه على أخوة كما في المختار وان كان قد يجمع كل جمع الآخر (قوله أفاض الخ)

تسما: ب الاحسان وجنبنا من فضله من كسر القول والمثنان ان اشترخ له منظومة البيهقي
في مصطلح الحديث ظنا منه أي من أهل ذلك

العلمتان دعائيتان مخرستان بين فقهي سأل وجعل حال مؤكدة للضمير في هلينا على حد قوله
تعالى لا من من في الأرض كاهم جمعوا في الكلام استعارة اما نصر بحية أصلية بان شبه أنواع
الاحسان بالسحاب يجامع أن كلا يأتي بخبر والقريبة الاضافة وأفاض ترشيح واما بالكنية بان
شبه الاحسان بغيوث بالحامع السابق وثبات السحاب تخيل والترشيح بحاله وعبر عن الزئدة
في الإيجاب على رأى الاخفش أو الابتدائية اشارة الى أن المطلوب بعض الاحسان لانه كثير
والمراد اللاتني بنا (قوله سحاب) جمع سحابة قال في الخلاصة

وبقائل اجعن فعاله * وشبهها ذاتاه ومزله

(قوله وجنبنا) أي نحى عنا ذلك ومنه قوله تعالى واجنبني وبني أن نعبد الاصنام قاله في المختار (قوله
والمثنان) قال في المختار وبهتة قال عليه ما يقبل وبابه قطع وبهتا أيضا شفع الهاء وبهتا فاض
بهات بالشدة بدو الاخر مهوت اه فهو معطوف على القول لان الهمتان قد يكون غير مذكر كان يكون
لفرض ثم عي بقي أنه كان ينبغي له تقديم هذه السبعة على التي قبلها لان ما فيها من باب التخلية
والذي في التي قبلها تحلية والتخلية مقدمة على التحلية كما هو شورب بمثاله ثم من المراد بان قول
الفعل على حد جعل بقول بالماء هكذا بنفضه والقول يشمل جميع المذكرات كالنار شراب الخمر
فلا يقال ان في العمارة أقصو أو اراد بالقول الفعل الشامل لفعل اللسان وعلى محل فاعطف الهمتان
خاص ونكتته الاله تمام (قوله أن اشترخ) هو المفعول الثاني أسأل ومنظومة البيهقي علم جاس
على هذا المتن الثاني كاسبقول في آخرها * سميتها منظومة البيهقي * فالام مر كب وما
عليها من اليقونية نسبة لناظمها اختصارا في الاسم وسياق في الشارح أنه بقول لم أقفله على
اسم ولا أعرف ما هو منسوب اليه لكن وجدها مش نسخة عليها خط لناظمها نصه واسمه
الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن روح اللهمشي الشافعي اه مع أن الحموي رحمه الله تعالى كاشارح
كما ذكره آخر شرحه فليجود وبالجمله لناظم رحمه الله تعالى لا خلاصه لم يبين اسمه ولا بلد
ولهذا عم النفع هذه المقدمة واعتنى بها جماعة شرحوها كالحموي وابن الميث اللهمياطي وشارحنا
العلامة أنزهراني رحمه الله تعالى فانه از بد ما في الالفية للعراق ومعنى النظم لنفسه التأليف
واطلاحا الكلام الموقى الموزون بأوزان العرب على ما بين في محله وهذه المنظومة من بحر الرجز
كما ذكره الحموي (تنبيه) التحقيق أن أسماء التراجم من حيز علم الجنس لا اسماء وان مسح
اعتباره ولا علم الشخص خلافا لمن زعمه وان ألف فيه بما يحتاج رده الى سطر ليس هذا محله وان أسماء
العلوم من حيز علم الشخص اه حج اه حاشية الزيادة على المنهج من تبه الخ فاعلم أن مختار
السيد رحمه الله أن أسماء الكتب والتراجم موضوعة للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني الالهامي
والالتقوس ولا اثنين من الثلاثة ولا الثلاثة وانما اختير ما قاله لان التقوس غير متيسرة من كل أحد
ولا في كل وقت فلا يناسب أن تكون مدلول ولا لاجزء مدلول لكتب العلم المحمولة لاهلها لي قيام
الساعة ولم تكن للمعاني لان الغالب فيها ان ادراكها متوقف على ادراك دولها التي هي الالفاظ
فلا يناسب أيضا أن تكون مدلول ولا لاجزء مدلول فتعين أن تكون الالفاظ وانما قيل باعتبار دلالتها
على المعاني لان الالفاظ وحدها غير مقصودة بالذات اه (قوله في مصطلح) أي في علم مصطلح

انسان فطليها المنهت منه وقد متدجلا وأثرت أخرى لعلهم بان لا بضاعة لي في العلوم وفي هذه
الفن أخرى ثم بداني سرها انقلها لتكون لي في القياسة وخوارزجاء السدس في نحو قوله صلى الله
عليه وسلم **الا أخبركم عن الاجود الاجود الله وانما اجود ولد آدم**

فهو من نظرية الدال في المدلول لان المعاني قوالب الالفاظ وان كانت الالفاظ قوالب المعاني
ايضا لان كلا باعتبار حسن حيث ملاحظة المعنى أولا والبيان باللفظ على طبقه تكون المعاني
قوالب ومن حيث فهم المعنى من اللفظ تكون الالفاظ قوالب أو ان في سببية على حذف ذكر
الذي يلتقي فيه أي سببية ولا أجله وعلى حذف قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة
بحسبها لاهي أطمعها ولا هي أطقها تأكل من خشاش الأرض أي دخلت النار بسبب هرة
لا يقال المنظومة من علم المصطلح فلم تكن هناك مغارة بين السبب والسبب مع أنه يشترط المغارة
لا تأكل ليست من العلم لاخذ الله عليه اذ العلم هو القواعد والضوابط فالغبار باعتبار الحال
والمدلول (قوله ثلثا منه) علمة سؤال فهو مقتول لاجله (قوله الانسان) أي الامم وهو هذا العلم وهو
يتروك المهم المناسبة ما قبله فان ما قبل الاخر في له ومن قوله اما بعد لقوله مقصود اثنتا عشرة
سجعة الا انه في بعضها بأربعة على حرف التوس وثلاثة على حرف الالف وثلاثة على حرف التاء واثنان
على حرف اللام وهو عيب اذ كل قصيدة تقالها قصيدة كما ينه في قول العصام ولوقال وعلى آله العلية الخ
(قوله ما منعت) أي امتناعها فامسدة ومنه أي الشرع المفهوم من ان اشرح او السائل
أي اجابته (قوله وقدمت الخ) أي تردد قد ان كان جرم بالمعنى على العادة الحاز به ان الانسان
اولا يمنع ثم يعود النظر فيظهر له ان في الاقدام خيرا فيسترد ولا يخفى ان استعاره فتميل به وأخرى
صفه موصوف محذوف أي واخرت نكاح الرجل امرأته أو نارة أخرى كما انه محذوف من الاول هذا
الموصوف فبني شبه اجتنابا وانما لم يكن المعنى واخرت رجلا أخرى لانه لا يفسد التردد ومن قوله
ذبحا انفس (قوله لعلهم الخ) علمة فطال الخ والبضاعة بالكسر معناها في اللغة طائفة من مال
تبعها التجارة كما في المختار قال تعالى وجئنا ببضاعة مزجاة وكثيرا هذا من قوله العلم او قد مره
وهو فواضع منه وجهه الله تعالى فقد كان اماما محققا متقنا لكل علم خصوصا الحديث وما يتعلق به
فلا بد في قوله الا في ودجاء المدخل الخ او يقال ان رجاء الشيء لا يفيد حصوله تأمل (قوله وفي هذا
الفن) مع حذف محذوف من الكلام قبله مخبر عنه بأخرى أي وعدم البضاعة في هذا الخ
(قوله بدا) أي ظهوره بابها كما في المختار (قوله لعلها) أي منظومة البيهقي وكان الظاهر لعله أي
الشرح لانه الذي لشارح وجهه الله تعالى الا انه لتواضعه له منزلة العلم غاية الامر انه بين هذه
المنظومة وشعره افرج باب تلك ان تنفعه في الاخرة (قوله في القيامة) أي في يوم القيامة (قوله
ذخرا) بالذال المعجمة فان الافصح ان ما في الاخرة بالمعجمة ومنه اللهم اجعله فرط لا يورثه وسيلة
وذخرا الخ وقول الشاعر

واذا افتقرت الى المنائر لم تجد * ذخرا يكون كصالح الاعمال

وما في الدنيا بالهيلة وما تدورون في يومئذكم وقيل بالمهملتين فيهما (قوله ورجاء) عطف بالمعنى على
لعلها وكذا خوفا (قوله الا أخبركم الخ) الذي في الجامع الصغير الا أخبركم عن الاجود الله الاجود
وانا اجود ولد آدم الى آخر ما ذكره شارحنا قال شارحه المناوي في صفة غيره (الا أخبركم عن الاجود
الله الاجود) الاكرم الاسم (وانا اجود ولد آدم) فانه ما سئل شيئا قط فقال لا يفتن بطنى عطاء من

وأجودهم من بعدى رجل علم علما فنشر علمه يبعث أمة وحدهم رجل جاد بنسبه في سبيل الله حتى يقتل واه الترمذى وأبو يعلى والطبرانى وقوله صلى الله عليه وسلم ان مما يلقى المؤمن عمله وحسناته بعد موته علما ينشر الحديث رواه ابن ماجه مطولا

لا يتخاف الفقر (أجودهم من بعدى رجل علم علما من علوم الشرع فنشر علمه) ثم المستعجيه (يبعث يوم القيامة أمة وحده) قال فى الفردوس الأمة هنا هو الرجل الواحد العلم الخير المنفرد به (ورجل جاد بنفسه في سبيل الله حتى يقتل) أبو بصير (ع) عن أنس وضعفه المنذرى وغيره أه بالحرف والعين فى اصطلاحه لا بى يعلى فى مسنده لما فى نسخ من الأجود الله تقديم وتأخير والصواب ما فى أكثر النسخ الله الأجود ولعل أصله مكرر كفى الجامع ونشره فظن الناسخ زيادة واحدة فأعطها المحرره ولعل أطهر فى قوله فنشر علمه تلذذا وترغيبا فى العلم على حد

بالله بالطيبات القاع قلن لنا * ليلى منكن أمة ليلى من البشر ولا يخفى أن محل الشاهد فى قوله رجل علم علما فنشر علمه ويبعث أمة وحده جلة مستأنفة استئنافا بيانيا لبيان عملة كونه أجود وقوله بالجسر عطفًا على قوله من ورجاء للدخول فى نحو قوله الخ (قوله الحديث) غماه كفى الجامع الصغير ووكلا صالحا تركه ومصحفا ورثه أو مسجدا بشاه أو يتالان السبيل شاه أو غيرها أجزاه أو صدقة آخر جهام من ماله فى محبته وحياته تلحقه من بعد موته (هـ) من أبى هريرة والها فى اصطلاحه لأن ماجه قال شارحه المناوى فى مسعيره (ان مما يلقى المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما ينشره) عبر عن إشارة إلى أن ثم خصالا أخرى تلحقه (ووكلا صالحا) أى مسلما (تركه) أى خلفه بعد موته (ومصحفا ورثه) بالتشديد أى خلفه لو ارثه ليقرأ فيه (أو مسجدا بشاه) لله تعالى لا لرا ياء وسبعة (أو يتالان السبيل بشاه) يعنى خامات نزل فيه المارة من المسافرين لنحو جهاد أو حج (أو غيرها أجزاه) أى حفره وأجرى الماء فيه (أو صدقة آخر جهام من ماله) الذى يملكه بخلاف نحو المصنوع بمن ملى مأخوذ بغير وجه شرعى فى محبته وحياته (وهو يؤمل البقاء ويخاف الفقر) تلحقه من بعد موته (أى هذه الأعمال المذكورة يجزى على المؤمن ثوابها ويتجدد من بعد موته فإذا مات انقطع عمله الأمتها ولا ينافى ماد كره هنا الحصر المذكور فى الحديث المار إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فإن المذكرات تدرج فى تلك الثلاث لان الصدقة الجارية تشمل الوقف والنهر والبشر والنخل والمسجد والمصعب فيمكن رد جميع ما فى الأحاديث إلى تلك الثلاث ولا تعارض عن أبى هريرة باسناد حسن أه فى الشارح اقتصر من الحديث على محل الشاهد وقوله وحسناته كانه عطف تفسيره ادوان كان العمل أعم وقوله تلحقه الخ تأكيد لصدر الحديث ان مما يلقى الخ وقد جعل السيوطى ما يلقى ثوابه بعد الموت عشر خصال ونظمها فقال

إذا مات ابن آدم ليس يجزى * عليه من خصال غير عشر
علوم بشاه ودعاء نجلى * وغرس النخل والصدقات تجزى
ورائة مصحف ورباط تحسر * وحفر البشرى وأجر انهر
وبيت للز ريب بناء بأوى * اليه أو بناء محمل ذكر
وزاد عليه بعضهم منبلاها * وتعليم لقرآن كريم * فخصها من أحابث بحصر
وفى نسخة بدل من خصال من شمال وقوله والصدقات تجزى هى الوقف وقوله أجزا النهر فى نسخ بله

وخوفان مثل قوله صلى الله عليه وسلم من سئل عن علم فكتمه ألجته الله يوم القيامة بلجام من نار واه ابن جبان والحاكم وغيرهما روى ابن الجوزي في العلل من فوجا كانم العلم بلغنه كل شيء نحو الطوت في البحر والطير في السماء وهذا حين الشروع فيما قصدت وعلى الله عهدي وعلى يسير اعتضدت وهو حسي ونعم الوكيل وكثيراً ما نعلم الكفيل (مقدمة) علم الحديث علم تقواين أو قواعده يعرف بها أحوال السند والمتن من جهة حسن وضعف وعلو ورتول

أو اجراءهم والوزن مستقيم على كل منهما (قوله وخوفان مثل) عبرة مثل هنلو فيما تقدم منهم لعله متفنانا وإن كان عندهم فرق بين نحو ومثل فإن المماثلة تقتضي الاتفاق في اللفظ والمعنى بخلاف الصورة ففي المعنى فقط ثم هذه العبارة المراد منها هما ونحوهما فلا يخترجان هما (قوله ابن ماجه) يقرأ بالهاء وتقاووسلا كسيد ومندو وردز به واعرابها فتحة مقدرة نيابة عن الكسرة لانم انموعة من الصرف للعلمية والعجمة منع من ظهورها سكون الحكاية بلفظه (قوله عن علم) أي شري بدليل ما قاله المناوي في شرح الحديث السابق (قوله بلجام من نار) أي جزاء من فاجت سكت في الدنيا جزاؤه منعه من الكلام يوم القيامة (قوله العلل) اسم كتاب (قوله كانم العلم) أي بعد السؤال بدليل الحديث قبله (قوله حتى الخوت الخ) بالجر حطفا على شيء أو الرفع عطفا على كل ركذا الطير والمراد من ذلك التعميم حيث أتى بواحد من جهة العلو وواحد من جهة الاسفل (قوله حين) بالرفع معرب لانه مضاعف لمفرد ومعمل تر جميع الاحراب أو البناء عند الاضافة الى جملة (قوله اعتضدت) قال في المختار اعتضد به استعان اه فلي هنا معنى الباء (قوله فيناهم) أي مقولاً فيسه نعم الخ أو أن بالتنبيه اذا الفعل لا بناى (قوله الكفيل) أي الوكيل (قوله مقدمة) أي هذه مقدمة وهي مقدمة علم اذهى ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم كدوره وفائدته وغايته وموضوعه فهي اسم للمعاني أو اما مقدمة الكتاب فاسم لطائفة منه قدمت عليه لارتباط لهم واتفايعها فيسه كرمز الشاطبية والجامع الصغير فهي اسم للالفاظ فالنسبة بينهما التباين قال السعد والفرق بينهما انها شتى على كثيرين وحاصل ما ذكره في هذه المقدمة ثلاث من المبادئ العشرة التي نظمها بن المقرئ بقوله

من رام فنا قليلا قدم أولا * علما بجده وموضوع فلا

وواضع ونسبه وما استمد * منه وفضله وحكمه جتهد

واسم وما أفاد والمسائل * فتلك عشر للمنى وسائل

وبعضهم فهم اعلى البعض اقتصر * ومن يكن يدري ججهها انتصر

ولا يخفى أن اسمه علم مصطلح الحديث قال السيوطي في النقاية ما محصله ثم أن أول من صنف في هذا الفن القاضي أبو محمد الزاهر مرزى والحاكم ثم أبو نعيم الاصبهاني ثم الخطيب الى أن جاء الشيخ تقي الدين بن الصلاح فجمع مختصره المشهور وأملأه شيئا بعد شيء للمارئي تدريس دار الحديث الاشرفية اه فراجعه ان أدبت زيادة بيان (قوله علم الحديث) أي دراية لانه المنعروف اليه عند الاطلاق كما يأتي عن شيخ الاسلام (قوله أي قواعد) كقولنا كل حديث صحيح مقبول أو يستدل به كل حسن كذلك وكل ضعيف لا يستدل به (قوله أحوال المسند الخ) أي سواء العامة للسند أو المتن والخاصة بأحد هما فقول من جهة حسن وضعف عامة لهما وقوله علو ورتول خاصة بالسند كما سيأتي في قوله

قوله

وعلى ما قلنا ترجاله علا * وضده ذاك الذي قدر لا

وكيفية

وكيفية التحمل والاداء وصفات الرجال وغير ذلك والسند الاخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سند أي معتمد لا اعتماد الحفظ عليه في صحة الحديث وضعفه أو من السند وهو ما وقع وعلم من سفع الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله والمتن ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام من المجانبة وهي المباحة في الغاية لأنه غاية السند أو من مقت الكيش إذا شغفت جلدة يبيضته

والخاص بالمتن كل رفع والقطع وكل عليه أن يحمل به وان كان دخل تحت قوله وغير ذلك (واعلم) أنه لا تلازم بين السند والمتن إذ لا يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والاضط دون المتن لشذوذ أو علة وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر اه من حاشية الطوسي على شرح شيخ الاسلام فقلنا من شرح المشكاة وسيأتي بعضه في الفوائد الشارح (قوله وكيفية) عطف على أحوال فهو بالرفع وهذا ما أشار له في جمع الجوامع بخاتمة كتاب السند حيث قال خاتمة مستند غير الصالحين قراءة الشيخ املاء وتحد بشا فقرأه عليه فسماعه بقراءة غيره على الشيخ بالمناولة مع الاجازة ولا جازة الخ والاداء كقوله أملى على سدي قراء قرئ عليه وأنا أسمع أخبرني اجازة ومناولة أخبرني اجازة أنبأني مناولة أخبرني اعلاما أو هي إلى وجدت بخطه وصفات الرجال من هذه التوجيه كعذل وكذاب (قوله وغير ذلك) تطبيقات الرجال وكيفية الكش والرواية بالخطى ورواية الاصاغر عن الاكابر وغير ذلك مما هو مذكور في تراجم العراقي ولا يلزم من ذلك كرهذا التعريف أن يكون جميع ما فيه آتيا هنا (قوله الاخبار) أي الذي هو الاسناد في السند والاسناد متحدان على هذا كما يأتي في كلام السيوطي كالاسناد الذي القوي قال شيخ الاسلام ما ملخصه والسند الطريق الموصلة إلى المتن والاسناد حكاية طريق المتن والمحدثون يستعملونها الشيء واحد اه بل قد يستعملون الاسناد بمعنى الطريق الموصلة إلى المتن بحسب اقتضاء الحال كافي حواشي شرح الالقبة (قوله طريق المتن) أي الرجال الموصلة إليه لانهم كالطريق التي يتوصل منها إلى المقصود (قوله من قولهم) أي مأخوذ من الخ وكذا ما بعده (قوله فلان سند الخ) عبارة المختار فلان سند أي معتمد وسند الذي الشيء من باب دخل اه وفي القاموس وباب سند قد عرفت لغة من باب تعب اه (قوله لا اعتماد الحفظ الخ) علة لتقدم ما خود مما قبله أي انما أخذ من ذلك لا اعتماد الخ فهو بيان للمناسبة بين المنقول والمنقول عنه القوي والاصطلاح وكذا يقال فيما بعده (قوله في صحة الحديث) أرادها بما يشمل الحسن بدليل مقابلتها بالضعف فهو بناء على أن القصة تنائية لدخول الحسن فيما يحتاج به وسيأتي قريبا في الشرح وهم من لم يقدروا نوع الحسن الخ أو أنه على تلبث القصة ويكون في كلامه اكتفاء (قوله وعلى) عطف تفسير (قوله من سفع الجبل) قال في المصباح والقاموس وسفع الجبل مثل وجهه وزناومني والوجه مستقبل على شيء وهذا هو المناسب هنا لا على المختار والصحيح انه الأسفل حيث يسفع فيه الماء الخ (قوله من الكلام) بيان لما (قوله من المجانبة) أي فعه ما تن كافي للاطلاص * لفاعل الفعال والمفعول الخ * وجع المتن متان كهم وسهام قال فيهما أيضا * فعل وفعله فعال لهما * أو متون كما قال فيها

وبفعول فعل فحوكب * يخص غالباً كذلك يطرد

في فعل اسما مطلق القاء أو امتن كما قل فيهما * لفعل اسما صح عينا أفع * (قوله من المجانبة) أي مأخوذ كما تقدم (قوله المباحة) أي البعد والمراد بالغاية جميع المسافة (قوله إذا شغفت الخ) أي

واستخرجته الشكوك المستندة استخرج المتن أو من المتن وهو ما صلب وأرفع من الأرض لأن المستند يقويه بالسند ويرفعه إلى الألفية كالحافظ جلال الدين السيوطي علم الحديث ذوقا في قصد بدرى بها أحوال المتن وسند فذا نفا الموضوع والمقصود * أن يعرف المقبول والمردود والسند الأخبار عن طريق * متن كالأسناد في الفريقين والمن ما تهى إليه السند * من الكلام والحديث قبلوا

فخرجت من غير انفصال بخلاف القطع فانه الفرج مع الفصل كافي القصة (قوله واستخرجتها) أي أخرجهما لكن المراد مع صرفها كافي القاموس والصحيح فكان عليه أن يز يدعها وقها وجلدة البيضاء وما انحصية كافي كتب اللغة (قوله ومن المتن) قال في المختار من الشيء سلب وبابه ظرف (قوله سلب) بابه ظرف كافي المختار (قوله يقويه) يرجع للسلب ويرفعه لارتفاع (قوله وفي الألفية الخ) أي بعد قوله علم الحديث وأقسامه ونظام اليدون التي ذكرها المشرح

والا كثرون قسموا كل السن * إلى صحيح وضعيف وحسن

والقصد به الاستئهاد على ما قاله من التعريف يعرف السند والتميز وإن كان فيه أيضا زيادة (قوله السيوطي) بتلخيص السبعين بالهجرة مضمومة كما نقله أستاذنا الحنفى في حاشية الشنورى عن السيوطي نفسه لكن زاد أسد محمد القاسم في المنع البادية في الأسانيد العالية أن الهجرة مفتوحة أيضا وصارته هو الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن السكالي بن أبي بكر عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد السيوطي بتلخيص السبعين المهمة ويقال الأسيروطي يضم المهمة وقتها المصري الشافعي المتولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة بالقاهرة وكان يلقب بـابن الكتب لأن أباه أمر أمه وكانت أم ولد له أن تأتيه بكتاب من بين الكتب فذهبت لتأتي به فقبضاها الخاص وهي بين الكتب فوضعتها بينها وأحضره والده وهو ابن ثلاث سنين مجلس الحافظ ابن جرير رحمه الله وشرب ماء زمزم * إلى أن يكون في الحديث كالحافظ ابن جرير وفي القصة كالسراج البلقيني وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة (قوله قوائين) أي قواعد كما سبق في المشرح (قوله فذا نفا) أي المتن والسند (قوله والمقصود) مبتدأ وأن يعرف بفتح المهمة حين فعل هذا حده وموضوعه وفائدته وتقام زيادة على ذلك (قوله كالأسناد) بقل حركة المهمة للأدلة لاجل الظلم (قوله في) أي عند وفي نسخة لذا وألف في الفريقين العهد العاصم الخارجي أي فريق علم المصطلح المستغلين به ولو أسقط آل منه كان أظهر ويكون المعنى عند بعضهم لانه أحد قوائين كما سبق والفريق لغة أكثر من الطائفة التي هي الواحد فكثر كما في المختار (قوله من الكلام) بيان لما كما سبق نظيره (قوله والحديث) مفعول مقدم لقوله قيدوا بما يتعلق بقيدوا والمعنى وعلم الحديث أي رواية قال شيخ الإسلام والحديث ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قيل أو إلى صحابي أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو سنة * ويعبر عن هذا بعلم الحديث ورواية ويحذف عنه علم يشمل على نقل ذلك وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أنه نبي وقيامته القوز بسعادة الدارين * وأما علم الحديث ورواية وهو المراد عند الإطلاق كافي النظم فهو علم يعرف به حال الراوي والمروى من حيث القبول ولرد وما يتبع ذلك من كيفية السجل والرواية والضبط والكتابة وموضوعه الراوي والمروى من حيث ذلك وقيامته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك ومساكنه ما يذكر في كتبه من المقاصد

بما أضيف له في قولنا لا وفلا ونحوهما سكتوا وقيل لا يفتح من المرفوع بل جازم بوقوعه
والمقطوع فهو على هذا يرادف الخبر وشهر واشمول هذين الاثر قال المصنف وجه الله تعالى
(بسم الله الرحمن الرحيم أبدأ بالحمد) لله امتثال لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل يحب أن
يحمده رواده الطبراني في معجمه وأخرج الديلمي عن الاسود بن سريع مر فوات الله بحسب الحمد

اه (قوله قولنا لا) بالنقل للنظم وهي أحوال من الضمير في أضيف (قوله ونحوهما) الواو بمعنى أو
كما يدل عليه ما قبله ونحوهما عطف على ما قبله وجلة حكوا مستأنفة أى حكى هذا القول العلماء
وهو تنجيم للبيت أو أن فخر ما مفعول مقدم لحكوا والمراد بنحوهما من الصفه ككونه صلى الله عليه
وسلم أبيض مشر باحمره وليس بالطويل ولا القصير والهم والعزم والاباء والامثلة ظاهرة (قوله
وقيل لا يفتح الخ) مقابل لما قبله اذ هو عليه مختص كما بينه بقوله والحديث قيدوا الخ وهذا القول
هو الصحيح كما في شرح شيخ الاسلام (قوله جاء الموقوف) أى على الصحابي والمقطوع أى الذى
يتابى كما سيأتى بيان (قوله يرادف) في نسخة مرادف (قوله وشهروا) قال في المختار والشهرة وضوح
الامر فنقول شهرت الامر من باب قطعت شهره أيضا فاشتهر وشهرته أيضا نشهرا اه فيقرأ
النظم بالشديد فرار من الجبل القبيح لو خفف وعجالة شيخ الاسلام في شرح قول العراقي الاثرى
بفتح الحرة والمنثلة نسبة الى الاثر وهو الاحاديث مر فوعه أو موقوفة وان قصره بعض الفقهاء على
الموقوفة اه (قوله شمول هذين) أى الموقوف والمقطوع كما يشمل المرفوع لكن ليس في شيخ
الاسلام شموله للمقطوع فليراجع وليحذر وهذين مضاف الى المصدر والاثر مر فوع فاعل المصدر
سكن الوقف (قوله بسم الله الخ) هكذا في النسخ بقلم الحرة فشكل من الناظم ولعل الشارح اطعم
على ذلك والا فاننا ظم لم ينظمها كما فعل الشاطبي وغيره ومما يدل على ذلك أيضا أن غيره من
الشارح تكلم عليها هنا وكان الشارح ترك الكلام عليها لشهرته (قوله أبدأ بالحمد الخ) أى بدأ
اشافيا بهد أن بدأ بالبسملة بدأ حقيقيا أيضا كما ذكره الجوى فان كل حقيقى اضافى ولا عكس
فبينهما عموم وخصوص مطلق اذ الحقيقى ما لم يسبق اسلاوا لاضافى ما تقدم امام المقصود سبق شئ
أولا ثم ان غاية ما في هذه العبارة الاخبار عن أنه أتى بالحمد ولا تعلم صيغته التى أتى بها ما هي فليس
حامدا ولا مختبرا بالحمد لكن عدو جدا اذ فيه ثناء ففى هو معنى الحمد بهذا الجلة فهو اخبار عن الابتداء
بالحمد وهو من مثل الناظم صدق وقول الشارح لله لانه التقوية بلفظ الجلالة مفعول الحمد لانه مصدر
وهو يعمل عمل فعله ولا يفتى أن الناظم لم ينظم البسملة كما صنع الشاطبي وغيره لكن اجماع الشراح
على كتابتها بقلم الحرة دليل على أنها من خطه أو املائه وان كان لم يعلم اسمه ولا صقته كما أتى وسبق
ويدل على ذلك أيضا أن غير شارحنا تكلم عليها وشارحنا تركه لشهرته (قوله امتثالا) مفعول لاجله
ولعله أتى به على لسان الناظم ليتعد الفاعل ويقدره ضاف أى ارادة امتثال ليكون قلبيا وهذا
أولى من جعله حالا من ضمير أبدأ لان نصب المصدر على الحال مع كثرة سماعي وعبر به دون اقتداء
لما أن الحديث قول فكانه أمر (قوله ان الله عز وجل الخ) هو أهم من المدح اذ هو خصوص البدء وما
في الحديث شامل له وغيره ولا يضر الا الاصح (قوله ان الله يحب) أى من عبده قال المذاوى في شرح
الجامع الصغير مع المتن (ان الله يحب أن يحمد) أى يحب من عبده أن يثنى عليه بمجمله من صفات
(قوله فالعنى الخ) هذه العبارة غير مستقيمة ولو قال يرضى عن هذا معنى علم الحديث رواية لا جاداه

بمحمد به لينيب حامده فوجه ل الحمد لنفسه ذكر اولعباده ذخرا وأردف البسملة بالحمد وان كان من
أفرادها لان المقصود في التسمية لا يسمى حامدا عرفا (مصليا على محمد) مشتق من اسمه تعالى
المحمود

الكمال ونعوت الجلال (طبع عن الاسود بن مريع) ففتح السين التيميم السعدى اهأى فهو مكبر
فقولهم رواه الطبراني الخ أى عن الاسود بن مريع وأما الحديث الثاني فليس في الجامع الصغير فليراجع
(قوله مرفوعا) سياتى معناه (قوله محمدية) أى من غيره بدليل لينيب الخ وقوله جعل الحمد لنفسه
ذكر اراجع لقوله محمد به يوقوله لعباده ذخرا اراجع لقوله لينيب حامده (قوله ذخرا) تقدم بما فيه فلا
تغفل (قوله وأردف) أى أتبع بالبسملة أى ما تحت منه وهو بسم الله الرحمن الرحيم يقال سجل
إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وهل إذا قال لا اله الا الله وهو كثير الا تسماهى ومنه الكلمات
الاربعة المنسوبة لعلى كرم الله وجهه والله ماتر بعلي بن قطل ولا تستمكت قطل ولا تسمع صدوت قطل
ولا تسرو ولقيت قطل ومنها السبعة إذا قل سبحان الله والعلية إذا قال أطال الله بقاءك والحبيلة
إذا قال حبنا الله والحق لله والحق لله والحق لله وقوله الحمد أى بдал مدلوله أو بالانجاء بابه حمد
(قوله من أفرادها) أى أفراد مدلولها وهو مطلق الثناء وهذا جواب سؤال تقديره كان يكفيه في
الابتداء بالبسملة لانها حمد فهو الثناء وهو تدل عليه (قوله لا يسمى حامدا عرفا) أى ولا يحصل
العمل بمافي الاحاديث الا ان أطلق عليه العرف أنه حمد تأمل وقد يقال ان رواية بذكر الله تدل على
أن المراد الابتداء بما فيه ذكر الله مطلقا غاية ما يقال ان موافقه لفظ الحديث مطلوبه (قوله
مصليا) أى نأى بالصلاة فهي حال منتظرة وذلك لاشتغال مورد الصلاة وهو اللسان بالحمد كذا كره
الحجوى وفيه أنه لا يلزم من بنية الشيء فعله وجوابه أن المصنف كرمه ذمه عالية ومن كان كذلك شأنه
أنه إذا نوى شيأ فعله خصوصا ما هو خير كما هنا (فان قلت) مصليا مفرد والمفرد لا يكون انشاء ولا خبرا
فكيف يكون المصنف بذلك مصليا فالجواب أن الحال في معنى الجملة ألا ترى أن راكباني فوقك جاء زيد
راكباني قوة جملته هي الاخبار بمركوته فان قلت ان كان الناطم شافعيان كان من حقه أن يز يد مسلما
لكرامه افراد أحد ههنا الآخر فالجواب أنه لعله وان كان شافعيان لا يوافق على كراهة الافراد
مطلقا ويرى انشاءها بالجمع لفظا على أن بعضهم قال المراد بالكرامة هنا خلاف الاولى لعدم النهى
المخصوص وما أجاب به هم على الخلاصة من أنه أراد بالصلاة ما يشمل السلام أيضا كان يراد مطلق
الاكرام فيكون من عموم المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يظهر الا اذا لم تكن الصلاة والسلام من
الالفاظ المتعبد بها بخصوصها أما اذا كانا منها هو الاظهر فلا كما أفاده بعض المحققين (قوله على)
تكتب الياء بلا نقط للقاعدة التي ذكرها السيوطي في النقاية وهي أن الياء والقاف والفاء والفاء والنون
إذا وقعت آخر كلمة لا تنطق لتميزها بصورها أو جمعها بعضها في لفظ ينق لكن كتب بعض العلماء
على قول الخلاصة مصليا على النبي المصطفى أنه يكتب بالالف لاجل الشرفا قالوه هكذا متى
اجتمع ما يكتب بالالف والياء قلب الالف في جميع الالفاظ الامت وبلى والى فعلى قياسه تكتب على
هنا بالالف لاجل أو سلا فليراجع (قوله محمد) منقول من اسم مفعول حمد المشدد أما المخفض فاسم
مفعول محمود كافي الخلاصة وانما نحن نينصا على الله عليه وسلم بمحمد مع أنه دال على المبالغة في كثرة
الحامد لانه مضاف ولم يطلق عليه تعالى مع أنه أولى بذلك بل إنما أطلق عليه تعالى محمود لان كثرة

وقد روى البخاري في تاريخه الصغير عن علي بن زيد قال كان أبو طالب يقول
وشق له من اسمه ليجهده فقلوا العرش مهود وهذا عهد (خيرني أرسلا) بالقاب الاطلاق وهو اشباع
حركة الروي فمتولد منها حرف عجانس طاه وتثي بالصلاة على المصطفى امتثالاً لامر الله في القرآن ولما قام
على ذلك عقلا ونقلنا من البرهان أما عقلا فقلوه تعالى ووفضالك ذكر لاى أذكر الا وتذكر مى كما

الحامد بالنسبة الى عظمة الله عز وجل قليلة جدا فكان اتيا تنباها اتيا نابلا الحد فقط بخلافها في
النبي صلى الله عليه وسلم فظهر التناسيب ويصح أن يكون منقولاً من المصدر المسمى على حد كل
ممنزق أى غزق كما أفاده الحموى (قوله روى الخ) دليل لما قبله (قوله الصغير) أى لا الاطولا
الكبيران له ثلاثة (قوله كان أبو طالب يقول) سبأني عن الحازن أنه لحسان مع أبيات أخر فعل
المعنى منشد أو متمثلاً لا منشأ ان كان أبو طالب حفظ كلام حسان والا كان من موافق الخواطر
و يبعد أن حسان أخذ بيت أبي طالب ونظم عليه لكن وجدنا في عبارة المجدولى في حاشيته على حاشية
الشفافى الصغيرى على الا تجزؤية مانصه وعز وجاعسة البيت يعنى يورثى له من اسمه ليجهده الخ
لحسان خلاف ما في تاريخ البخارى الصغير أنه لا بي طالب ولا منافاة لقول الحميص ان حسانا ضمن
شعر بيت أبي طالب اه (قوله وشق) أى الله أو لاله في اليتين قبله ومن اسمه بقطع حمزة الوصل لا حل
الوزن والا كان فيه قبض مفاهيم في الحشو وحقيع عندهم والمراد بالشق الاخذ فانهم امتثفان
في المادة (قوله خير) صفة مشبهة أو فعل تفعيل حدثت حمزته تحققة بأفاده الحموى أى فهو على
الثاني على حله وحب شى الى الانسان مامنه اه (قوله أرسلا) الجملة صفة تبي فالمعنى خير رسول وبكرمه
أنه خير الانبياء خير الرسل بالاولى وهو من الارسل الذى هو الابهاء واختلف فيه هل يكون بالقرآن
في النوم قال السيوطى في النقاية النوع التاسع القرائى كآية الثلاثة الذين خلفوا نزلت وهو صلى
الله عليه وسلم نائم في بيت ام سلمة كآي الحديث السابق ويلحق به ما نزل وهو نائم فان روى الانبياء
وحى تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم كدورة الكوثر في جميع مسلم بن أنس بينما رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا في المسجد اذا أغنى حينه ثم رفع رأسه متعبه افقدا ما أضعفك
يا رسول الله فقال أنزل على أنفس سورة فقرأ باسم الله الرح الرحيم أنا عطينا لك الكوثر فعمل ربك
واخبرنا شائئك هو الا بتره وقال الراقى في أماليه فهم فاهمون من الحديث أن السورة نزلت في ذلك
التفوة وقالوا من الوحي ما يأتيه في النوم قال وهذا هو الصحيح لكن الاشبه أن يقال ان القرآن كله
نزل في البقرة وكان خطره في النوم سورة الكوثر المنزلة في البقرة وعرض عليه الكوثر الذى وردت
فيه أو يكون الاغفاء ليس اغفاء نوم بل الحالة التى كانت تعتريه عند الوحي روى برحاء الوحي
قلت الذى قاله الراقى في غاية الانجاء والجواب الاخير هو الصواب اه بالحرف (قوله في تولد منها حرف)
ويسمى ذلك الحرف وصلاً كما قال الخرزجى توسلاهم البناء الخ (قوله وتثي بالصلاة) أى جعلها ثابسة
للعبد اشامل للجملة (قوله لامر الله في القرآن) أى بقوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وهذا
الدليل عام فيشمل ما وقع ثابا الذى هو المدهى ثم انه لا بد من تقدير مضاف أى ارادة امتثال ليكون
تليها (قوله ولما قام) عطف على امتثال اعطف عام (قوله أما عقلا) الخ الف يورثى له وشق (قوله فقلوه
تعالى الخ) هكذا في النسخ باللام وشرحها قوله بعده وأما عقلا فلا ن الخ والكاب أظهر منها لان القول

ورد في خبر مفسر عن جبريل عن الله هو أفاضل فلا المصطفى هو الذي علمنا شجرة النعم وكان
 سينا في كمال هذا النوع أذلا بل من مناسبة بين القابل والمفيد وأجسامنا في غاية الكدورة وصفات
 الباري في غاية العلو والصفاء والضياء فاقضت الحكمة الأظلمة فوسط ذى جهتين يكون له صفات
 طلبة جسد أو هو من جنس البشر ليقبل من الله صفاته السكالية وتقبل عنه صفاتنا البشرية
 فلذلك

من القبل لأن النقل لاجله تأمل (قوله ورد) في نسخة روى (قوله مفسرا) حال من فاعل ورد أو
 نائب فاعل روى الذي هو ضمير يرجع للتفسير فانه يجمل فاحتاج للتفسير أيضا ومن خبر وهو ظاهر
 وإن كان إثبات الحال من التكرار قليلا فهو على حد قوله وصلى وراءه رجال قياما وقولهم مررت بعباد
 قعدة وجل وعن جبريل متعلق بورد أو روى وحاصل التفسير إرادته قال الخازن في تفسير هذه
 الآية ورد فعنا لك ذكر كرك روى البغوي بإسناد الثعلبي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه سأل جبريل عن هذه الآية ورد فعنا لك ذكر كرك قال قال الله عز وجل إذا ذكرت ذكرت معي قال
 ابن عباس يريد الأذان والأقامة والشهد والخطبة على المنابر ولو أن عبدا عبد الله وصدقته في كل
 شيء ولم يشهد أن محمدا رسول الله لم يتنفع من ذلك بشيء وكان كافرا * وقال قتادة ورفع الله ذكرك في
 الدنيا والآخرة فليس خطيب ولا مشهد ولا صاحب صلاة إلا ينادي أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله وقال الضحاك لا تقبل صلاة إلا بولا تجوز خطبة الأبرار قال مجاهد يريد التآذين وفيه
 يقول حسان بن ثابت

أغر عليه للنبوة خاتم * من الله مشهور بلوح ويشهد

وضم إليه اسم النبي مع اسمه * إذا قال في الخمس المؤذن أشهد

وشق لمن اسمه ليحمله * فذو العرش محمود وهذا محمد

وقيل رفع ذكره بأخذ مبتدأه على النبيين صلى الله عليهم وسلم وإزا مهم الإيمان به والإقرار بفضله
 وقيل رفع ذكره بان قرن اسمه باسمه محمد رسول الله ونبي الله وفرض طاعته على الأمة أطيعوا الله
 وأطيعوا الرسول من بطع الله ورسوله ونحو ذلك كافي القرآن وغيره من كتب الأنبياء في الأمر المنشور
 وأخرج أبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان وابن مهزيب وابن عديم في اللآل عن
 أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل عليه السلام فقال
 إن ربك يقول أنك ترى كيف رفعك ذكر كرك قلت الله أعلم قال إذا ذكرت ذكرت معي أو قد ذكر في نفسه في
 ذلك أحاديث كثيرة (قوله شكر المنعم) أي الثناء عليه بالقول والفعل فدخلت الصلاة ونحوها (قوله
 هذا النوع) أي الانساني المصبر عنه بنام علمنا قال العهد الذي كرى (قوله بين القابل) وهو النوع
 الانساني والمفيد وهو الله عز وجل (قوله وهو) عطف على ضمير يكون ومن جنس الخ عطف على له
 صفات الخ والجلالة حاليه تأمل (قوله ليقبل عن الله) أي ولو توسط جبريل مثلا (قوله صفاتنا
 البشرية) أي الموجودة فيه والاختى العبارة وبقيض علينا بشرته تأمل (قوله فلس ذلك) أي لكونه
 علمنا وكان سببا وقوله أذلا بدله لقوله علمنا الخ أي إنما علمنا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن الله
 على طريق المباينة لأنه لا مناسبة بين القابل والباء الموحدة أي من يقبل وهم الأدميون والمفيد وهو
 الله عز العلم وجل ولا مناسبة بينهما فلذا ثبتت بواسطة الذي اجتمع فيه الأمران كما قال الشارح
 استوجب

استوجب قرن شكره بشكر الله (وذي) اشارة الى موجود في الفهم ان كانت قبل التأليف (من اقسام) علم (الحديث هذه) يعني اربعاً وثلاثين كما سيذكر آخر أو اود بالاقسام هنا بما يشمل الأنواع المتدرجة تحت الاقسام والافاقام الحديث لا يخرج عن ثلاثة

فقد بر (قوله استوجب) أي استحق وجوبه فالسين والتاء مزيدان للتأكيد (قوله قرن شكره بشكر الله) أي قرن الصلاة بالجلد لهذه المقدمات العقلية الله تعالى وجوب قرن شكره بشكر الله ومعنى كونها عقلياً انفراد العقل بها من غير دليل نقل (قوله وذي) الواو استثنائية وذي مبتدأ والمشار إليه العبارات الاذنية المفصلة لتطابق ما في الخارج لا الخارجية سواء كانت الخطبة سابقة أو لاحقة على ما هو التحقيق من اقسام الحديث أي الاقسام التي لها اختصاص بالحديث وهو بيان خبر المبتدأ وهو قوله عدة قدم عليه على حد عندى من المال ما يكتفى لكن هذا قد ريب لا تحقيق والتحقيق ما ذكره الشيخ الرضى وهو أنه اذا تأخر المبين عن الحقيقة بيان لمبهم مقدر وما بعده عطف بيان فالبين في الحقيقة يجب أن يكون مقدماً قطعاً الا أنه مسدوداً ومقدراً حافظاً لذلك ولا تغفل والصدقة بالكسر الجماعة من الشيء كافي الصحاح والاقسام جمع قسم بكسر القاف وهو ما كان منسجماً بما تحت الشيء وأخص منه كالانسان بالنسبة الى الحيوان احرى أي ما قسم الشيء كما كان مبانها لمرئىد رجامعه تحت أصل كلى كالانسان بالنسبة الى الحيوان مثلاً (قوله الى موجود) أي نقش موجود في الفهم بالتفصيل فان كل شيء لمرجوات أربع وجود في البناء أي الاصابع بالكتابة ووجود في اللسان أي باللفظ ووجود في الازهان أي بالتفصيل ووجود في العيان أي بالتشخيص وكل واحد منها يدل على ما بعده على هذا الترتيب تأمل (قوله ان كانت) أي الخطبة وحذقه لعلمه من المقام وهو حوى على خلاف التحقيق فان التحقيق كما سبق أن مسمى الكتب الالفاظ وعليه فلا فرق بين تقديم الخطبة وتأخرها اذا الالفاظ اهراس تنقضي بمجرد النطق أما على المرجوح أن مسهاها النقوش فتظهر التفرقة لان النقوش محسوسة وعلى التفرقة جرى شيخ الاسلام في غالب كتبه لكن فيه أن مارقته مشخص فلا يشمل مارقته غيره الا أن بقدر مضاف أي نوع دى لكن فيه أن النوع كلى لا وجوده خارجاً الا أن بقدر مضاف فان أي مفصل نوع ذي الخ ذكره الديلمي في حاشية ابساغوى (قوله علم الحديث) قدره تسعاً والعلم (قوله كما سيذكر) أي الناظم آخر بقوله

• فوق الثلاثين باربع أنت • أقسامها • فعلم من هذا أن النسخة التي شرح عليها هذا الشارح أقسامها الخ وان كان في نسخة أبياتها وهو صحيح أيضاً فحاصله أن عدد الاقسام كعدد الايات وان لم يكن كل قسم في بيت فان بعض الاقسام في بيتين كما أصبح وآيات الخطبة والختام ليس فيها أقسام وبعض الايات فيها قسمان هذا لكن مرتب الاقسام فوجدت اثنين وثلاثين قسماً كما عدتها كذلك الديمياطى فنسخة أبياتها هي الصحيحة ولذا اشرح عليها الديمياطى والحموى (قوله ما يشمل الأنواع الخ) أي فانه سيذكر هذه الثلاثة أولاً ثم يذكر غيرها وحاصله أن التقسيم الاولى ثلاثة فقط ولا يصح ارادته هنا لما يأتي من قوله فوق الثلاثين بأربع أنت اه (قوله الأنواع الخ) مثلاً الصحيح لذاته تحته مرفوع ومتصل وسندوا الصحيح لغيره تحته مقطوع وغيره وكذا الحسن والضعيف وكل نوع تحته افراد (قوله والا) ان شرطية مدخلة في لا السابقة وفعل شرطها وجوابه محذوفان وقوله فاقسام الخ دليل الجواب والتقدير والاريد ما يشمل الأنواع الخ فلا يصح

كما قال الاكثرون صحيح وضعيف لانها ان اشتملت بين اوصاف القبول حتى اهلها
 فالصحيح أو على أدائها الحسن أو لم تشمل على شيء منها فالضعيف ومنهم من لم يفرق بين الحسن
 ويضعفه مندرجاً في الصحيح (وكذا واحد آتى) في النظم (وحده) أى مع حده الشامل لرسمه ببعض
 الخواص تقريباً على المبندى ولترك الحد استثناء عنه بالمثل (أو لم) أى الاقسام (الصحيح)
 المجمع على صحته عند المحدثين (وهوما) أى المتن الذى (اتصل اسناده) الذى هو حكاية طريق
 المتن بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المسروى من شيعة فخرج المنقطع والمرسل والمفضل
 الا فى بيانها (ولم يشذ) لم يدخله الشذوذ (ولم يعمل) بعله فادحة

لان اقسام الخ لا أنها الا الاستثنائية والمراد بالاقسام التى لا تخرج عن الثلاثة الاولى كما سبق
 (قوله كما اقل الاكثرون) سائياً مقابله فى قوله ومنهم من لم يفرق بين الحسن والخ وعليه لا يصح أن
 المراد الاقسام الاولى بالاولى فلا حاجة لقوله كما قال الاكثرون فأصل (قوله صحيح الخ) بدل من
 ثلاثة بدل كل ان نظراً لمطوفين وبعض النظر لكل منها (قوله لانها ان اشتملت الخ) حلة فلا تخرج
 (قوله أ لم تشمل على شيء منها) أى على صفات القبول وادناها فى نسخة منها أى اوصاف القبول
 وافضل التفضل فيها ليس على باه اذ لا واسطة بينهما (قوله نوع الحسن) الاضافة بياناً (قوله
 ويصحه) عطف على الذى فهو الرفع لاهل المتن حتى يجزى ولو عبر بالماضى كان الظاهر وذلك بأن
 يراد بالصحيح المقبول كما يؤخذ من شرح شيخ الاسلام وبأى (قوله أى مع حده) اشار به الى ان
 وحده مفعول معه وذلك لان العطف هنا ضعيف فيضاً والنصب اذ يلزم على الرفع العطف على الضمير
 المتصل من غير فصل بالضمير المنفصل او غيره فهو منصوب بأى على المختار (قوله تقريباً) حلة
 المقدراى ويرسمه بذلك لاجل التقرير بى اى ارادته والمبندى بالهـ ز وقد يترك تحقيقاً (قوله ولترك
 الحد) عطف على رسمه والمراد الحد المصطلح عليه وهو بلاذاتيات ولهذا اظهر فى مقام الاضمار
 (قوله استثناء عنه) اى وتركه استثناء الخ وذلك كقوله معنع كمن سعيدهن كرم (قوله المجمع
 على صحته) فيه اشارة الى ان هناك جميعاً غير مجمع على صحته وذلك كالمرسل فانه صحيح عند مالك
 وبعض الفقهاء وكالمقول وبالشاذ والمضطرب فقد قال الزكشوى مختصمه يدخل القلب والشذوذ
 والاضطراب فى قسم الصحيح والحسن لما كان قول المصنف الصحيح ظاهراً للعموم فبده
 الشارح بالجمع الخ اشارة الى انه ليس مراد او انما المراد فرد خاص ا من حاشية شرح الانبىة
 للعلامة الشيخ على العدوى مع بعض تصرف بسير (قوله على صحته) أى صحته تبينه للنبي صلى الله
 عليه وسلم أى فيما يظهر وانما لا يقطع بثبوت ذلك فى الواقع كما بأتى (قوله الذى هو حكاية طريق الخ)
 الطريق هى الرجال كما سبق وتفسيره الاسناد بذلك هو الملائم لما سبق فى المقدمة وكلام السبوطى
 ولو فسر هنا بالرجال فانه قد يطلق عليهم كان اظهر (قوله فخرج المنقطع) أى الشامل للععلق كما
 سيذكره الشارح بناء على تعريف المتن الا فى قوله

وكل ما لم يتصل بحال * اسناده منقطع الاوصال

ولا يخفى أن ما من قوله ما اتصل الخ جنس واتصل فصل فصيح قوله فخرج ولا حاجة الى أن المراد
 تبين خبر وجها (قوله ولم يشذ) بكسر الشين وضمها كما فى المختار هذا ان ينفى لفافه لکن فى
 شرح الديلمى هنا أنه كسب مبنى المفعول (قوله ولم يعمل) الذى فى المتن المجرىة أو يعمل
 كمرسله

كل من المروءة كانت الملة خفية أو ظاهرة وتفيد صاحب النجبة بالخفية لم يرد أخراج الظاهرة لأن الخفية إذا أثرت فالظاهرة أولى لا علم نقدح في محته (برويه عدل) هو من له ملكة تجعله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالعدل عدل الرواية وهو المسلم العاقل البالغ السامع من الفسق وهو ارتكاب كبيرة أو أصرار على صغيرة والسلامة بما يحرم المروءة

والنظم عليها مستقيم والذي في نسخ هذا الشارح ولم يحل فعلها نسخة وقعت له وعليها يقرأ بشد بالتخفيف للنظم وكتيب الخوى على الأولى أن أو بمعنى الواو أي فهو منقذ أيضا (قوله كارساله) أي الارسال الخفى وهو أن يرى من عاصره بلفظ عن ولم يسمع منه شيئا وأدخلت الكاف التديس وهو أن يروى ممن سمع منه لم يسمع منه والارسال الظاهر كأن تنقل عن شيخ عن عرف عند الناس اجتماعا به بلفظ عن مثلا ١١ من حوائج الالفية وضمير ارساله للعديد الموصول أي وكوقف المرفوع بخلاف ما تقدم في قوله خرج المرسل فان صورته أنه لم يوصل أصلاً قائل (قوله خفية) كالارسال والمراد خفاؤها على غير المتبصر (قوله أو ظاهرة) كالفسق وسوء الحفظ (قوله صاحب النجبة) هو الحافظ ابن حجر العسقلاني شارح البخاري المدفون بالقرافة قريبا من ضريح مامنا الشافعي رضي الله عنه (قوله لم يرد) أي به (قوله لا علم) بالجر عطف على قوله بعمله فادحة وذلك كالإختلاف في تعيين قصة من قصص تيسير المصنف الشارح ثم انتهى إلى السند قد نقدح في محته المتن بقدر نقدح كحديث اليبعا بن أبي حنيفة روى عن حماد بن زيد عن ابن عمر قد صرح النقاد بوجهه على التورى طلع روف من حديثه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر لم يقدح لأن عبد الله ومهما كلاهما ثقة ١٢ (قوله يرويه عدل الخ) الجملة ما به وكان الأولى تقديم ذلك أي وهو ما اتصل أسنده وتأخير قوله ولم يقدح أو يدل لأن هذه الثلاثة تعلق بالأسناد بخلاف لشذوذ العلامة بالمؤمن وحسن جمع المتجاس لا يحى (قوله محصله) أي تبعته وساد الحمل البعث إليها مجزعة والحقيقة يخلق الله فيه الحمل على ما تدور عندها وإضافه ملازمه للتقوى من إضافه المصدر لمفعوله أي ملازمه العدل العوى وهل الملازمة طادية وهو لا يظهر كالملازمة بين الجوهر والعرض ولا ينافي ذلك إمكانه والملازمة والملازمة هو يمكن ١٣ أظنه العلامة العدوى (قوله والمروءة) أقصر في القاموس على أنها بضم الميم وعجالة العقهاء أمها الإفصح وعبارة جمع الجوامع ملكة تجعل على اجتناب الكبائر وصفا تراخى والذائل المباحة وهي أولى وهي الصيانة عن الناس والترفع عما يشين عند الناس فلا يمشى حافيا ولا مكشوف الرأس أن يلق بأمثاله ولا يأكل غير السويق في السوق ولا يبول قائما وهكذا (قوله والمراد بالعدل الخ) لا يصفى أن الكلام في الرواية التي هي الأداء كما قال يرويه عدل الخ فلا يرد أن الصبي والكافر المدح لا يمكن قبل أن تأمل (قوله والسلامة) بالجر عطف على التقوى من قوله على ملازمة انتقوى وكان الأولى تقديم هذا على قوله والمراد الخ اذ هو معترض لا لغة فائدة هي أنه كان لاولى اسقاط قوله والسلامة الخ اذ هو عين معنى قوله ملازمة المروءة الخ فتأمل (قوله يحرم) من حرم من باب صرب أي بنفسه مروءة وعجالة جمع الجوامع ملكة تجعل على اجتناب الكبائر وصفا تراخى والذائل المباحة هي أولى وبما يناسب هنا قول بعض الشعراء

مهرت على المروءة وهي تكي * فقلت سلام فتعجب الفتاة

فلا يختص بالذم المخرج القابض والمجهول عينا أو حالا والمراد بالتقوية اجتناب الإهمال المسببة من شرك أو فسق أو بدعة (ضابط) صدرا هو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وكتابا هو صيغته بتجسده عند سماعه فيه وبصحته إلى أن يؤدي منه وأطلق الناظم في الضبط تبعاً للعراقي ولم يقيد بالتام كما فعل صاحب النخبة لأنه المراد كما يفهمه الإطلاق المجهول على الكمال فيخرج الحسن لذاته المشترك فيه مسمى الضبط فقد هكذا أقره شيخ الإسلام وغيره (عن مثله) من أول السند إلى آخره بأن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو إلى من دونه يشمل الموقوف وغيره وكل الناظم جعل قوله (محمداً) بالرفع عطف بيان (في ضبطه ونقله) بياناً للضابط أي في ضبطه صدرا ونقله كتاباً أي من كتابه

فقلت كيف لا أبكى وأهلى * جميعاً دون خلق الله ما فوقا

(قوله فلا يختص) مخرج على قوله والمراد بالعدل الخ (قوله وخروج القابض الخ) عطف على فلا يختص الخ (قوله عينا) كعد تنازل وجل يلزم منه جهالة الصفة وقوله أو حالا لاختصاصه صوراً في مجهول الباطن وهو المستور ومجهول الباطن واظهار كعد تناز يد ولا يعرف منه إلا أنه ابن عمر وكافي جمع الجوامع (قوله من شرك) أي كفسر والبسده كالاعتزال وإن لم تنفس في قبوله روايه المبتدع أقوال ثلاثه حكاه في جمع الجوامع بقوله وقبل مبتدع يحرم الكذب والتألم قال مالك إلا أنه (قوله أن ثبت) أي الراوي كما صرح بشيخ الإسلام فهو بالبسماء لفاعل من الراعي وإن صح أخذه من الثلاثي وتكون ملغاه والمراد بثبوت ذلك في حافظته فلا تضر الفقه ولا الدهول أحياً ناقضه بحيث يتمكن الخ أي ولو مع التدريج فلا يضر إلا أنه باب من الحافظة (قوله صدرا) أي فلياً فهو من إطلاق المحل على الحلال والمراد بالقلب العقل (قوله وكتاباً) أو بمعنى أو فلا يشترط اجتماعهما والمراد كتاباً في شهر ولم يضبط أما أن وجد فيه ذلك كالبخاري ومسلم فالشرطان بروى من أصل شيخه أو فرع مقابل عليه أو فرع مقابل على الفرع كآخذه بعض حواشي شيخ الإسلام وكذا فرعه الذي سمع فيه هو (قوله وسمعه) أي تصحيح ما فيه فإن كان أمي اعتمد على نسخة من يحضر معه إذا كان يثق بتصحيحه (قوله إلى أن يؤدي منه) معلن بصباته (قوله وأطلق الناظم في الضبط) أي مع أنه سبأ أي أنه مراد بثلاث عليا ودنيا ووسطى والاحيران هما الدان في الحسن لذاته (قوله تبعاً للعراقي) حيث قال ضابط الفوائد أنه لم يقيد بالتام وإن كان فيه ضبط الفوائد فقط المعبر عنه في شرحنا بالصدر وليس فيه ضبط الكتاب الذي شمله عبارة هذا المتن (قوله كما فعل صاحب النخبة) متعلق بالمتن (قوله مسمى الضبط فقط) أي لانعاشه كاسبق (قوله شيخ الإسلام) أي في شرح الألفية ولعل المراد بالغير العراقي في شرحه لا عينه (قوله عن مثله) معلن برويته وهو ايضاح للاستثناء عنه بقوله عدل فإن المراد عدل في جميع الطبعا (قوله أو الصحابي) لعله يرد إلى حناقره وإن كان شيخ الإسلام صرح به في هذا أيضاً وهذا على القول السابق في نظم السبوطي المحكي بقيل الذي تقدم أنه الأصح (قوله من دونه الخ) شامل لما سبق وإن سفل فهل هو كذلك هذا انوقف الطوخي في حاشيته على شيخ الإسلام وانظر قصره على التابعي وقد نقل السبوطي في شرح التقریب عن الطيبي أن المراد به الباقي فقط (قوله يشمل الموقوف وغيره) كالقطوع (قوله معتمد) أثر عليه (قوله عطف بيان) قوله وبعبارة جمع الجوامع الخ فقد ثبت هذه العبارة قريباً

هذا أو يتفاوت الصحيح في القوة بحسب ضبط رجاله واشتهارهم بالحفظ والورع وتحري مخرجيه واحتياطهم ولهذا اتفقوا على أن أصح الحديث ما اتفق على إخراج البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم ما كان على شرطهما ثم شرط البخاري ثم شرط مسلم ثم شرط غيرهما أن صحيح ابن خزيمة أصح من صحيح ابن حبان وهو أصح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط فمن الرتبة العليا ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد كقول البخاري أصح الأسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر وهي المعروفة بسلسلة الذهب وجزء ما بان الشافعي عن مالك وأحمد عن الشافعي لاتفاق أصحاب الحديث على أن أجل من روى عن مالك الشافعي وعنه

جعله الخوي صفه أيضا بطول صحيح وقوله عطف بيان مفعول ثان للجل وكذا قوله يافهو كالنعداد كما تقول ثوب ساط حصير مثلا فيكون في المعنى على اسقاط ما قبل قوله في ضبطه ونقله أي فقوله معتمد عطف بيان لسند وفي ضبطه ونقله بيان لضابطه ولو نشره نبي يصح أن يكون قوله عطف بيان خبر مبتدأ محذوف أي هو بالرفع عطف بيان والجملة معترضه وقوله يافهو المفعول الثاني للجل ويكون يافهو بالضابط فقط تأمل (قوله هذا) أي أنهم هذا أو الأمر هذا أو هذا كما ذكر في التعريف بقيوده ومفهوماته (قوله ويتفاوت الصحيح) أي متناوب وسند ما إلى قوله فمن الرتبة يتعلق بالمتن ومن قوله فمن الرتبة إلى آخره يتعلق بالسند في الألفية قدم ما يتعلق بالسند لكل وجهة فنهنا لخط أن المتن هو المقصود بالذات وهناك أن السند طريق وهي مقدمة (قوله ويتفاوت الصحيح) أي مطلعا أي سواء كان من رواية البخاري أم غيره سواء الصحيح السابق وهو الصحيح لذاته وقصيره وسواء المتن فالسند بدليل ما ذكره (قوله بحسب ضبط) أي تفاوت ضبط الخ (قوله مخرجيه) أي رجاله وعبر به تفننا والورع هو الاقتصاد على الحلال وإن زاد على قدر الحاجة بحلاف الهدف أنه أخص منه إذ هو الاقتصاد على قدر الحاجة من الحلال والتحري الاجتهاد والمراد هنا الاحتياط فقط وقوله واحتياطهم تفسير (قوله ما اتفق) أي متن اتفق الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله على شرطهما) أي رجالهما ورواهما كما يؤخذ من شيخ الإسلام أي ورواه غيرهما (قوله شرط غيرهما) أي رجاله وجعل هذا أقساما واجدا لثلاث تنقسم الأقسام فيلنظر المتقدم منها لكن قوله وأن صحيح الخ أي واتفقوا على أن صحيح الخ صريح في أنهم قسموا في هذا القسم أيضا وأنهم جعلوا بعضه مقدما على بعض ولعل هذا صريح غير شيخ الإسلام فإنه صرح في شرح الألفية بأنهم لم يقسموا هذا القسم السابع لثلاث تنقسم الأقسام وكذا ابن حجر في شرح الأربعين (قوله صحيح ابن حبان) واسمه التقاسيم والأفانع وابن حبان هذا تلخيص ابن خزيمة (قوله وهو) أي صحيح ابن حبان (قوله لغاوتهم في الاحتياط) أي فإن ابن خزيمة لا يتساهل أصلا وإقايده كرا الصحيح فقط وأما ابن حبان فيتساهل بعض تساهل والحاكم أكثر تساهلا فيذكر أن الضعيف والموضوع كافي نسخ الإسلام ولا يخفى تفاوت المراتب السبع قبل هذه فإنه بحسب الشروط والمضايق وفائدة هذا الترتيب الترتيب عند التعارض وعدم مرجع آخر (قوله فمن الرتبة الخ) مفرغ على محذوف أي هذا هو التفاوت بحسب المتن فإن أردت اتعادت بحسب السند فمن الخ وقوله ما أطلق أي سند أطلق الخ (قوله رواه مالك الخ) أي رجال ما رواه الخ (قوله وهي المعروفة) أي هذه الترجمة هي المعروفة الخ (قوله بان الشافعي) أي إذا أردت زيادة واحد من رواية مالك فيجزم ما بان الأصح الشافعي الخ أي أن أصح الأسانيد الشافعي الخ وكذا ما بعده (قوله وعنه

أحمد ولم يقع من ذلك في مسند أحمد على نسخة الأحديث واحد قال الإمام أحمد حدثنا الشافعي قال
حدثنا مالك بن نافع عن ابن جمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض
الحديث وكان زهري عن سالم عن أبيه وكان سيرين عن عبيدة بن قيس عن العيين بن عمرو عن علي وكابراهيم
المنخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودون ذلك في الرتبة كرواية يزيد بن عطاء عن الزهري عن علقمة عن ابن مسعود
ابن عبد الله بن أبي ردة عن أبيه

أحمد) أي ومن الشافعي أحد أي هو أجل من روى عن الشافعي رضي الله عنهما (قوله من ذلك) أي
رواية الإمام أحمد عن الشافعي والمسند اسم كتابه على نسخة أي مع نسخة وعظمه وهذه فائدة
زائدة هما الكلام فيه وقوله قال الإمام أحمد داخليا في ذلك الحديث (قوله لا يبيع بعضكم على بيع بعض) أي هو
حرام إذا كان في زمن خيار المجلس أو الشرط أو العيب وكان بخير أذنه له وسورته كان يأمر المشتري
بالفسخ ليبيعه مثل المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا منه بثلث ثمنه أو أقل والمعنى في ذلك ألا يذاع مخرج
بشراءه ما لو أذن البائع في بيعه فلا يحرم (قوله الحديث) أي أقرأ
الحديث الخ وتماه ونهى عن النجش وعن جبل الحيلة ونهى عن المزاينة والمزاينة يبيع الثمر بالتمر
كيلا يبيع الكرم بالزبيب كيلا يخرج البخاري مفردا من حديث مالك إمام شيوخ الإسلام وقوله
ونهى عن النجش الخ حكاه للحديث من الصحابي بعناه ولم يبين صورة نهى النبي صلى الله عليه وسلم
وان كان من الحديث أيضا وقوله يبيع الثمر أي على التخل مثل زهره بالثمن وتفتح الميم الرطب سكنون
الطام وبالتمر أي بالثمن فوق وسكنون الميم قاله السيوطي على البخاري والكرم أي العنب واطلاق
الكرم عليه مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسوا العنب كرمنا أي الكرم الرجل المسموع رواه مسلم
أي أعماج الحق المشتق من الكرم الرجل المسلم واظروجه اطلاق ذلك مع النهي عنه اه من
حاشية الطوسي على شرح شيخ الإسلام ولعل هذا الصحابي لم يصر صريح النهي ولعل
صبيعه النهي عن النجش مالى الاربعين ولا ساجشوا والمراد به قال في شرح المصنف من الزين
وهو المدح لشره النعم فيها يقرب اليه المعصون ودفعه والعابن خلافه فتدافعان اه وقال في المحار والمرايه
يبيع الرطب في رؤس التخل بالمروم أي عن ذلك لا يبيع مجاورة من غير كيل ولا وزن ورحص في
العرايه (قوله وكان زهري) أي وكقول أحمد بن حنبل ان أصبح الاسيد الزهري الخ فهو معطوف
على قوله لقوله البخرى الخ وهذا القول لا به أيضا اسحق بن زهري وهو ابو بكر محمد
ابن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري كما في شيخ الإسلام وهو المعبر عنه باب شهاب
الاهم حاشيون على ما جاء به (قوله عن أبيه) أي أبي اسم وهو عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما
(قوله وبن سيرين) اذ يقول حماد بن عيسى في سلسلته أصبح اذنا به بن سيرين الخ وابن سيرين
هو ابو بكر محمد وسيرين اسم به واسمه وهو اسحق (قوله عن علي) اذ ابن أبي طالب نور الله
وجهه (قوله وبن زهري) اذ يقول يحيى بن معين صح الاسيد ابراهيم واسمه قبل ابراهيم واحدا
وهو سليمان بن مهران الهمداني عن ابراهيم الخ وعلم من هذه الاسماء بان هذه احوال والعبارة
لا تصدق فكان الاولى كعبارة معيدة ههنا كما صنع شيخ الإسلام في الشرح وبني اقول آخر
داخلة تحت الكاف وبذ كرمها في متن الالفية خامسا (قوله المنخعي) نسبة الى شمع بن خثيم
من اليمن (قوله ودون ذلك) أي الرتبة أعليا التي وقع فيها شيء لا في اقول (قوله كرواية) أي

عن جده عن أبيه أبي موقق وكهما بن سلمة عن ثابت عن أنس ودونهما في التبعة كهيل
ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وصكا العلاد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فإن
الجميع شاملهم اسم العدد والاضبط إلا أن في المرتبة الأولى من الصفات المراجعة ما يقتضى تقديم
روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضى تقديمها على التالية وإنما قدم ما كان
على شرط الشيخين لاتفاق العلماء على نقي كتابهما بالقبول واختلاف بعضهم في أيهما أرجح وقد
صرح الجمهور بتقديم صحيح البخارى في الصحة لأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب
البخارى أتم منها في مسلم وأسد وشرطه فيها أقوى وأشد أمارجته من حيث الاتصال فلان
شرطه أن يكون الراوى قد ثبت لقائه من روى عنه ولو مرة ومسلم أكتفى بطلق المعاصرة وأما رجحانه
من حيث العدد والاضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال البخارى مع أن البخارى

رجال رواية الخ ليكون مثالا للسند واطرح هذه أقوال ظهير ما سبق في العليا وهو الظاهر أولاً
وراجع (قوله عن جده) أى جذر يدوقه عن أبيه أى عن أبي جده وقوله أبي موسى عطف بيان
لأبيه وهو الأشعرى رضى الله عنه (قوله ودونهما) أى دون هذه المرتبة وهى الوسطى والتي قبلها
(قوله فان الجميع) ههنا للمراتب الثلاثة بملاحظة قوله إلا أن الخ (قوله من الصفات المراجعة) وهى
الاتصال والعدد والاضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة اه من حاشية العلامة العدوى ومثله
يقال في قوله إلا أن لان الصفات الخ (قوله وإنما قدم الخ) كان الأولى تقديم هذا على قوله فن الرتب
الخ لانه يتعلق بمن الحديث كالأخفى (قوله على شرط الشيخين) أى راجعاً كما سبق والمراد ما كان
فيهما وفى أحدهما لطابق التحليل وهذه العبارة غير السابقة (قوله لاتفاق الخ) أى تلقياً تاماً
بمحيط لا يحتاج الى تفتيش عنه بخلاف غيرهما (قوله واختلاف) بالجر عطف على قوله لاتفاق لانه
من تمام العلة (قوله في أيهما) أى في جواب هذا الاستفهام (قوله بتقديم صحيح البخارى) والمراد
ما أسنده فيه لتخرج التراجم والتعليق والمناجات والشواهد بخلاف غيره من بقية كتبه
كالتاريخ وكذا يقال في قوله صحيح مسلم (قوله في الصحة) متعلق بتقديم (قوله أسد) بالسين المهمل
وعطفه على أتم تفسير (قوله وأشد) تفسير لا قوى وبينه وبين أسد الجنس المصنف ويسمى
هذه جناساً لاحقاً لتباعد مخرج الحرفين وقوله فيها أى الصحة وعبارة شيخ الاسلام ولان
اشتراطه في الصحة الخ (قوله أمارجته الخ) تفصيل لقوله لان الصفات الخ (قوله لقائه من روى
عنه) أى في المصنف خاصة كان يقول عن فلان فيحمل على الاتصال عند البخارى اذا تحقق القى
والاجتماع بخلاف مسلم فانه يكتفى بالمعاصرة وامكان القى العادى فالتلاف عندهما في المصنف فقط
واشتراط البخارى التي اغماها باعتبار ما فهم من سياقه لا صرح به مثال المضعف أن يقول
البخارى حدثنا أصبح عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلا يحكم البخارى على هذا
بالاتصال الا اذا ثبت ان أصبح التقي بن وهب وابن وهب بمالك ومالك بنافع ونافع بن عمر ومسلم
يكتفى بالمعاصرة فشرط البخارى أخص وخرج بالمضعف ما كان بصيغة حدثني وأخبرني فلا خلاف
فيه لعدم إيهامه اه من حواشى الاقضية (قوله بطلق المعاصرة) أى المعاصرة المطلقة عن تحقق
اللقى لكن يزداد امكان القى مادة (قوله أكثر عدداً الخ) فالتكلم فيها بالمضعف من رجال مسلم مائة

لم يكثر من إخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الأمرين وأما رجوعه من حيث التدنؤ والاعلال فلان ما انتقد على رجال البخاري أقل عددا مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم وأحرف بصناعة الحديث وأن مسلما تلميذه ولم يرل يستفيد منه ويشع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري مراح مسلم ولا جاء وقيل مما سوا وقيل بالوقف (فائدة) مما أخرجه الشيخان أرا حدهما اختلاف هل يقطع له بالصحة أو هي مظنون فجزم الحميدي وابن طاهر والاسناد أبو اسحق والشيخ أبو حامد

ويستون ومن رجال البخاري ثمانون كما ذكره ابن حجر في شرحه على الأربعين والنجوى هنا (قوله) لم يكثر من إخراج الخ) أي بل الغالب أنه انما يخرج لهم في الاستشهاد والتراجم كما في صحيح (قوله) من إخراج حديثهم) أي ذكره (قوله) بل غالبهم الخ) عبارة ابن حجر في شرح الأربعين بدل هذا التعبير وأيضا أكثرهم شيوخه الذين هو أحرف بهم من كونه لغيرهم وخبر حديثهم وأما المتكلم فيهم في مسلم فأكثرهم من المتقدمين الذين لم يخبرهم اه فالمراد بالأميرين أكثر مسلم من حديث المتكلم فيهم وأنهم ليسوا من شيوخه بل كانوا من المتقدمين الذين لم يخبر حديثهم (قوله) ومارس حديثهم) أي اختبره كما يؤخذ من ابن حجر (قوله) ما انتقد) أي الأحاديث التي انتقدت الخ وعبارة النجوى فلان ما انتقد على البخاري فهو ثمانين حديثا وما انتقد على مسلم فهو مائة وثلاثين حديثا اه (قوله) على مسلم) أي رجاله (قوله) في العلوم) أي من حديث وفقه وأصول وتاريخ وتفسير ذلك (قوله) وأن مسلما الخ) عطف بيان على أن البخاري كان أجل الخ عطف حلة على معلول والتلميذ من روى عن الشيخ شريعة أو طريقة أو حقيقة أو غيرها من العلوم أي وشأن الشيخ أن يكون أعلم من تلميذه وقوله حتى قال الدارقطني الخ تفريع على الإعلانية والتلمذية أما تفريعه على التلمذية فظاهر وأما تفريعه على الإعلانية والإعرافية فليكونه مثلا اطلاع على ما يليقه واستفاد منها ما سار به أمما (قوله) مراح مسلم ولا جاء) يطلق الر وراح على الذهاب في الغدو وهو المراد هنا لأجل قوله ولا جاء والمعنى لما ذهب مسلم ولا جاء هذا هو المراد باعتبار الأصل والافهوالا^٣ ن كناية عن التصرف اه عدوى هل شيخ الاسلام ولعل ما ذكر أنه الأصل يعني وإن كان غير شائع وهو موافق لحديث الجمعة من راح في الساعة الأولى فكا^٤ تمأقر بيده^٥ ولا تفقد قال في المختار والرواح ضد الصباح وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل وهو أيضا مصدر راح يروح ضد غدا يفسد ووسرحت المشاة بالقداء وراحت بالعتى تروح وراحا^٦ أي رجعت اه وعلى هذا حديث نفذوا خصاصا وروح بطائنا^٧ أي ترجع وقال بعضهم في معنى العبارة السابقة أنه كناية عن كونه حيلة على البخاري (قوله) وقيل مما سوا وقيل بالوقف) انظر جواب أصحاب هذين القولين عن التعليل باشتراط البخاري الاجتماع دون الاكتفاء بما كان الا^٨ وبق قول رابع للمغاربة ذكره النجوى وهو في متن الألفية وهو تقديم صحيح مسلم وأشاره قول القائل

قالوا لم يفضل * قلت البخاري أعلى قالوا المكروفيه * قلت المكر راحلى (قوله) فائدة الخ) اعلم أن القاعدة في قولهم هذا حديث صحيح أو ضعيف الصحة والضعف بحسب الظاهر أي فيما يظهر لهم نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس المقصود القطع بصحته وضعفه في نفس الأمر بل جواز الخطأ والسيان على الثقة والضببط والصدق على غيره والقطع عما يستفاد من

والقاضي أبو الطيب وتلميذه الشيخ أبو أسحق الشيرازي والشرعسي من الحنفية والقاضي محمد الوهاب من المالكية وكثير من صحبه ابن الصلاح الى القطع بما أسنده لتلقي الامة المعصومة في اجابها لتبر لا تجتمع أمي على ضلالة ذلك بالقبول

المؤاقر أو بما احتف بالقرائن وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء في الاحاديث التي لم توجد في الصحيحين ولا في أحد هما اما ما وجد فيهما أو في أحد هما لم يكن متواترا فاختلف فيه على قولين فقال ابن الصلاح يقطع بالصحة فيما أسنده أو أسنده أحد هما دون المعلق وقان غيره لا يقطع بالصحة بل هي مظنون فيكون ما ذكره في هذه الفائدة كالمستثنى من القاعدة السابقة في ذكرها نحرير للمقام (واهم) أن ما ذكره في هذه الفائدة يحسن أن يكون جواب سؤال نشأ من قوله سابقا يقدم ما كان على شرط الشيخين أو شرط أحد هما على ما كان على شرط غيرهما وحاصله أن يقال (١) لم يذكر أن العدد عند واحد منهما يقال في السؤال يرتقي صحبهما عند اخبار الآخر لا حاد فتمهما وجلالتهما ونحوه مما في الصحيح أم لا فاجاب بما ذكره فيهما من القولين (قوله والقاضي أبو الطيب) في نسخة قبله والقاضي أبو حامد (قوله الى القطع الخ) متعلق بيجز ما في معنى الباء أو بواقية على يام الكن ضمن جزم معنى ذهب فالمعنى فجزموا بالقطع أو قد هبوا الى القطع وهذا هو التضمن النحوي وهو سماه يصح ان يكون بيانها وان يكون الكلام على تقدير حال تنعدي بذلك الحرف اى ذهبوا جازمين الخ وهو قياسي كما بينوهما في قوله تعالى فليعدوا الذين يخالفون عن امره (قوله بما أسنده) على حذف مضاف اى بصحة ما أسنده (قوله لتلقي الامة الخ) تعليل للجزم بالقطع والخ في أنه لا يتبع المدهى لأنه لا يخص الصحيحين فقد نقلت الامة الكتب الستة بالقبول وحيث أن يكون الحق أن احاديث الصحيحين تفيد الظن القوي الذي هو القول الثاني وتلقي الامة بالقبول اما فاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه وفوقه شروط الصحيح ولا يلزم من اجتماع الامة على العمل بما فيهما اجابهم على القطع أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله المعصومة في اجابها) هذا الطرف متعلق بالمعصومة أى معصومة من الخطأ في اجابها لا في خبره من أفعالها وأقوالها التي لم تجمع عليها وصلة الاجماع محذوفة أى اجابها على وجوب العمل بما فيهما وقوله نظير تعليل لقوله المعصومة الواقع مسقة لامة (ان قلت) قوله المعصومة وصف وهو من قبيل التصور والتدليل انما هو على التصديقات فالجواب أن يقال أنه تعليل لهذوف والتقدير برأى وصفت بالمعصومة لخبر الخ وتلقي مصدر مضاف للفاعل ومفعوله لذلك فاللام فيه زائدة لتقوية المصدر واسم الاشارة المحرور باللام عائد على ما أسنده وبالقول متعلق بتلقي (قوله في اجابها) بقولها كان أو سكونيا قال المحلى في تصوير الثاني بان يقول بعض المجتهدين حكما ويسكت الباقيون عنه بعد العلم به الخ قال سم قوله بان يقول الخ الظاهر أن منه أيضا أن يفعل بعضهم فعلا يليل على الجواز ويتنوع من فعل امتناعا يليل على الامتناع ويسكت الباقيون بعد العلم بالخ ومن القوي جوابه عن السؤال عن حكم وحكمه اذا كانا حاكما في معناه أو معنى الفصل الاشارة الى الحكم وكتابته اه (قوله نظير لا تجتمع أمي على ضلالة) رواه في الجامع الصغير لفظان لا يصحح أمي على ضلالة ويدلله على الجماعه من شدته الى النار (ت) عن ابن عمر وقال المناوي في شرحه عليه قوله لم يذكر كذا بالأصل وانظر ما معناه اه

فهذا يفيد علما نظر بالان ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ ويفيد التكن فقط بالمعنى
وعزاء النوى في التفسير ببلا كثرين والمحققين ووجهه ليكن أشار لوجه صاحب النسخة وكذا
السيوطي فجزم بان القطع صواب والله أعلم (والحسن المعروف طريقا) بالنصب تعيين محمول من نائب
الفاضل أى المعروف طريقه أى رجال طريقه المعبر عنها عندهم

(ان الله لا يجمع أمتي أى علماءهم) على ضلالة لان العامة عنها تأخذ دينها واليهاتفز في التوازل
فانقضت الحكمة حفظها (و يد الله على الجماعة) كناية عن الحفظ أى الجماعة المتفقهة في الدين
(من شد) أى انفرد عن الجماعة (شدالى النار) أى الى ما يجسد خوله النار فاهل السنة هم الفرقة
التاحية (ث من ابن عمر) بن الخطاب باسناد وجه ثقات لكن فيه اضطراب ورواه في الجامع المذكور
بلفظ آخر فقال ان الله قد أجار أمتي أن تجتمع على ضلالة قال شارحه المذكور (ضلالة) أى محرم
ومن ثم كان اجماعهم حجة قاطعة فان تنازعوا فى شئ رده الى الله ورسوله أما وقوع الضلالة من
جماعة منهم فهو ممكن بل واقع (ابن أبي عامر عن أنس) غير ببضعيف لكن له شاهد بلفظه ولا يخفى
أن تلك القطيعة انما هى بحسب المتن فقط لا بحسبه مع الدلالة (قوله) فهذا يفيد علما نظر بالخط
اسم الإشارة راجع لقوله التلى الامه فهو المشار اليه وكان المحل الضمير وعدل عنه إشارة الى تعينه
وتميزه فكانه محسوس وضمير يفيد التلى أيضا وعلما نظر بأى بالصحة ومعنى العلم بالصحة القطع
بها الذى هو المدعى وهذا دعوى لا تحصل الا بقياسين ذكرنا شارح من أولهما كبراه وحذف صفراء
وتبعية وحذف الثانى بتمامه وأصل التركيب ان هذا التلى ظن من هو أى مظنون من هو معصوم
من الخطأ وظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ ينتج فهذا التلى لا يخطئ ثم تجعل هذه النتيجة
سفرى لكبرى هذه ذوفة هى وتبينتها اقبال فى ظلمة هذا التلى لا يخطئ وكل ما كان كذلك فهو يفيد
العلم ينتج هذا التلى يفيد العلم والافادة اذا كانت نظرية يكون العلم نظريا فتم الدليل وانطبق على
المدعى (قوله ووجهه الخ) ويحييون عن دليل الاولين بان اجماع الامه اعماها على وجوب العمل
ولا يلزم منه الصحة وقوله لكن أشار لوجه صاحب النسخة وعبارة فان قيل انما اتفقوا على وجوب
العمل به لا على صحته (٧) منعناه وسند المنع أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه
الشيعان فلم يبق الحديث فى هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع الى نفس
الصحة انتهت بمرورها (قوله سوب) فعل ماض مبنى للمجهول خبر ان وفى نسخة أصوب وفى أخرى
صواب وهما أظهر وأرشق (قوله والحسن الخ) هذا هو القسم الثانى من الاقسام الأولية كاتقدم فى
قوله وكل واحد أى وحده * والمراد الحسن لذاته كأن المراد سابقا بالصحيح الصحيح لذاته
وسياقى الصحيح لغيره والحسن لغيره فى الشارح فالاقسام أربعة وسياقى القوائد فى نظم
السيوطى أره أخرى الخ (قوله طريقا) جمع طريق * قال فى الخلاصة وفعل لاسم رباى عبد الخ
الا انه أتى على لسة تسكين المضموم تخفيفا وقد قرئ بهما فى نحو رسولهم (قوله أى رجال طريقه)
الاضافة بيانية فان الطريق هى الرجال وقد اسقط الجوى لفظ طرق وعبارة أى ما عرف من جهة
طريقه أى ما عرف رجاله المخرجون له وكل منهم مخرج خرج منه الحديث ودار عليه انتهت والمراد
برجاله رواته ولو نساء أو عبرة نظر للعالم وليس الجرح فى قوله طرقا مراد اذ ليس تعدد الطرق طريقا
بل يكفى أن يكون من طريق واحد لان السكك فى الحسن لذاته وانما بشرط التعدد فى الحسن لغيره

بالفخرج

بالمخرج (وعدت برجاله) بالعبد الموصى به في كتابته عن الاتصال بالمرسل والمنقطع
والعضل والمدلس بفتح اللام قبل أن يتبين تدليس لا يعرف بمخرج الحديث منها

كما يأتي فال حاصل ان الحسن لما أنه الكلام فيه لا يشترط فيه تعدد الطرق فلا يضر بوجود التعدد
فهو كقولهم لا تشترط السورة في الصلاة لكن ان تعددت الطرق سمي أيضا صحيحا لغيره لكن من
حيث التعدد كما يأتي في الشرح (قوله بالمخرج) بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء اسم مكان
لا مصدر ولا اسم زمان سمي بذلك لان كلام الرجال الرواة حصل مخرج منه الحديث كما اشار له
الطوخني وأما المخرج بالتشديد أو التخفيف اسم فاعل فهو ذاكر الرواية كالخجاري قال الطوخني
ولا مانع أن يقرأ اسم فاعل إلا أنه كانه اصطلاح (قوله وعدت) أي صارت ورجاله اسمها وبالعدالة
خبر أي مشتهرة بالعدالة والضبط وخبره ما عطف على هذا الخبر المقدر وقيل في الخلاصة
هو عطف على اسم شبه فعل فلا هو التقدير لا اشتهرت اشتهار رجال الصحيح ونص عبارة الحموي
وعدت أي صارت رجاله أي مخرجه مشتهرة بالعدالة والضبط انتهت فيؤخذ منها ان عدت فاعلة
عمل كان واسمها رجاله وخبرها محذوف متعلق بالخبر مشتهرة بالعدالة والخ و اشتهرت فعل محض
معطوف على اسم الفاعل المحذوف الواقع خبر العدت كما سبق وكان الاصل أن يجعل اسم عدت ضميرا
راجعا للطريق لكنه عدل عنه وعبر فيه برجاله إشارة إلى أن الطرق والرجال بمعنى واحد فيكون مفسرا
له وأصروا في النظم أيضا وكان عليه أن يزيد بقية الشروط الخمسة بأن يقول وليس ما يفسر ذلك به
شاذ ولا معللا كما زاد ذلك الحموي فجملة الشروط خمسة اتصال السند بالمعروف من قوله المعروف طرقا
والعدالة والضبط بالمعروف من قوله وعدت رجاله وعدم الشذوذ والعلو بالمعروف من عبارة الحموي
وسمى في الشرح التنبية عليهم بما أمل (قوله وعدت رجاله بالعدالة والضبط) هكذا في النسخ وهو
الصواب كما في الالفة وشرح الحموي وفي بعضها الاقتصار على قوله بالعدالة فيزاد والضبط فلا بد منه
قال هنا ثلاثة شروط وسمي بالانسان الباقين في قول الشارح بعد ضرورة و قد يزداد كل منهما الخ كما
تقدم قوله وعدت لفظ عدت لاجل النظم ولذا لم تقع في الالفة ولا في كلام الخطابي والمراد بالاشتهار
بهذين لازمه وهو الاتصاف بهما (قوله وذلك كتابه الخ) كان الاولى تقديمه على قوله وعدت كما صنع
الحموي وكما في شرح الالفة لشيخ الاسلام لان المشار اليه بلغ عدد معرفة الطرق التي هي الخارج
وقوله كتابه عن الاتصال أي عبارة عن اتصال سنده فقوله المصنف المعروف طرفا بمعنى المتصل
سنده والجمع غير مراد فيشمل خبر الواحد ولو في جميع الطبقات كما سبق وقوله اذا المرسل الخ تعليل
لمحذوف أي مخرج بقوله المعروف طرقا مع اعداء مما يذكر لان المرسل الخ لم يذكر المعلق له حوله في
المنقطع فظهر أن المرسل وما بعده من أوصاف الحديث لا السند (قوله والمدلس) أي ومخرج
الحديث المدلس أي الذي وقع التدليس في سنده وقوله قبل أن يتبين تدليه أي المدلس به الذي هو
الروي المسقط فالصحيح اسم المقول أي قبل أن يتبين شخص وذلك يصدق بعدم معرفته رأسا
وبمعرفة بدون تشخيص بدليل قوله لا يعرف مخرج الخ وان تبين ذلك المسقط بشخصه وعينه فقد
عرف مخرج الحديث ويكون في حكم المتصل وظهر من ذلك أن المراد بالمرسل وما بعده ما لا يشخص
فيه المحذوف والا فقد عرف مخرجه (قوله مخرج الحديث منها) أي مخرج الحديث الكائن من
أفرادها وجزئياتها وهذا التصريح يندفع ما يقال كان الاولى أن يقول لا يعرف مخرجها أي الامور

وهذا معنى قول الخطابي الحسن معروف ومخترجه وأشهرت رجاله ولما اعترض بأنه ليس فحده ثم يبيح
 الحسن من الصحيح ولما من الضعيف وأجيب بأن المراد اشتهرت رجاله اشتهار ادون رجال
 الصحيح زاد ذلك الناظم في الحد لسلاية عرض عليه بقوله (لا كالصحيح اشتهرت) والمعنى وفقدت
 رجاله مشهورة اشتهار ادون اشتهار رجال الصحيح وقال الترمذي ما حمله ان الحسن عندنا مسلم
 من الشذوذ

المتقدمة التي هي المرسل وما عطف عليه (قوله واشتهرت رجاله) عبر به تفننا (قوله وهذا معنى قول
 الخطابي الخ) اسم الاشارة راجع للسذ كور من الاتصال والشهرة وحاصله أن كلاما من الخطابي
 والترمذي وابن الجوزي عرف الحسن بتعريفه فله ثلاثة واناظم تسع الخطابي لكن زاد ما دفع
 ما أورد عليه وسأيت أن ابن الصلاح يحمل كلامه على مجهول إلا أنه لم يتعرض لكلام ابن الجوزي
 والخطابي نسبة إلى جد أبيه لأنه الحافظ أبو سليمان جديا سكان الميم ابن محمد بن ابراهيم بن الخطابي البستي
 الشافعي قاه شيخ الاسلام والبستي نسبة إلى بستان مدينة من بلاد كابل (قوله ولما اعترض الخ) هكذا
 في النسخ اصحاب لمحا وجوابا قوله زاد الخ وفي بعضها اسقاطا ولا يظهور حينئذ ارتباطا زاد الخ ووجه
 الاعتراض أن التعريف بدون الزيادة يكون غير مانع له دخول الصحيح والضعيف فيه (قوله ولا من
 الضعيف) المناسب اسقاطه لان الضعيف خرج بما ذكر قطعا أي الضعيف من حيث فقد العدة
 والضيطة ولعله لاحقا للضعيف لشذوذ هذه نظرا لكون الخطابي لم يذكر فقد الشذوذ والعدة (قوله
 وأجيب) عطف على اعترض فهو من فعل الشرط (قوله دون رجال الصحيح) أي دون اشتهار رجال
 الخ كافي بعض النسخ كان الناظم أسقط مضافين في قوله كالصحيح أي كاشتهار رجال الصحيح كما
 أشاره المشرح في الحل (قوله بقوله) متعلق بزيادة وكان المناسب للناظم أن أن يرد وقد الشذوذ
 او العلة القادحة لان وجود احد مما يمنع من الحسن كما يمنع من الصحة فيقتضي الضعف وحينئذ
 فالضعيف بالشذوذ او العلة القادحة وورد على الناظم وعلى الخطابي ولا يدفعه الا هذه الزيادة واما
 الضعيف من حيث فقد العدة او الضبط او اتصال السند فلم يدخل في تعريف الخطابي واناظم (قوله
 وقال الترمذي) بكسر التاء والميم على المشهور وبالجملة نسبة إلى ترمذي مدينة بطرف جيحون نهر
 باغ في العليل التي في آخر جماعة قاه شيخ الاسلام وقوله على المشهور أي لفات ست فقد قال ابن حجر
 في شرح المشكاة ما نصه الترمذي بثبوت القوية وبكسر الميم اوضحها كلها مع افعال اهل (قوله
 ما حمله) أي كلاما حمله الخ وفيه اشارة إلى جواز الرواية بالمعنى وان لم يكن ما هنا حديثا (قوله عندنا
 الخ) فيه اشارة إلى الجواب الا في بقوله اسطلاح له (قوله ما سلم) أي حديث سلم الخ ولم يشمل هذا
 ما كان به ضرر وانه سبب الحفظ او مستورا او مدلسا بالضعفة او محتط الكبرسته شرط شرط آخر
 فقال ويرى من غير وجه أي بطله او بعينه ليرجح به احد الاحتمالين لان سبب الحفظ مثلا
 يحمّل ان يكون ضبط حمويه ويحمّل خلافه فذاو ودمثل ما رواه من وجه آخر غلب على الظن
 انه ضبط قاه شيخ الاسلام وقوله يضاهون منهم أي راوهم بالمعنى على عموم السلب ثم المراد
 بالكذب المنفي في ما ذكر الكذب عن حمد وان كان الكذب عدم المطابقة لواقع على المذهب وانت
 خبير بأصح ما يروى من رواه لم يتم نعم الكذب فيبطل انه لا يكون الامتناع الاستناد
 فلا يشمل المقطع مع انه اورد من وجه آخر كان من افراد الحسن لغيره وقوله شرط شرط آخر

ومن مذهبهم يزوي من غير وجه واعترض بأنه لم يعبأ الحسن من الصحيح وبأن صنيعه في
جامعه يخالفه فقد حسن فيه بعض ما تعرض به راو وأجاب عنه صاحب النخبة بتعاليقه
بأنه إنما قد يقول فيه حسن فقط لا الحسن مطلقا ما لم يورثه أولا أنه اصطلاح جديد له وقال
ابن الجوزي

حاصله أن اشتراط ذلك الشرط إنما هو لتقوية في غير الثقة والثقة منقو بذاته فليس ذلك الشرط
الأن في غير الثقة وحيث أن المروفي إنما هو حديث غير الثقة وسبق المحقق قال الحافظ هو عبارة عن
استوى خلطه وأصابته والمخاطب هو الذي تغير عقله (قوله ومن منهم) أي وسلم من رواه منهم أي
بالكذب بأن لم يظهر منه تصد كجاءه المنصرف إليه عند الإطلاع (قوله من غيره وجه) أي أكثر
من وجه وأقل ذلك وجه ثان (قوله واعترض بأنه لم يعبأ الحسن من الصحيح) أي وحيث أنه يكون
التعرض غير مانع ولم يجب الشارح من هذا الاعتراض وأجاب عنه شيخ الإسلام في شرح الألفية
بجواب ثم بطله فذلك تعرض الشارح عنه وقوله من الصحيح أي لذاته فان هذا التعريف للصحيح
لغيره (قوله وبأن صنيعه في جامعه يخالفه) أي ثم بعد الاعتراض بعدم المنع بتوجه الاعتراض على
الترمذي من حيث الجمع فيقال له كيف تشترب أن يروي الحسن من وجه آخر مع أننا قد رأينا أنه
قد حسن بعض ما تعرض به راو حيث تقول عقب الحديث حسن غريب لا تعرفه إلا من هذا الوجه
وهذا الاعتراض الثاني هو الذي أجاب عنه صاحب النخبة كقَالَ الشارح فالتعريف الذي ذكره
الترمذي إنما هو للحسن لغيره (قوله صاحب النخبة) هو الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ألا أنه
أجاب عن الاعتراض صريحا بأنه لم يعترض إلا به وعن الأول لما زاد ما قل بعد الجواب وهذا التعريف
اندفع عنه كثير من الاعتراضات هكذا أظهر لكن فيه أن نفس التعريف شامل فالصواب أن قوله
فيه أي عن الاعتراض الثاني ولا يكون هذا الاعتراض دخلا في قول صاحب النخبة كثير من
الاعتراضات وإن كان جوابا سهلا وهو أنه على طريق المتقدمين من جواز التعريف بالأهم تأمل
(قوله إنما قد يقول فيه حسن فقط) أي الذي يكون راو به ضعيفا أو يأتي من وجه آخر بخلاف ما جاء
من طريقين وكل منهما يصل إلى التبرئة رجال الصحيح ولم يبلغ إلى مرتبة الضعيف فهذا خارج عن
الأقسام إلا أن يقال أنه داخل في الأول ويراد بالصحة ما يشمل الصحة بالذات والصحة بالغير تأمل
(قوله لا الحسن مطلقا) أي لا نجد الحسن مطلقا أي سواء اقتصر فيه على حسن أو زيد فيه غريب
لا تعرفه إلا من هذا الوجه (قوله أما العموم) لتعليل لقوله إنما قد يقول فيه حسن فقط أي
خفائه احتاج لتعريفه لكونه فاضلا وذلك لأننا كان في المعنى ضعيفا وصف بالحسن حسن
التعرض له من حيث ذلك (قوله أولا أنه اصطلاح جديد) أي اصطلاح الترمذي على أن الضعيف إذا
تقوى بطريق آخر يقال له حسن وإن لم يكن أحد سبقه إلى ذلك فناسب تعريفه ولا يخفى أن ذلك
أيضا مقتضى لعمومه فكان المناسب أن يجعله علة لعل فيسقط منه حرف العطف (قوله وقال ابن
الجوزي) وهو الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات والعلل المنتهية فاه شيخ
الإسلام وقوله الموضوعات الخ أي المسمى بذلك أي لكونه بين فيه الأحاديث الموضوعه وبين فيه
صلل الأحاديث ومعنى المنتهية أنها تسامت في الاستقصاء فلم تشعبها على وكان جنبيا يحضر درسه
عشرون ألفا فتاب على يديه خمسة عشر ألفا وأوصى أن يسفن ماء غسله يرا به الأقلام التي كان

هو ما فيه ضعف فيبشمل واحترضه ابن دقيق العيد بأنه ليس فيه ضبط القدر المحتمل من كثرة
فلم يحصل التضرع المميز للتحقيق وابن الصلاح لم يرتض شيئاً من هذه الحدود الثلاثة بل قال هو
مبهم لا يشي القليل لأنه غير جامع لأفراد الحسن في الأولين ولعدم ضبط القدر المحتمل في الأخير ثم
قال ما حاصله أعمت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعماطهم
فأوضح لي أن الحسن قسمان أحدهما أي وهو المسمى بالحسن لغيره ما في أسناده مستور

يكتبها الحديث خصوصاً فعلاً وذلك بفضل مناهي كثير (قوله هو ما فيه ضعف) أي ذاتي أو نسبي
فهو شامل للحسن لذاته والحسن لغيره أما الحسن لذاته فهو ضعيف بالنسبة للصحيح وأما الحسن
لغيره فهو ضعيف أصالة وأما جاء الحسن بما عده فاحتمل الضعف لوجود العارض ومعنى قوله أنه
غير شديد الضعف ومعنى شدة ضعفه تأثيره في الاحتجاج به وقوله بمشمل يضم الميم الأولى وفتح الثانية
أي مغنر أي لم يؤثر في الاحتجاج وذكره بعد قريب فوكيله (قوله واحترضه ابن دقيق العيد)
سأني أن ابن الصلاح اعترضه أيضاً وابن دقيق العيد كان مالكاً واجهه بمحمد وشفع وكان يؤلف للغيرين
أما أوه فكان مالكياً واسمه على وسبب تسمية أبيه دقيق العيد أنه مرموم عبد وعليه طلسان
فقيل كانه دقيق عيّد لقبه بولامات دفن بقوس في الصعيد أما ابنه دفن بباغرافة (قوله بل قال هو
مبهم) أي كل قول مبهم والغليل حوارة العطش والمراد لا يزيد الخبرة على طريق الاستعارة (قوله لأنه
غير جامع لأفراد الحسن في الأولين) فهو على الأول قاصر على الحسن لذاته وعلى الثاني على الحسن
بعينه (قوله غير جامع الخ) إذ تضرع الخطابي لا يشمل الحسن لغيره وتضرع الترمذي لا يشمل
الحسن لذاته (قوله أعمت النظر) أي أكرهه كما يفيد الغاموس والنظر تأمل وقوله في ذلك أي
المذكور من مجموع الأقوال الثلاثة وقوله والبحث هو لغة التفتيش واسطلاحاً إثبات الممولات
للموضوعات بالدليل إلا أن المراد منه ما المعنى القوي فيكون بمعنى ما قبله (قوله جامعاً بين أطراف
الخ) هو حال من أساء في أعمت أي حال كوني جامعاً أطراف كلامهم كأنه لاحظ أن التعريض الأولى
طرف من كلام التعريض الثاني كذلك وإن كلامهم بمجموع التعريضين فاطلق الجمع على ما فوق الواحد
وبوجه ملاحظاً حال ثابته متراصة أو متداخلة وقوله موقع جمع موقع وهي الأطراف والتعريض
الأول طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لذاته أي يحيل موقع استعمال الحسن لذاته
والتعريض الثاني طرف من كلامهم وموقع لاستعمال الحسن لغيره فالطواف والمواقع مسجداً
بإدات مختلفتان بالاعتماد (قوله أحدهما) وهو المسمى بالحسن بعينه (قوله كن يبعين) أي يعدم الكلام
على الخطابي لوجوه منها أنه معد في الله كرومها أنه هو الحسن لذاته ومنها أن بعض أهل الحديث
يسميه محبباً وكان قوله أي وهو المسمى الخ من كلام الشارح بدليل أي التفسير به ويكون كلام
ابن الصلاح ما في أسناده الخ (قوله ما في أسناده مستور) المستور بجهول الخال وهو مثال لا بد لأن
منه سهيئ الحفظ والمختلط لكبر سنه وغير ذلك قال الطوخى ما نصه عبارة السيوطي في شرح
الفيته خلا عن الحافظ وليس الحسن في الصحيحين عند الترمذي مقصوداً على رواية المستور كما
فهمه ابن الصلاح بل يشترك مع الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالعلو والخطأ وحديث
الخطاط بعد أخلاعه والمندلس إذا عنع وما في أسناده أقطع خفيف فكل ذلك عنده من قبيل
الحسن بالنسبة والتسلافة وهي أن لا يكون فيه من يثم بالكذب وإن لا يكون الأسناد شاذاً وإن



لم يحق أهلية خبره به يعني مغللا ولا تميزا لخطا فيما يرويه لامتصاصه بالندب فيه ولا ينسب إلى بعض
آخر غير الكذب واعتضد بمتابع أو شاهد وعلى هذا ينزل حد الترمذي وتأتيها أي وهو المسمى
بالحسن لذاته ما اشتهر بروايته بالصدق والأمانة ولم تصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح
وعليه ينزل حد الخطابي قال ويراد في كل منهما سلامة من التعليل والشذوذ ومن أن يكون منكرا
يروي مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصلا عن أو ليس كل ما في المرتبة على حد سواء بل
بعضها أقوى من بعض قال ومما يقوى هذا ويضعفه أنه لم تعرض لمشروطة اتصال الاسناد أصلا
بل أطلق ذلك فلهذا وصف كثير من الأحاديث المنقطعة بالحسن وذكر لكل من ذلك مثلا من
كلامه اه من الشرح المذكور (قوله لم تحقق أهلية) أي ولا عدم أهليته وهو وصف
كاشف والفرق بين الصفة الكاشفة واللازمة أن الكاشفة هي الموشحة لحقيقة موصوفة
تقولنا الجسم الطويل العريض الحقيق يحتاج إلى فراغ يشمله واللازمة هي الخارجة عن
حقيقة الموصوف اللازمة كما في جاء الإنسان الكاتب بالقوة اه شبرا مسمى على شرح
الورقات للمحلي (قوله ولا كثير الخطأ) تفسير لقوله مغللا ومفاده أن قلة الخطأ أو المساواة فيه
تجامع الحسن فهو قيد وقوله فيما يرويه مفاده أن كثرة الخطأ في غير ما يرويه لا تقدر في حصوله
فهو قيد أيضا (قوله بالكذب فيه) أي فيما يرويه * واعلم أنه متى تعلق الكذب بالانتماء
فالمراد ما كان عن عمد (قوله ولا ينسب إلى مفسق آخر غير الكذب) أي غير نعمة بان كان ذا بدعة
مثلا مفسدة وأما قوله آخر كما قال الطوخي أن الكذب في الحديث مفسق وانما كل مفسد فالحسين
كذب على متعمدا فليست بمقدمة من النار وقوله ولا ينسب إلخ زائد على تعريف الترمذي فان قوله
واعترض إلخ يعني قوله يروى من غير وجه ومقابلته بمعنى ما سلم إلخ الا قوله ولا ينسب إلخ اذ تقدم أن
قوله ومن منهم أي بالكذب أي بتعمده أن يقال المعنى مثلا (قوله بمتابع) سبأ في فهمه في
الشرح وأما الشاهد فقول الصحابي أوقفه والمراد هذا أن مثالا فقل ذلك روايته من طريق آخر
(قوله ما اشتهر بروايته) أي كل فرد من أفراد روايته ولزم من ذلك أن يكون متعلما بسقط من اسناد رواه
(قوله والأمانة) لا يعني أن الأمانة احتال الا واه واجتناب النواهي فالصدق من جعلها فكتة
التخصيص بالذكاء الركن الاعظم في هذا الباب وهذا ما عساه بقوله فيما تقدم بالعدالة فتفتن
الشارح في التعبير حيث يعبر تارة بالعدالة وتارة بالصدق والأمانة (قوله لم تصل) بالبناء كما في نسخ أي
الرواية في أخرى بالياء أي كل واحد من روايته وعبرة غير ما اشتهر بروايته فالياء ظاهرة وعلى كل
فالعبرة سادقة بعدم الوصول أو بأسو بوصول البعض دون البعض لكن اراد به مطلق الضبط الشامل
لضبط الكتاب وضبط الصدر لقول الشارح فيما تقدم طائفا على العدد والضبوط زاد الاتقان الذي
هو الأحكام لانه لا يلزم من وجود الحفظ وجوده مع أنه لا بد منه واذا دان عنده حفظا واتقانا (قوله
ينزل) هكذا في نسخ هنا فيكون في التعبير نقس وفي بعضها ينزل فيها وهي ظاهرة أي فكل من الخطابي
والترمذي قد ذكرهما وتركوا الآخر لظهوره عند أول ذكره عنه أول غيره كما في شيخ الاسلام (قوله
في كل منهما سلامته من التعليل والشذوذ إلخ) لكن زيادة الثاني انما هي على الخطابي دون الترمذي
لما مر من أن الترمذي ذكر السلامة من الشذوذ في تعريفه فالسلامة من العلة من مودة عليها
والسلامة من الشذوذ من مودة على الخطابي والمراد زيادة مجموعهما (قوله ومن أن يكون منكرا) شرط

وحاصله أن المرتضى في حد الحسن أنه ما اتصل بنقل حد قل ضبطه غير شاذ ولا معلل والحسن يشارك الصحيح في العمل به الاحتجاج عند جميع الفقهاء كاتفهمه العراقي من كلام الخطابي وعند أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم وهو بقسميه ملحق في الاحتجاج بأقسام الصحيح وإن لم يلحقه رتبة بل قال ابن الصلاح من أهل الحديث من لا يرفع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لا تدوجه في أنواع ما يحتاج به وهو الظاهر من تصرفات الحاكم لكن من سماه صحيحا لا يستكرهونه فهذا الاختلاف في المعنى دون العبارة ويشارك الصحيح أيضا في تفاوت رتبة فأعلاما قبل بصحته كرواية جبر بن شعيب عن أبيه عن جده وهو يدين اسحق عن حاتم بن جبر عن جابر والحسن لذاته المشهور ورواه بالعدالة والصدق اشتهار دون اشتهار رجال الصحيح إذا جاء من طرق أخرى نحو طريقه من الطرق التي دونها صحته فإن ساوتها أو رجع عنها اكتفى بمجيئه من طريق واحد وهذا هو الصحيح لغيره

سادس بناء على أن المنكر غير الشاذ لكن التحقيق أن المنكر من الشاذ فلا تزيد الشروط (قوله وحاصله) أي كلام ابن الصلاح مع الزيادة التي زادها وهذا من كلام شارحنا (قوله أن المرتضى في حد الحسن) أي الحسن لذاته بدليل قيوده الثلاث الأولى (قوله قل ضبطه) بأن كان ضبطه غير تام ولا كان صحيحا لذاته (قوله ولا معلل) سيأتي ما في التعبير به (قوله في العمل) أي لزومه أو طلبه وإباحته وعطف الاحتجاج عطف حلة على معاول (قوله والاحتجاج) أي الاستدلال به سواء كان على خصم أو لا أي بخلاف الضعيف فأنما يعمل به في الفضائل إلا أن استدضعفه ولا يخفى أن قوله الحسن أي الحديث الحسن أي سواء كان حسنا لذاته أو غيره بدليل مباحده (قوله عند جميع الفقهاء) أي المجتهدين جمع فقيه وهو المجتهد (قوله وهو بقسميه ملحق الخ) هذا انفرع على قوله يشارك الصحيح فكان الأولى التفسير بالفاء وقوله في الاحتجاج أي والعمل كاسبق فقيه اكتفاء وقوله وإن لم يلحقه الواو لفعال وقوله بل قال أضرابا تعالى عن قوله ملحق وعليه فالتقسيم ثنائية كما تقدم وإضافة نوع الحسن يانية وقوله ويجعله تفسير وإيضاح لما قبله (قوله اختلاف في المعنى دون العبارة) هكذا في النسخ وصوابه اختلاف في العبارة دون المعنى كافي عبارة شيخ الإسلام أي فالخلاف لفظي (قوله ويشارك) عطف على قوله والحسن يشارك الخ (قوله في تفاوت رتبة الخ) انظر هل ما هنا أقوال كما سبق أولا (قوله عن أبيه) أي شعيب (قوله والحسن لذاته) مبتدأ أخبر به إذا الخ وقوله المشهور الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة (قوله من طرق أخرى) بصيغة الجمع كاهو معلوم من مقابلة بعده والمراد بالجمع فيه ما فوق الواحد كما يؤخذ من الطوخي وقوله نحو طريقه صفة للطريق فهو بالجر أي بمثاله لطريقه في المعنى أو قرينة منها لئلا يدونها إذا لا سئل أن شبيه الشيء دونه وقوله من الطرق ما بيان لنحو طريقه أو صفة ثانية للطرق ولو قال إذا جاء من طرق أخرى أدنى من طريقه فهو صحيح لكن فيه اختصار مع الوضوح إلا أنه تابع في ذلك لعبارة الألفية وشرحا وحاصل ما هنا أن الحسن لذاته أن قوى بما هو أدنى منه فلا بد من تعدد المقوى وأما أن كان المقوى مساويا لطريقه أو أراجح فتكتي طريقة واحدة مقربة وقوله صحته أي حكمت عليه بالصحة وهو ضمير مخاطب كافي لأغية المصطلح جواب إذا السكن الذي في الألفية لضرورة النظم فيصح أن يقرأ هنا بالضمير للطرق أي لذاته الصيغة تامل (قوله وهذا هو الصحيح لغيره) الإشارة للقسمين وما يجنبه

وما هو الصحيح لذاته مثاله حديث الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كان محمدًا وإن اشتهم بالصدق والصيانة ووثقه بعضهم لذلك لم يكن متفادًا حتى ضغفه بعضهم لسوء حقله فحديثه حسن لذاته ومتابعه محمد عليه في شيخه وهو أبو هريرة بن أبي الصمعة لغيره فقد رواه جماعة غير أبي سلمة عن أبي هريرة والمتابعة قد رادها متابعا الشيخ وقد رادها متابعا شيخ الشيخ كما هو مقرر والحديث رواه الشيخان من طريق الأعرج عن أبي هريرة فهو صحيح لذاته من هذا الطريق صحيح لغيره من طريق محمد بن طاهر الجبيري بوزنه من طريق غيره حسن لذاته من طريقه بقطع النظر عن غيره غيره قال العراقي والتمثيل ليس عطلق هذا الحديث بل بعيد كونه من رواية محمد بن عمرو (فوائد) الأولى رأوا الحكم للاستناد بالصحة دون الحكم على الحديث كقولهم استناده صحيح أو الحسن كقولهم استناده حسن

من طرق أخرى أو من طريق آخر فط (قوله وما هو) أي في كلام الناظم (قوله مثاله) أي الصحيح لغيره وانظر هل الذين رآه من أبي هريرة غير محمد بن عمرو ومثله أو أراجيع فيكون تعدده حاصلًا غير مقصود أو أدنى فلا بد منه ثم ظهر أن من روى عنه الشيخان وهو عبد الرحمن بن عمر بن الأعرج أراجيع من محمد بن عمرو فصحيح مثالا للأرجح بالنظر إليه انقلبه رواه غير أبي سلمة عن أبي هريرة صادق بالأعرج وينظر هل الباقي مثل محمد بن عمرو أو غيره أو البعض والبعض فيكون مثالا لهما أيضا وبحر زامو نظروا رواية البشاري مفوية فانه يكون من الأرجح فأمس (قوله لو أن أشق) أي خوف أن أشق فلو لا شرطها ثابت وجوابها مني فقله لأمرتهم أي أمرهم بالواجب والأفامر السند موجود (قوله والصيانة) عطف عام لأنهم يعني المدونة خص الصدق بالذكر لأنه الركن الأعظم كاستبقي (قوله متابعة شيخ الشيخ) أي أو من فوقه (قوله الأعرج) هو عبد الرحمن بن عمر (قوله رأوا) أي اعتقدوا كراى الشافعي حل كذا والحكم أي الواقع من المحدثين واللاح في الاستناد بمعنى على متعلقة بالحكم والاستناد هنا بمعنى السند ولو قال إذا قالوا هذا استناده صحيح أو حسن فلا يلزم منه صحة ولا حسن الحديث ولا عكسه كان أخصروا وأظهر وأبعد إلا أنه تبع شيخ الإسلام في التعبير كعادته وحاصله أن الاستناد قد يصح لشدة رجاءه ولا يصح الحديث لشدة ذوقه وعده وعكسه كحديث محمد السابق فإن الحديث صحيح لحيثه من طريق الأعرج دون الاستناد وكان الأولى بالشارح أن يؤخر هذه المسئلة ويذكرها بعد الضعيف لأن هذا الحكم لا يختص بالصحيح والحسن المتقدمين بل يجرى في الضعيف أيضا كما قاله الزنجشيري في نكته (قوله أو الحسن) عطف على قوله بالصحة (قوله دون الحديث) أي دون الحكم الواقع من المحدث على الحديث بالصحة أو الحسن (قوله كقولهم حديث صحيح الخ) مثال للمعنى وكان عليه زيادة وعكسه بأن يصح الحديث لحيثه من طريق آخر كما أفاده الطوخي وعبارته واعلم أنه لا تلازم بين الاستناد والمثبت إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع قمر وطسه من الأعمال والعدالة والضبط دون المثبت لشدة ذوقه وعده وقد لا يصح السند ويصح المثبت من طريق آخر اه قال أيضا واعلم أن الكلام في هذه الأنواع كلها لا يتخلو ما أن يكون صفة للاستناد أو المثبت أو حكما على أحد هما فالأول كالعلق والمنقطع والمفضل والثاني كالرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فاذا وصفنا الاستناد بصفة تخصه كما يقال منقطع مثلا لم ينظر إلى الحديث أسلابل تارة

لأن الإسناد قد يصدق لشدة حاله ولا يصح الحديث لشدة ذواجه (قال ابن الصلاح خبر ابن المصنف
المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله صحيح الإسناد ولم يذكر له غيره ولم يقدح فيه) فالظاهر الحكم له بأنه
صحيح في نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر (قال العراقي وكذلك إن اقتصر على قوله
حسن الإسناد ولم يعقبه بضعف فهو أيضاً محكوم به بالحسن زاد السيوطي في أبيه ماله فقطه
والقبول يطلقون جيداً * والثابت الصالح والمجود

وهذه بين الصحيح والحسن * وقربوا مشيهم أن من حسن

وهل يخص بالصحيح الثابت * أو يشمل الحسن نزاع ثابت (الثانية) زيادة

يكون صحيحاً وثارة يكون حسناً وثارة يكون ضعيفاً وإذا وصفنا الحديث بصفة تخصه كان يقال
هو فروع لم ينظر إلى السند أصلاً بل سواء كان منقطعاً أم متصلاً أم غير ذلك (أمر) (قوله لأن الإسناد الخ)
علة قوله أو أو لم يقدحوا فيه منه كما صرح به شيخ الإسلام أي فلا نلزم لأن الخ (قوله قال ابن
الصلاح الخ) تخصيص لعدم نلزم صحة السند والمتن من الجانبين فهو في معنى الاستدراك فكان
الأولى أن يقول لكن عدم النلزم ظاهر إذا صدر من غير مصنف معتمد وأما إذا صدر من مصنف
معتمد لزم نلزم صحة السند والمتن وصحة المتن والسند فالنلزم من الجانبين (أمر) (قوله المصنف)
اسم فاعل والمعمد اسم مفعول وصلته محدوفة أي المعتمد عليه أي الذي يعتمد عليه المحدثون
فقوله منهم أي المحدثين وقوله ولم يذكره طيفر لقوله اقتصر وقوله له أي المتن الحديث (قوله ولم
يقدح فيه) عطف عام على خاص إذا قدح يشمل القدح بشذوذ أو إرسال مثلاً وكذا يقال في قوله
الآتي والقادح (قوله والظاهر الحكم له) أي عليه وهذا جواب إذا (قوله صحيح في نفسه) أي في ذات
الحديث كما أنه صحيح في سنده فمن أطلق من المصنفين وقال إن هذا صحيح الإسناد أو حسنه يحمل على
صحة السند والمتن فقوله قال ابن الصلاح الخ كالأستدراك على ما قبله فكان الأولى للشارح أن يقول
لكن قال ابن الصلاح كما يعلم ذلك من متن الالفية وشرحها واللام في معنى على متعلقة بالحكم أي
الحكم على متن الحديث (قوله والظاهر) إنما كان هو الظاهر نظر إلى أن مثل من ذكر إنما يطلقه بعد
الفحص عن انتفاء القادح (قوله قال العراقي الخ) من تمام الاستدراك فالعاطف فيه مقدر فكانه قال
لكن قال ابن الصلاح ولكن قال العراقي ولعله عزاه له لأنه انفرد به أي فاقصصا رهم في ذلك على الصحيح
ليس يعيد بل مثله الحسن بل قال الزركشي مثله الضعيف فلذا كان الأولى تأخير هذه الفائدة عن
الضعيف لجريانها في أيضاً (قوله ولم يعقبه بضعف) أي أو موجه كلمة أو شذوذ وهو عطف تفسير
على اقتصر (قوله فهو أيضاً) الظاهر أن أيضاً توكيداً استقيد من ذلك إذ معناه كما أن الصفة
كذلك بدليل أنه لم يقل أيضاً في قوله صحيح في نفسه لأن صحة الإسناد هي الموضوع أو أن معنى أيضاً أي
كالاِسناد (قوله زاد السيوطي الخ) مقصوده من نقل كلام السيوطي ألفاظ أربعة مزیدة على
الالفاظ المتقدمة التي هي صحيح لذاته صحيح لغيره حسن لذاته حسن لغيره التي اثنان منها في المتن
واثنان في الشرح أي فكما يقع التعبير عما سبق يقع التعبير بقوله هذا حديث جيد أو موجود أو صالح
أو ثابت أو صالح للاحتجاج به والعمل فهذه الالفاظ الأربعة تشمل الصحيح والحسن ودائرة
بينهما قوله زاد أي على ما مر فلا يتعلق به بما قبله في لفائدة بل يجعله فائدة مستقلة كان أظهر (قوله
والقبول يطلقون الخ) أي والقبول أو أن اللام بمعنى في أو تعليلية أي لاجل القول أو ذي القول

راوى الصحيح والحسن مقبولة اذ هي في حكم الحديث المستعمل وهذا ان لم تناف رواية من لم يرد فان نافت بأن لم يرد من قبس وطاورد الاخرى احيى الترجيح فان كان لاحد هما مرجح فالآخر شاذ (الثالثة) ويقع في كلام الترمذى وغيره الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد وهو مشكل لقصور الحسن عن الصحيح فكيف يجمع

أى عليه ويطلقون أى المحدثون وجدا أى هذا المفظ وكذا ما بعده والصالح على حذف العاطف وقوله وهذه بين أى دائرة بين الخ وقوله وفر بواشبهات من حسن كقولهم هذا يشبه ان يكون حسنا وقوله وهل يخص الخ بمنزلة الاستدراك على قوله وهذه بين الخ والحسن بفتح السين وسكون النون وادغامها في النون لتنظيم البناء داخل على المقصور عليه (قوله راوى الصحيح) أى الثقة راوى الخ والمراد انه زاد ذلك على نفسه او غيره والمراد الراوى غير الصحابي اما هو فز يانه مقبولة اتفاقا لان الصحابة كلهم عدول مثال ذلك صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة فان ابن عمر زاد بجمع وعبارة شيخ الاسلام في شرح الالفية وتعرف بجمع الطرق والابواب زيادة الثقات من الصحابة مقبولة اتفاقا واما من غيرهم بأن كانت من التابعين أو ممن بعدهم فالمعظم من الفقهاء والمحدثين والاصوليين على قبولها سواء كانت في اللفظ أم المعنى تعلق بها حكم شرعى ولا غسرت الحكم الثابت أم لا غسرت الاعراب أم لا علم الاتحاد المجلس أم لا كثر الساكنون عنها أم لا وقيل لا تقبل الزيادة مطلقا لأن رواه ناقصا ولا من غيره لان ترك الخطأ لها يضرعتها ذبيحة عادة سماع الجماعة لحديث واحد وذاهب زيادة فيه على أكثرهم ونسائها اه ثم ذكر خية الاقوال فارجع اليه ان شئت (قوله فان نافت بأن الخ) مثاله أن يزداد في حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا الخ نصف صاع بخلاف رواية خمس وسبع للجواب عنهم ما روى به جعلت لنا الارض مسجد وطهورا وزيادة تروى بها طهورا (قوله فان كان لاحد هما مرجح) كزيد ضبط واكثره عدد وجواب الشرط محذوف تقديره فهو الرابع و يقال له المحفوظ ومقابلته جرح ويقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمر بن دينار عن موسى بن جعدة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولاه اعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على وصله ابن حزم وغيره ونال فهم حماد بن زيد فرواه عن عمر بن دينار عن موسى بن جعدة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة اه حماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رجح أبو حامد روايته من هم أكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ مرواه المقبول مخالفاً له هو أولى منه وهذا هو المصنف في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح اه من شرح النخبة ومثال الزيادة المقيمة للاعراب ما لوروى في حديث اتقوا المجدوم اتقوا مخالطة المجدوم فزيادة مخالطة غيرت اعراب المجدوم وان لم تكن زيادة حكم ولا معنى وكذلك ما تقدم في حديث الزكاة (قوله فالآخر شاذ) دليل جواب ان المحذوف والتقدير رجح (١) معا وهو المحفوظ والآخر شاذ (قوله في كلام الترمذى وغيره) ذكر الغير حتى لا يظن أن الجمع بين الوصفين انما وقع في كلامه فقط فاحسب أن وقع في كلام غيره كعلي بن المدبني ويعقوب بن شيبة اه بقاى (قوله في حديث واحد) وقياسه واسناده واحد أيضا الا أن الكلام في الوقوع ولا يأتى فيه الجواب الاول من الاربعة (قوله لقصور الخ)

اثبات القصور ونفيه (وأجاب) ابن الصلاح مرجوعه الى الاستناد بأن يكون له اسنادان أحدهما صحيح والاخر حسن وبأن معناه القوي دون الاصطلاح وتعبه ابن دقيق العيد في الاول بالاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح وليس لها الاخراج واحده فقط وقع لترمذي ذلك في مواضع كحديث العلامة بن عبد الرحمن من أبيه عن أبي هريرة إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا قال الترمذي حديث حسن صحيح لا تعرفه الامن هذا الوجه على هذا اللفظ وفي الثاني يلزم أن الضعيف ولو بلغ الوضع إذا حسن لفظه أنه حسن ولا قائل به ثم أجاب هو أعمى ابن دقيق العيد بما حاصله أن الصحيح لا يقصر عن درجته الحسن اذ وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والاتقان لا تنافي الدنيا كالصديق لا ينافي كونه حسنا باعتبارها فكل صحيح حسن ولا عكس وهذا امر وجودي كلام المتقدمين وتعبه ابن سيد الناس بان الافراد الصحيحة ليست حسنة على رأى الترمذي لاشتراطه في الحسن

تعليسل لقوله وهو مثكل (قوله اثبات القصور) أي بقولهم حسن ونفيه أي بقولهم صحيح (قوله وأجاب ابن الصلاح الخ) هي أربعة الاول ان منها لابن الصلاح والثالث لابن دقيق العيد والرابع لصاحب النخبة (قوله وبان معناه الخ) هو الجواب الثاني وقوله القوي خبر أن أي فالمراد حسن اللفظ فان ألفاظ النبي حسنة هذه (قوله في الاول) أي الجواب (قوله وفي الثاني) أي وتعبه في الجواب الثاني (قوله يلزم ان الضعيف) أي لازم أن الضعيف أي القاعدة أن من قام به وسف يجب أن يشتق له منه اسم (قوله اذا حسن لفظه) يتأمل هذا التعليق فان العاقل النبي صلى الله عليه وسلم كلها حسنة فكان الاولى اسقاطه (قوله أم حسن) خبر أن الاولى ولو أسقط أنه لكان أظهر (قوله ولا قائل به) أي من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم وأما ذارعا والمعنى القوي فهو صحيح في نفسه لكن لا ينبغي استعماله في عباراتهم لاقتضائه أن قائله أراد به اصطلاح المحدثين قاله الشبرايملي (قوله أعمى ابن دقيق العيد) عبارة شيخ الاسلام ولا في الفتح محمد تقي الدين بن علي بن وهب الدمشقي المعروف بابن دقيق العيد في كتابه الاقتراح في علم الحديث جواب عن الاشكال بعد رده الجوابين السابقين كما هو مصروفه قال العلامة العدوي في حاشيته عليه لا يخفى أن محمد الذي هو أو الفتح كان يؤلف للقرينين المالكية والشافعية كما قاله المناوي وشرح قطعة من ابن الحاجب القرشي وهو مدفون بمصر وأما في والده فقال الشيخ المناوي أيضا كان مالكي المذهب ويقرر المذهبين مذهب مالك والشافعي وهو مدفون بقوص وقال السخاوي لا في الفتح التقي محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري المتفاوطي ثم القاهري المالكي ثم الشافعي هرف بن دقيق العيد وأحمد بن ولي قضاء مصر واستمر في القضاء حتى مات في صفة سنة اثنتين وسبع مائة ودفن بالقرافة ومولده في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة هـ وتقدم سبب تليق والده دقيق العيد (قوله اذ وجود الدرجة العليا الخ) أي التي يتحقق بها الصفة وقوله لا ينافي وجود الدنيا كالصديق أي التي يتحقق بها الحسن أي اذا قو بل هذا بهذا فيجهد درجة عليا والدرجة دنيا مع أن كلامه الحسن والصحيح لا يبحثن الا بجمع لفظا اتقان وعدالة وضبطا لا أهما في الصحيح أو يد منها في الحسن (قوله وهي الحفظ) عبارة شيخ الاسلام كالحفظ الخ (قوله لا تنافي الدنيا) أي الدرجة الدنيا (قوله كالصديق) أي وعدم اتهمه بالكدب كافي شيخ الاسلام (قوله فيصيح كونه حسنا باعتبارها) أي الدرجة الدنيا أي ومحبحا باعتبارها الدنيا (قوله الامراد) جمع فرد فهو بفتح الهمزة أي أنه لم يحنى الا

أن يروى من غير وجه فلا يصح أن يقال على رأيه كل صحيح حسن ورده العراقي بأن اشتراطه ذلك حيث لم يبلغ رتبة الصحيح بدليل قوله في مواضع هذا حديث حسن صحيح غير مبطلما ارتفع درجة الصحة أثبت له الغرابة لفرديته وقد أجاب في شرح الصفحة عن أصل الاشكال بأن تردد أئمة الحديث في حال ناقلة اقتضى للمجهتد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وعابه ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح وعابه بما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى من التردد وهذا

من طريق واحد قوله أن يروى من غير وجه أي من أكثر من طريق بخلاف الصحيح فإنه يحتمل أن يروى من وجه واحد وأن يروى من وجهين أي فالمتن في شرطه اتبانه من وجهين فيكون شاملا للصحيح لذاته وهو الذي روى من وجه واحد والصحيح لغيره وهو الذي روى من وجهين (قوله ورده العراقي) أي تعقب ابن سيد الناس جواب ابن دقيق العيد (قوله اشتراطه ذلك) أي أن يروى من غير وجه (قوله حيث لم يبلغ رتبة الصحيح) أفاد بذلك أن الحسن فسمان أي الحسن في الاصطلاح قسم لم يبلغ رتبة الصحيح وهو الذي اشتراط اتبانه من طريقين ونظم بشرطيه ذلك وهو الذي بلغ رتبة الصحيح ولا تفهم مغايرة بينهما من قوله بلغ رتبة كما يفيد المقطع هذا الحسن هو ذلك الصحيح بدليل قوله هذا حديث الخ (قوله غريب) سيأتي وقيل غير مبطلما رافق (قوله فلما ارتفع درجة الصحة) أي به ببيان الوجه الدلالة في ذلك أي لا تملكنا ارتفع إلى درجة الصحة فهو على حذف إلى وإضافه درجة لليان وقوله لفرديته هو روح التعليل ولوقال لأن تلك الغرابة انما هي باعتبار الفردية لكفا في المقصود ولكن يلزمه أنه لا فرق في صورة الجمع عند الترمذي بين الحسن لذاته والصحيح لذاته (قوله وقد أجاب الخ) جوابه متضمن لجواب ابن الصلاح الاول للجواب ابن دقيق العيد وهذا أضعف وأظهر (قوله من أصل الاشكال) أي لأن تعقب ابن سيد الناس المتعلق بكلام ابن دقيق العيد كما صنع العراقي (قوله اقتضى المجهتد) أي في هذا الفن وإيضاحه أن المجهتد كاترمذي بعد البحث الشديد لم يدرك من أحوال روايه الا قول بعضهم فيه صدوق مثلا وقول بعضهم ثقة مثلا ولا يرجع عند قول واحد منهما فيقول حسن صحيح أي حسن عند قوم لأن راو به عندهم صدوق صحيح عند آخرين لا ذ راويه عندهم ثقة وقوله تردد أئمة أي اختلافهم (قوله حسن باعتبار وصفه) أي وصف ناقلة كالصدق وقوله فيقال فيه حسن تفرع على المتن فهو لا يصفه بالأحد بل يصفه بالوصفين (قوله وعابه ما فيه) أي أقصى ما في قوطم حسن صحيح من الاشكال على هذا التوجيه بعد صحة الجواب المعنى فهم مناقشة لفظية فقوله لأن حقه تعليل لقوله وعابه ما فيه وقوله لأن حقه أي الواجب حيثئذ أن يقول حسن أو صحيح من حيث تبيين المراد (قوله وعليه الخ) أي وبينني عليه أي وإننا نبتنا على هذا كما برشدته دخول لغاء المشعرة بالشرطية ق قوله فما أي في الحديث الذي الخ وحسن صحيح نائب فاعل قيل وأعترض هذا الجواب بأن الحكم على الاسناد بالصحة لا يقضى به على المتن إذ قد يصح الاسناد ثمغسه رجاله مضطهم واتصالة ولا يصح المتن لشذوذ أو علة كما سبق وقوله فيه أي في وصفه أو شأه أو ضمن نيل معني أطلق وفي معنى على (قوله لأن الجزم أقوى من التردد) أي الجزم بالصحة أقوى من التردد

حيث التفرد فان لم يحصل تفرد فاطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار اسنادين أحدهما صحيح فقط والاخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى (وكل ما عن رتبة الحسن) وأولى من رتبة الصحيح (قصر * فهو الضعيف وهو أقساما) أى أقساما من درجة تحته قال العراقي منها ما له لقب خاص كالضرب والمقلوب والموضوع والمنكر (كتر) جدا كما أشاره ابن الصلاح وقد هذبها شيخ الاسلام فقال * ففقد شرط قبول قسم * أى شرطاً من شروط القبول الشامل للصحيح والحسن وهى ستة اتصال السند والعدالة والضبط وقد اشد ذلك وقد اعلت القادة

فيها ومفاده أن التردد فيه قوة أى باعتبار إحدى الاحتمالين ونقص ذلك بان التردد الذى يجمع بينهما فى الحديث الذى لا خلاف فيه وأنه قال السبوطى ومن الاجوبة عن الاشكال أنه يظهر فى وجهان آخران أحدهما أن المراد حسن لأنه صحيح لغيره أو المراد حسن باعتبار اسناده صحيح أى أنه أصح شئ فى الباب (قوله حيث التفرد) التفرد فاعل بفعل محذوف يدل عليه ما بعده والتقدير حيث يحصل التفرد لان حيث لا تضاف الا الى جله كما صرح به فى شرح النخبة (قوله اذا كان فردا) الضمير فى كان للصحيح

(الضعيف)

(قوله وكل ما عن رتبة الحسن قصر) قال الجوى وكل ما أى وكل حديث عن رتبة الحسن وعن رتبة الصحة بالطريق الأولى وهو ظرف لقوله قصر أى منع قدم عليه لضرورة النظم فهو أى ما قصر عن رتبة الحديث الضعيف ودخلت الفاء فى خبر المبتدأ الكونه من صبيغ السموم اه بحر وفه وظاهر عبارته أن بقراً قصر بضم القاف وكسر الصاد مبنيا للمجهول وكثر بفتح الكاف وضم الثامو حيثئذ يكون فيه اسناد التوجيه قال العلامة النبتي فى شرحه لمتن الكافي (هو) أى التوجيه (اختلاف حركة ما قبل) أى الحرف الواقع قبل (الروى المقيس بالسكون) أعنى غير المتحرك سواء كانت تلك الحركة فتحه أو كسرة أو ضمة ثم قال قال ابن الصلاح واختلاف ذلك هيب وكان الخليل يرى الضمة فيه مع الكسرة جائزة وينكر معهما الفتحة الى آخر كلامه فليراجع اه وفى المختار قصر عن الشئ * جزئه ولم يبلغه وبابه دخل يقال قصر السهم عن الهدف وفى القاموس قصر ككرم فهو قصير وفى المصباح قصر الشئ بالضم قصرا و زان غيب خلاف طال فهو قصير اه وعلى هذين يصح قراءة قصر بضم الصاد حيثئذ يتفق منه سناد التوجيه ويكون معنى قصر لم يصل الى الوغ رتبة الحسن (قوله وهو أقساما كثر) أى كثر أقساما أى من جهة الاقسام فهو غير مقدم على عامله وهو جائز اذا كان العامل متصرفا كما هنا وان كان قليلا اه حوى (قوله ما له لقب خاص) أى قسم له اسم خاص (قوله كالضرب والمقلوب) راجعان لعدم الضبط وأدخلت الكاف غير ما ذكره كالثاذ (قوله والموضوع والمنكر) راجعان لعدم العدالة (قوله وقد هذبها شيخ الاسلام فقال الخ) لكن لم ينقل الشارح عبارته برمتها فوق منه بعض خلل فيها كما سيظهر (قوله ففقد شرط قبول قسم) هذا نصف بيت من متن الالفة فقال شارحها أى شرطاً من شروط القبول (قوله الشامل للصحيح والحسن) أى القبول الشامل لقبول الصحيح وقبول الحسن و يصح أن يجعل القبول مصداقاً بمعنى ادم النفس هل أ المقبول الشامل للصحيح والحسن وان كان التقدير أى شرطاً من شروط قبول المقبول (قوله اتصال السند الخ) قال البقاعى الشرط الأول من الستة يتنازعه للصحيح والحسن والاعاضد

والعاضد عند الاحتياج اليه وهي بالنظر لا تنفائها انفرادا واجتماعا يتفرع منها أقسام ففقد واحد منها قسم تحتة تسعة بالنظر الى أقسام فاقد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والى قسمي فاقد العدالة الضعيف والمجهول وفاقد اثنين منها لا اتصال مع أحد الخمسة الباقية قسم غير الاول وتحتة ثمانية عشر لا ندراج الضعيف والمجهول تحت فقد العدالة

فما كان في أعلاه فهو الصحيح وما كان في أدناه فهو الحسن والسادس يختص بالحسن والآربعة الباقية بشر كان فهمها (قوله والعاضد عند الاحتياج اليه) أي كان كان الراوي سيئ الحفظ وهذا اغما في الحسن لغيره والظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بأن يراد شرط الصحيح والحسن لذاته لأن محتر ذلك السادس لا يخرج عن محتر زمان تقدم (قوله يتفرع منها أقسام) أي بالنظر لا تنفائها انفرادا قسم واحد وصوره تسع وبالنظر لا تنفائها اجتماعا يتفرع أقسام والحاصل أن الشرط ستة وأن منافياتها تسعة وقول الشارع يتفرع منها أقسام أي من المنافيات تسعة أقسام وكل قسم تحتة صور فأقسام التركيب ثمانية للتركيب من منافيتين اثنتين وست وثلاثون صورة والتركيب من ثلاثة أربع وثمافون صورة والتركيب من أربعة مائة وست وعشرون صورة والتركيب من خمسة سبعون صورة والتركيب من ستة خمس وثلاثون صورة والتركيب من سبعة خمس عشرة صورة والتركيب من ثمانية خمس صور والتركيب من المنافيات التسع صورة واحدة وقسم الأفراد الذي هو عدم التركيب صورة تسع فجملة الصور أفرادا وتركيبا ثلثمائة واحد وثمانون صورة ولا يخفى علينا كيفية استخراجها من ذلك المجدول في رسالة له تتعلق بأقسام الضعيف هل شرح شيخ الإسلام فالمراد بالانفراد عدم التركيب والاجتماع التركيب (قوله ففقدوا أحدهم الخ) فاقد مبتدأ أو قسم خبره وتحتة تسعة مبتدأ وخبر وقع صفته لقسم وقوله بالنظر متعلق بما يتعلق به الظرف الواقع خبر المبتدأ أي تسعة كائنه تحتة بالنظر وقوله والمرسل والمنقطع والمعضل بدل من أقسام اذ هي ثلاثة ولم يذكر المعلق لدخوله ما في المنقطع أو في المعضل لانه لا يخرج عنها قوله والى قسمي معطوف على قوله الى أقسام والضعيف والمجهول بدلان من قسمي فرجع فقدا الاتصال الى ثلاثة وفقد العدالة الى قسمين فهذه خمسة تقسم لفقد الآربعة الباقية التي هي فقد الضبط والشذوذ والعلّة القادحة وفقد العاضد عند الاحتياج اليه نصير الجملة تسعة مرتبة هكذا مرسل منقطع معضل ضعيف مجهول عدم ضبط شذوذ علّة عدم عاضد (قوله الضعيف والمجهول) المجهول من أفراد الضعيف فكان المناسب اسقاطه أو زيادة الاقسام تأمل (قوله وفاقد اثنين منها الاتصال) أي الذي يرجع الى ثلاثة أقسام وقوله مع أحد الخمسة أي التي ترجع الى ستة فيجعل فقد العدالة قسامين الضعيف والمجهول فنضرب هذه الستة في أقسام فقد الاتصال نصير ثمانية عشر كما قاله الشارع فالمرسل يؤخذ من الضعيف والمجهول ومع عدم الضبط ومع الشذوذ ومع العلّة ومع عدم العاضد وهكذا المنقطع والمعضل يؤخذ كل منهما معها لكن شيخ الإسلام عدّها ستة وثلاثين وعلمها بقوله لانه اذا ضمنت كل واحد من التسعة كل واحد مما بعده بلغ ذلك اه فقوله بلغ ذلك أي ستة وثلاثين وبيانه أنّنا أخذنا المرسل مع كل واحد من الثمانية بعده ثم أخذنا المنقطع مع كل واحد من السبعة بعده ثم أخذنا المعضل مع كل واحد من الستة بعده ثم أخذنا الضعيف مع كل واحد من الخمسة بعده ثم أخذنا المجهول مع كل واحد من الآربعة بعده ثم أخذنا فقد الضبط مع كل واحد من الثلاثة بعده ثم أخذنا

لأنه إذا صرح بهما مع الأربع الباقيات الثلاثة فلهذا أخذت تحت فقد الاتصال بلغ ذلك وضم واحدا
سوى فقد الاتصال والآخر الذي معه فهو قسم ثالث تحت ستة وثلاثون لأنك إذا ضمنت إلى أقسام
فقد الاتصال مع فقد العلة واليهام مع الضبط واليهام مع فقد العاضد الشذوذ مرة والعلة أخرى
وضمنت إليها أيضا مع قسمي فقد العلة فقد الضبط مرة وقفة العاضد أخرى حصل ذلك
بل وإن ضمنت إليها أيضا اجتماع الشذوذ والعلة حصل ثلاثة أخرى بالنظر إلى ما مضى أربع وثلاثون
الشذوذ مع كل من الاثنين بعده ثم تأخذ العلة مع الذي بعدها فالجملتان ستة وثلاثون (قوله لأنك إذا
ضم بهما) أي الضعيف والمجهول وقوله مع الأربع الباقيات أي مع ضرب الأربع الباقيات التي هي
عدم الضبط والشذوذ والعلة وعدم العاضد وقوله في الثلاثة متعلق بضم بهما مع ضرب
الأربع أي ضربت الستة في الثلاثة تأمل (قوله وضم واحدا الخ) ضم فعل أمر أي ضم أنت وواحدا
مفعوله وهو على حذف مضاف أي ضم فقد واحدا خلاصته أن هذا القسم الثالث فقد ثلاثة من
شروط القبول وقوله والآخر أي وسوى الآخر الذي معه وقوله فهو أي فاقد ثلاثة (قوله قسم
ثالث تحت ستة وثلاثون) لأنك إذا ضمنت إلى أقسام فقد الاتصال أي المرسل والمنقطع والمعضل
مع قسمي فقد العلة وهما الضعيف والمجهول أي ضربت قسمي فقد العلة في أقسام
الاتصال تبلغ ستة هاهنا في الشذوذ والعلة الاثنين بعد قسمي الشذوذ مرة والعلة أخرى تبلغ
الجملتان اثني عشر وقوله واليهام مع فقد الضبط الشذوذ مرة والعلة أخرى فهذه ست صور وكذا قوله
واليهام مع فقد العاضد فالجملتان أربع وعشرون وقوله وضمنت أيضا إليها أي إلى أقسام الاتصال
مع قسمي فقد العلة أي ضربت أقسام الاتصال فيهما حصل ستة فاضربها في فقد الضبط وفقد
العاضد فالجملتان ستة وثلاثون وهذا معنى قوله حصل ذلك هذا حاصل ما ذاك بإيضاح فظهر من ذلك
أنه لا تكرار في كلام الشارح أصلا كما لا يخفى على المتأمل وتفصيل ذلك أن تأخذ المرسل مع الضعيف
أو مع المجهول أو تأخذ المنقطع مع الضعيف أو المجهول أو تأخذ المعضل مع الضعيف أو المجهول
وضمنت إلى كل اثنين الشذوذ مرة والعلة مرة حصل ثلث عشرة صورة وقوله واليهام أي إلى أقسام فقد
الاتصال معطوف على قوله إلى أقسام فقد الاتصال أي إلى قسم من أقسام فقد الاتصال مع فقد
الضبط بأن تأخذ الأرسال أو الانقطاع أو المعضل مع فقد الضبط وتضم إليهما الشذوذ أو العلة
يحصل ست صور وقوله واليهام مع فقد العاضد أي وضمت إليها أي إلى أقسام فقد الاتصال أي إلى
قسم منها مع فقد العاضد الشذوذ مرة والعلة أخرى وقوله وضمنت إليها أيضا مع قسمي فقد العلة
فقد الضبط مرة وفقد العاضد أخرى بأن تأخذ المرسل مع الضعيف أو المجهول أو المنقطع مع
الضعيف أو مع المجهول أو تأخذ المعضل مع الضعيف أو مع المجهول وضمنت لكل اثنين فقد
الضبط أو فقد العاضد حصل ثلث عشرة صورة متممة للستة والثلاثين مطابقة لما ذكره ابن جعلا
شيخ الإسلام أربع وعشرون وعلاها بتعليل آخر ينتجها وحملها العراقي ثنتين وأربعين صورة كما
قاله الجوزي من غير أن ينقل حلة (قوله بل وإن ضمنت إليها) أي إلى أقسام فقد الاتصال أي إلى كل
قسم منها اجتماع الشذوذ والعلة بأن تأخذ الأرسال أو الانقطاع أو المعضل مع الشذوذ والعلة فانه
يحصل ثلاث صور أيضا فهذا قسم أربع فحصل منه ثلاث صور خارج عن المدعى (قوله بالنظر إلى
ما مضى) معطوف على أو مقدرة على قوله ستة وثلاثون أي تحت ستة وثلاثون بالنظر إلى قوله لأنك إذا

لأنها إذا ضمنت إلى كل اثنين من التسعة كل واحد مما بعدهما بلغ ذلك وهكذا تفعل إلى آخر الشروط
فخذ شرط آخر ضمه إلى فاقد الشروط الثلاثة السابقة فهو قسم رابع ونحته بالنظر لما مر مائة
وسنة وعشرون لأننا إذا ضمنت إلى كل ثلاثة من التسعة كل واحد مما بعدهما بلغ ذلك

ضممت الخ ونحته أربعة وثلاثون بالنظر إلى ما مر من عدد أقسام فقد الإصال ثلاثة وقد هي فقد
العدالة اثنين أيضا ومناحيات الأربع الباقية التي هي فقد الضبط والشذوذ والعلة وقد العاضد
فهذه المناحيات التسع التي عبر عنها بقوله ما مر ان نظرا إلى هذا التعليل الذي علل به الأربع
والثمانين وهي المطابقة لما قاله شيخ الإسلام فهي الصور اب في النقل عنه من حيث العدد والعلة
(قوله لأننا إذا ضمنت إلى كل اثنين من التسعة كل واحد مما بعدهما بلغ ذلك) أي الأربع وثمانين
وبينه أن تأخذ المرسل والمنقطع مع كل واحد من السبعة بعدهما ثم تأخذ المرسل والمعضل مع كل
واحد من الستة بعدهما ثم تأخذ المرسل والضعيف مع كل من الخمسة بعدهما ثم تأخذ المرسل
والجهول مع كل من الأربع بعدهما ثم تأخذ المرسل وقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ
المرسل والشذوذ مع كل من الاثنين بعدهما ثم تأخذ المرسل والعلة مع الذي بعدهما فجملة الصور
التي ابتدئ فيها بلفظ المرسل ثمانية وعشرون ثم تأخذ المنقطع والمعضل مع كل واحد من الستة
بعدهما ثم تأخذ المنقطع والضعيف مع كل واحد من الخمسة بعدهما ثم تأخذ المنقطع والجهول مع كل
واحد من الأربع بعدهما ثم تأخذ المنقطع وقد الضبط مع كل واحد من الثلاثة بعدهما ثم تأخذ
المنقطع والشذوذ مع الواحد الأخير وهو فقد العاضد فجملة الصور التي ابتدئ فيها بالمنقطع إحدى
وعشرون صورة ثم تأخذ المعضل والضعيف مع كل واحد من الخمسة بعدهما ثم تأخذ المعضل والجهول
مع كل من الأربع التي بعدهما ثم تأخذ المعضل وقد الضعف مع كل من الثلاثة التي بعدهما ثم تأخذ
المعضل والشذوذ مع كل من الاثنين بعدهما ثم تأخذ المعضل والعلة مع واحد بعدهما فجملة الصور
التي ابتدئ فيها بالمعضل خمس عشرة صورة ثم تأخذ الضعيف والجهول مع كل من الأربع بعدهما
ثم تأخذ الضعيف والشذوذ مع الاثنين الذين بعدهما ثم تأخذ الضعيف والعلة مع واحد بعدهما
فجملة الصور التي ابتدئ فيها بالضعيف عشرة ثم تأخذ الجهول وقد الضبط مع كل من الثلاثة بعدهما
ثم تأخذ الجهول والشذوذ مع كل من الاثنين بعدهما ثم تأخذ الجهول والعلة مع واحد بعدهما فجملة
الصور التي ابتدئ فيها بالجهول ستة ثم تأخذ فقد الضبط والشذوذ مع الاثنين الذين بعدهما ثم تأخذ
فقد الضبط والعلة مع الذي بعدهما فجملة الصور التي ابتدئ فيها بفقد الضبط ثلاثة يبق صورة
واحدة هي الشذوذ والعلة مع عدم العاضد فإذا جعلت الماثل بلغ أربعة وثمانين (قوله لأننا إذا
ضممت إلى كل ثلاثة من التسعة كل واحد مما بعدهما بلغ ذلك) أي مائة وستة وعشرون الخ وبينه
أن تأخذ الأول والثاني والثالث وتضمها إلى كل واحد مما بقي من التسعة ثم تسقط الثالث وتأخذ
الأول والثاني مع الرابع وتضمها إلى كل واحد مما بقي من التسعة ثم تسقط الرابع وتأخذ الأول
والثاني مع الخامس وتضمها إلى كل واحد مما بقي من التسعة ثم تسقط الخامس وتأخذ الأول والثاني
والسادس وتضمها إلى كل واحد مما بقي من التسعة ثم تسقط السادس وتأخذ الأول والثاني والسابع
وتضمها إلى كل واحد مما بقي من التسعة ثم تسقط السابع وتأخذ الأول والثاني والثامن وتضمها
إلى التاسع فهذه إحدى وعشرون صورة ثم تأخذ الأول والثالث والرابع وتضمها لكل واحد مما

ثم ارقى الى فاقد خمسة فصاعدا فاقبل الى انتها ثلث من الشرط الاول و بعد انتها ثلثة ارجع لشرط
غير مبدوء به اولا فهذا قسم سوى الاقسام السابقة ثم زد عليه فاقد شرط غير الذي قدمته لثلاث
يتكرر ثم تم العمل هذا الذي ابتد أنه كفاقد الشرط المأتي به كما غمت الاول ثم عدو وهكذا الى أن
يتنهي حملك وأشار ابن الصلاح الى كثرة الاقسام جدا بالنظر الى أن يدخل تحت فاقد كل من الستة
اقسام كفاقد العدد الذي يدخل تحته الضعيف بالكذب راويه أو بتهمة أو بنفسه أو ببدعته أو
بجهالة عينه أو بجهالة حاله وذلك مع كثرة التعقيب فيه قليل الفائدة كما قال شيخنا يعني الحافظ ابن
حجر كعبه ثم أطال في بيان ذلك بما انتقد عليه في نقضه بما لا تحمله هذه العجالة

للتاسع ثم أخذ الخامس والسابع والثامن وتضمنها التاسع وصورة واحدة فنحصل من وجود السادس
مع السابع والثامن والتاسع فقه الامام العلامة على العلوي في حاشيته على شيخ الاسلام عن شيخ
الاسلام سيدي علي الاجهوري فعنا الله به (قوله ثم ارقى الى فاقد خمسة فصاعدا) فالخلاص أن فاقد
اربعة تحت مائة وستة وعشرون وفاقد خمسة تحت سبعون وفاقد ستة تحت خمسة وثلاثون وفاقد سبعة
تحت خمسة عشر صورة وفاقد ثمانية تحت خمسة وخمسة عشر وفاقد تسعة تحت واحدة (قوله فاقبل الى
انتها ثلث من الشرط الاول) هذا شرط في مخاطبة يتعلق بجميع اقسام التركيب وقوله من الشرط
الاول أي حالة كونك مبتدئا من الشرط الاول أي من فقده وقوله بعد انتها ثلث منه أي و بعد انتها ثلث
حالة كونك مبتدئا منه وقوله ارجع لشرط أي فقده أي كما فعلت في فاقد اثنين أي فالتاخذ اولا
المرسل الذي هو الاول مع كل واحد مما بعده الى أن يتنهي ثم يرجع فتأخذ المنقطع وقوله فهذا قسم
أي فرجوعك قسم سوى الاقسام السابقة أي السابقة في أمثال لا السابقة في كلام الشارع
وقوله ثم زد عليه فاقد شرط أي لثلاث تأخذ المنقطع مع كل واحد مما بعده ولا تأخذ مع المرسل لثلاث
يتكرر (قوله ثم تم هذا العمل) إشارة الى أننا اذا فرغت من القسم الثاني الذي هو الاخذ من
فاقد الشرط الثاني تنتقل للقسم الثالث الذي هو أخذك من الثالث الذي هو المضل أي فتأخذ
المضل مع كل واحد مما بعده الى الثالث ثم تنتقل الرابع الذي هو الضعيف مع كل واحد مما
بعده وهكذا (قوله ثم عد) أي تتأخذ من الثالث الى الثالث عشر وقوله وهكذا أي بان تأخذ من
الرابع على حسب ما حل به المصنف * ايضاح ذلك أننا اذا ابتدأت بالمرسل الذي هو اول
الاقسام وأخذته مع الثمانية بعده فأتى بركه وابتدئ بالمنقطع وخذته مع السبعة بعده واتركه وابتدئ
بالمضل وخذته مع الستة بعده واتركه وابتدئ بالضعيف وخذته مع الخمسة بعده واتركه وابتدئ
بالمجهول وخذته مع الاربع بعده وهكذا الى أن تتم الاقسام (قوله جدا) أي نهاية ومما لفته قاله في
المصباح أي كثرة جد (قوله أو بتهمة) أي بالكذب وقوله أو بنفسه أي بغير بدعته فهذه ستة
تدخل تحت فقدا العدالة وقد الاتصال يدخل تحته ثلاثة وفقد بيقية الاربع يدخل تحته أربعة
فالجملة ثلاثة عشر فلو اعتبرنا هدايات الاقسام جدا على هذا فوجدنا ثمانية عشر ومن
أحد عشر ومن اثني عشر ومن ثلاثة عشر (قوله قليل الفائدة) أي عديم الفائدة وأنها تشييد الذهن
وهي قليلة لانها لا ترجع لثمرة في الفن ولا يرد أن فائدته تخصيص كل قسم منها بلقب اذا لم يلقب منها
الا بالمرسل والمناقطع والمضل والمعدل والشاذ والمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر (قوله ثم
أطال) هو من كلام هذا الشارع لضمير الشيخ الاسلام فهو معطوف على قوله فقال الذي بعده قوله

(فائدة) حيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح أو هذا حديث ضعيف فإرادهم فيما ظهر لهم خلا
 بظاهر الاستناد لا القطع بصحته أو ضعفه في نفس الأمر بل وازا لطفاً والسيان على الثقة والضبط
 والصحة وعلى غيره هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافاً لمن قال إن خبر الواحد يجب
 العلم الظاهر نعم إن أخرجه الشيخان أو أحدهما فاختار كثير من كاحكامه البليغ في بحاسن
 الاصطلاح ومنهم ابن الصلاح وصححه القطع بصحته كما تقدم ولا يطلق على استناد معين أنه صحيح
 الاستناد مطلقاً على الصحيح لأن تفاوت مراتب الصحيح مترتب على تمكن الاستناد من شروط
 الصحة ويعبر عن الاطلاع على ارتفاع جميع رجال ترجمة واحدة إلى أعلى صفات الكمال من سائر الوجوه
 ههنا وقوله بما اتفق من غير بيان وقوله بما لا يتحمله متعلق بالنقد أو بباطال (قوله فائدة) حاصل
 هذه الفائدة أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما هو قطعاً صحيحه أو مذهبها وأما ما أخرجه
 غيرهما فهو مظنون الصحة وتقدم مضموها (قوله فإرادهم فيما ظهر لهم الخ) فقوله لا القطع بالرفع
 معطوف على محض فيما ظهر وسكت عن الحسن أما الشمول الصحيح له إن يراد به المقبول أو
 لأنه يعرف بالمقاييس اهـ من شرح الألفية لشيخ الإسلام (قوله في نفس الأمر) أي في نفس ذلك
 الشيء فإذا قلت هذا الشيء ثابت في نفس الأمر فالمراد في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض
 المقارض وهو اسم من الوجوه في خارج الأعيان فهو ما لم يفتكلاً موجود في خارج الأعيان فهو
 موجود في نفس الأمر كالباري عز وجل فله موجود في خارج الأعيان بمعنى تمكن رؤيته فليست
 بمستحيلة وليس كل موجود في نفس الأمر موجود في خارج الأعيان كالأحوال عند مشتهاه كالأمور
 الاعتبارية مثل الامكان والحادث فلها ثبوت في نفسها أي بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض
 المقارض وليس لها وجود في خارج الأعيان لأنها لا تمكن رؤيتها بل رؤيتها مستحيلة لأن علة الرؤية
 الوجودية ماهو معلوم وبين الموجود في الذهن وكل موجود في الخارج ونفس الأمر عموم وخصوص
 من وجبه تجتمع في نحو زيد الذي علمه وينفرد الوجود الخارجي والوجود في نفس الأمر من
 الوجود في الذهن في صفات المولى الوجودية التي لم تطلع عليها بحيث تصورهما في الجملة وينفرد
 الوجود في الذهن عنهما في تصور زيدا إن أبي جهل فإيمانه وجود في الذهن بذلك الاعتبار وليس
 له وجود فيهما اهـ من حاشية العلامة العدوي على شرح الألفية لشيخ الإسلام (قوله هذا هو
 الصحيح) أي وحيد فيفيد خبر الواحد ظناً لا علماً خلافاً لمن قال إن خبر الواحد يشهد العلم بقوله
 خلافاً لمقابل لهذا المقدور وهذا الخلاف في خبر الواحد الشامل للمشهور والعريز والغريب
 فيخرج منه المتواتر فقط فانه مقطوع بصحته وأداته العلم اتفاقاً وكذا ما حذف بالقرائن كما سبق
 موضعا (قوله بوجوب العلم الظاهر) وعلى هذا القول يجب العمل به في سائر الأمور الدينية كالأخبار
 بدخول وقت الصلاة وبشخص الملاء لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الأحاد إلى القبائل والواسي
 لتبليغ الأحكام فلا لا يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة انتهى من شرح جمع الجوامع
 لأنه على قول في متن المنهج ولو أخرجه بنحوه عدل رواية مينا للسبب أو فيها موافقا اعتمده اهـ
 (قوله على تمكن الاستناد من شروط الصحة ويعبر عن الاطلاع على ارتفاع جميع رجال ترجمة واحدة
 الخ) الاستناد بمعنى السند وقوله من شروط الصحة الأعضاء للاستيفان لا الجنس وقوله ويعبر
 عن الاطلاع وجه التعبير أنه تعبر جميع الصحابة وتزجج ابن عمر عليهم في صفات الكمال من الضبط

قال الحاكم لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد بصحابي واحد بل ابن الصلاح على الأصحاح من أئمة الحديث خصوصاً في ذلك فاضطربت أقوالهم بحسب اجتهداتهم فقليل أصح الأسانيد مالك من نافع عن ابن جهمرة بل غير ذلك كما قد مناوئناه ورغ الناطم من بيان الحكم على المتن والأسناد بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف

والعلة ولا اتصال وعدم العلة والشذوذ ثم تسبرج جميع من أخذ عن ابن جهمرة من نافع وغيره وترجع نافعاً على غيره لكونه حازاً على تلك الصفات لتحقيقاً ثم تسبرج جميع من أخذ عن نافع من مالك وغيره وترجع مالكا لكذا كرو هذا متمسكاً قال الشارح بل مستحيل عادة كما عسر به البقاعي واظرفي ترجيح ابن جهمرة على سائر الصحابة فيه إذ كرم تفضيل الأئمة الأربعة عليه ويمكن أن يقال إن هذا التفضيل من حيث كثرة ملازمته صلى الله عليه وسلم وأثرة ممارسته حديثه وأفاد السيوطي أنه لا يسلّم العسر ولا الاستعالة المعادة به فقال ويسر الخوض بجمع لأن الرواة ضبطوا وعرفت أحوالهم وتفاوت مراتبهم فامكن الإطلاع عليهم والترجيح بينهم اهـ عدوى فقول الشارح ويعسرهم المقصود بالعلة ومقابلته من قوله لا تفاوت ذكر قوطه للعلة المقصودة قوله (ترجى) فقول مالك عن نافع الخ أى فانما نرجعه لما جاء من جهته من الأحاديث وقوله إلى أعلى متعلق بارتقاء وصفات الكمال هي الاتصال والعلة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة وقوله من سائر الوجوه متعلق بأعلى وأراد بالوجوه ماذ كرم الاتصال الخ (قوله على أن جماعة من أئمة الحديث خصوصاً في ذلك) على الاستدراك على قوله ولا يطابق على استادمه من الخ وكان الظاهر أن يقول وذهب قوم إلى عدم الإمساك والغمرة، الشدة والمراد بالشدة هاتبعهم بكثرة التفتيش ونحوه المترتب عليه اللوم الحاصل لهم بذلك فعين تشبه التعب بأشدة الجحامة واستعمر اسم المشبه به للمشبه فهو استعارة تسر بجمية وخاض ترشيحاً وأما قوله قال الحاكم فهو دليل لما قبله (قوله فاضطربت أقوالهم) أى اختلفت لأعني اختلفت وجملة الأقوال التي قددها الشارح أربعة وقوله بحسب اجتهداتهم أى

لا حسب نقلهم

(المرفوع)

(قوله ولما فرغ من بيان الحكم على المتن والأسناد بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف أخذ في بيان صفاتها فقال) هذا الكلام يقتضى أن الصحيح والحسن والضعيف ليست أوصافاً والوصف إنما هو مرفوع مع أنها أوصاف أيضاً فكما يصح الوصف بالمرفوع وغيره يصح الوصف بالصحيح والحسن والضعيف إلا أن يقال هذه أوصاف عامة وما شاع فيه أوصاف خاصة فلما فرغ من ذكر الأوصاف العامة للمتن والأسناد أخذ في ذكر الأوصاف الخاصة بأحد هما قال الطونسي قال المتصل والموصول من صفات الأسناد والمقطوع من أوصاف المتن فالكلام في هذه الأنواع كلها لا يتخلو ما إن يكون صفة للأسناد أو المتن أو حكماً على أحد هما فالأول كالمعلق والمنقطع والمعضل والثاني كالرفوع والمقطوع والثالث الصحيح والحسن والضعيف فإدوا صفت الأسناد بصفة تخصه كأن يقال مقطع مثلاً لم ينظر إلى الحديث أصلاً بل تارة يدون بحجج وتارة يكون حساً وتارة يكون ضعيفاً وإذا صفت الحديث بصفة تخصه كأن يقال مرفوع لم ينظر إلى السند أصلاً بل سواء كان منقطعاً أم معصلاً أم غير ذلك اهـ وقد تقدم ذلك وقوله على المتن والأسناد فيه مسامحة بالنظر للأسناد لأن الناظم لم يذكر الحكم للأسناد بالصحة والحسن والضعيف وإنما ذكره الشارح في الغائبة الأولى حيث قال

أخذ في بيان صفاته جاقفال (وما أضيف) أي أضافه صحابي أو تابعي أو من بعدهما ولو متاخرين
 (الذي) صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفه تصريحا أو مجاهدا (المرفوع) سواء
 اتصل أسنده أم لا فدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعلق دون الموقوف والمقطوع
 هذا هو المشهور وقال الخطيب وهو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله
 فعليه لا يدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم لكن قال الحفاظ بن حجر الظاهر أن كلام الخطيب خرج
 مخرج الغالب من أن ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم إنما يضيفه الصحابي قال ابن الصلاح
 ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل أي كان يقول في حديث رفعه فلان وأرسله
 فلان فقد دعي بالمرفوع المتصل أي بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع مخصوص

وأما الحكم للأسناد بالصفة الخ (قوله) أخذ في بيان صفاته أي على التوزيع فالمرفوع والمسند
 والموقوف والمقطوع والمرسل والمعلق من أوصاف المتن والمتصل والموصول والمؤتمصل من
 أوصاف السند يتضح لذلك من كلام الشارح اهـ هدي وفيه تأمل يعلم من عبارة الطوسي ثم
 تسميتهما أوصافا إنما هو باعتبار الأصل وقد صارت أسماء بعد فلا اعتراض عليه (قوله وما أضيف)
 اعلم أن الناظم ذكر أول المرفوع لانه المقصود من هذا العلم وهو أيضا أهم من المسند ولا بد من
 معرفة العام قبل معرفة الخاص وتبي بالمسند لانه جمع الاسناد والتمت ثم ثلث بالمتصل لانه معرفة
 الطريق ولم يبق الا هي لتقديم معرفة المتن خاصة على المركب منه ومن الطريق وقد دخلنا
 ابن الصلاح فانه ذكر المسند أولا لانه جمع بين الطريق والغلبة وهي المتن فكان الاهتمام به أشد
 ثم قدم المتصل على المرفوع لان معرفة الطريق قبل ما جعل الطريق لاجله ثم ذكر المرفوع لانه الأصل
 ومناسبة تقديم المرفوع على المقطوع واضحة اطوحي في حاشيته على شيخ الاسلام وسمى مرفوعا
 لا ارتفاع رتبته بأضافته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قدمه على غيره (قوله الا ان) ناكيدنا
 فهم من قوله منا (قوله قولاً أو فعلاً) بأن يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا وقوله أو
 تقريراً كقولك أكل الضب على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه أتى بالضب على مائدة فلم يأكل
 منه وكان خالد بن الوليد رضي الله عنه يأكل معه فقال أهو حرام يا رسول الله فقال لا ولكنك لم يكن
 بأرض قوي فأجدي أحافه فجهر خالد من على القصعة وأكله والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليه لكن
 ذكر هذه الواقعة فيه الرفع لقوله وقوله أو وصفه أي كان يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم أبيض
 اللون أو أحمر بصبه ويحذف ذلك وقوله أو حكما كقول الصحابي أمرنا أو نهيانا أو أوجب أو حرّم أو رخص
 لنا الظهور أن فعلها النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قد دخل فيه المتصل) فيه نظرا لانه من صفات
 السند وبدخل فيه قول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله دون الموقوف) وهو قول
 الصحابي أو فعله مما لا يرى فيه مجال وقوله والمقطوع وهو قول التابعي أو فعله كذلك (قوله هذا
 هو المشهور) أي هذا القول وهو أنه كل ما أضيف إليه صلى الله عليه وسلم (قوله وقال الخطيب) قال
 شيخ الاسلام هو الحفاظ أبو بكر أحمد بن علي (قوله لا تدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم) أي فان
 كلامنا لا يسمى مرفوعا على هذا القول (قوله فقد دعي بالمرفوع المتصل) أي لم يكن مطلقا مرفوعا
 مخصوصا أي المتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم وفيه أن المرسل أيضا متصل بالنبي صلى الله عليه وسلم
 ويحجب بأن في العبارة ضمنا أي المتصل بسنده بالمصطفى أي بأن ذكر التابعي الصحابي وقوله فهو رفع

لما هو أن المرفوع أهم من المنفصل وغيره قال شيخ الإسلام على أن بعضهم جرى على هذا فبعد المرفوع بالاتصال (وما أضيف لتابع) قولاً أو فعلاً (هو المقطوع) حيث خلا ذلك عن قرينة الرفع والوقف وكالتابع من دونة قاله الحافظ ابن حجر (هائدة) قال ابن الصلاح جمع المقطوع والمقاطع والمقاطع وبها عبر الخطيب قال ووجدت التعبير بالمقوع عن المنقطع في كلام الشافعي والمطبراني وغيرهما قال العراقي ووجدته أيضاً في كلام الحميدي والدارقطني وأما البردعي فيجعل المنقطع هو قول التابعي (والمسند) بفتح التون يقال للكتاب جمع فيه ما أسنده العصابة أي برواه ولا سند كمسند الشهاب ومسند الفردوس أي اسناد واحد بينهما والحديث الاتي نرى فيه وهو المراد

مخصوص أي مرفوع مخصوص أو ذوق مخصوص (قوله لما هو) تعليل للتقييد بمخصوص (قوله فقيد المرفوع بالاتصال) أي لا يسمى مرفوعاً إلا إذا كان متصلاً أي متصلاً بسنده وأعلم أن في قوله المرفوع مجازاً الأول أي ما يسير مرفوعاً إذا الوصف بالرفع بعد تحقيق الاتصال ووجوده وقوله بالاتصال أي بذى الاتصال وهو المتصل

(المقطوع)

(قوله وما أضيف لتابع قولاً أو فعلاً الخ) قال الزركشي في التكت ادخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير فإن أقوال التابعين وما ذاهبهم لا مدخل لها في الحديث فكيف تكون نوعاً منه قال نعم يجب هنا في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه بكون في حكم المرفوع وبه صرح ابن العربي وادعى أنه مذهب مالك (قوله حيث خلا ذلك عن قرينة الرفع والوقف) أما إذا وجدت فيه قرينة الرفع فهو مرفوع حكماً وإذا وجدت فيه قرينة الوقف بكون موقوفاً من صدر عن اجتهاد منه بخلاف إذا لم يصد عن اجتهاد فإنه لا يكون إلا من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكالتابعي من دونة) قال ابن حجر ومن دون التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم يدخل في التسمية بالمقطوع (قوله المقاطيع) فقدمه على مقاطع مع خفته نظراً إلى أنه الأصل لاستيفائه جميع حروف الكلمة في الجمع (قوله قال ووجدت التعبير بالمقطوع) ضمير قال يرجع لابن الصلاح أي وقال ابن الصلاح الخ كما يعلم من شرح الألفية (قوله وأما البردعي) قال شيخ الإسلام هو الحافظ أبو بكر أحمد بن حنبل البردعي البردعي بدال مهملة على الأكثر نسبة إلى بردعة بلدة من أقصى بلاد آذربيجان وآذربيجان بفتح الحمة مملوذة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تحية ساكنة ثم جيم مخففة آخر فون هكذا ضبطه القسطلاني في لطائف الاشارات

(المسند)

(قوله ما أسنده العصابة) أي جنس العصابة ولو واحداً كمسند أبي بكر ومسند عمر ومسند عثمان وضو ذلك وقوله أي برواه أي بولس المراد ذكر واستدراك مسند الإمام أحمد بن حنبل فإنه جمع فيه ما أسنده العصابة مقروداً على محايي بترجمة وذكر فيها الأحاديث المروية عنه كقوله مسند أبي بكر مسند عمر الخ (قوله ولا سند) هو معطوف على للكتاب أي والكتاب الذي احتوى على اسناد أي سند الأحاديث وقوله كمسند الشهاب كل من المسند والشهاب للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القاضي فالشهاب أهم كتاب له وقوله كمسند الفردوس كتاب الديلمي وهو الإمام المحدث الحافظ ومسند الفردوس لابن الديلمي كان يجمع أسانيد كتاب الفردوس لو الله ورتبه ترتيباً عجيباً

وفيه ثلاثة أقوال أحدها قول الحاكم أبي عبد الله هو

(التصل الاسناد من * رآه حتى المصطفى)

كأحاديث مالك عن نافع عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم فهذا سند متصل (و الحال أنه (لم يبين) أي لم ينقطع من بيان إذا لم معنى صدق قطع ورجح هذا القول الحافظ ابن حجر وغيره وقال ابن عبد البر المسند المرفوع فهما مترادفان عنه قال في شرح التلخيص و يلزم عليه أن يصدق على الموصول والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعاً ولا فائس به وقال الخطيب هو عند أهل الحديث ما اتصل أسنده من رآه إلى منتهاه قال العراقي ومقتضاه دخول المقطوع والموقوف وهو قول التاجي فمن بعده وكلام أهل الحديث بآياه قال ابن الصلاح واكثر ما يستعمل المسند فيما جاءه من رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاءه عن الصحابة وغيرهم قال شيخ الإسلام والفائز يقول الحاكم لحظ الفرق بينه وبين التصل والمرفوع من حيث أن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن دون الاسناد من أنه متصل أو لا والمتصل ينظر فيه إلى حال الاسناد دون المتن من أنه مرفوع أو لا والمسند ينظر فيه إلى الحالين معا

فقد بين في أسناد أي أسناد الشهاب فهو على حذف مضاف أي مسند أحاديث الشهاب أي ككتاب فيه أسناد أحاديث الشهاب فحاصله أن الشهاب كتاب للقضاء أي ذكر فيه أحاديث غير مسندة ثم ألف كتاباً ذكر فيه أسانيد أحاديث الشهاب وسماه مسند الشهاب وكذا مسند الفردوس على منهما كتاب كافي القتيبي قبله لكن هنا الفردوس والمسنود لولده قال فيه ما قيل في الذي قبله (قوله) وفيه ثلاثة أقوال (أي في تعريفه) (قوله) فهذا سند متصل (أي هذا المذکور من أحاديث مالك أي على واحد منها) (قوله) والحال أنه لم يبين (هذه حال مؤكدة أفهمها عما قبله) (قوله) إذا كان مرفوعاً أي إذا كان مذكوراً أي بعض ماذ كرو هو المعضل والمنقطع مرفوعاً ولا يرجع للمرسل لأنه مرفوع ناسي فلا فائدة في التبع بالنسبة له (قوله) وهو قول التاجي فمن بعده (ضمير هو يرجع لقطع مرفوع وكان الأولى أن يؤخره عن الموقوف ليرجع الضمير إلى أقرب مذكور أو يسقط الموقوف كما سقطه شيخ الإسلام ولا يصح أن يقاء أراد بالموقوف المعنى اللغوي الشامل للصحابة ومن بعده لأنه لو أراد ذلك لاسقط المقطوع (قوله) قال ابن الصلاح (الخ) هو في قوة الاستدراك على ما قبله فيكون فيه تفصيل من جهة كثرة الاستعمال وقلته (قوله) دون ما جاءه عن الصحابة وغيرهم (أي فإن لا كثيراً جاءه عن الصحابة استعمال الموقوف وفيما جاءه عن التابعين فمن بعدهم استعمال المقطوع ويقل فيهما استعمال المسند) (قوله) إلى منتهاه (أي لا يخفى أن المنتهى محل الانتهاء وهو ما انتهى صلى الله عليه وسلم أو غيره والغاية خارجة والمراد اتصال السند ظاهراً فيدخل ما فيه انقطاع غنى كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لا طبق من خرج المسانيد على ذلك وقوله من رآه به متعلق باتصال والمراد برآه يخرج به كالبخاري (قوله) لحظ الفرق (الخ) أغايتهم هذا ولو كان المتصل اسماً للمتن وقوله ينظر فيه إلى الحالين إماماً إماماً الحالة الأولى قطاهرة من اللفظ لأن تقول أسندت الحديث للحديث مسند وإماماً الحالة الثانية فمن حيث أنه يقال في اللغة كافي المصباح أسندت الحديث إلى فائز فحتم إليه بذلك فائزاه والمتبادر جميعاً ناقله فإماماً إماماً الاتصال ورجح هذا بأن السند في القولين الأولين يكون مراداً بالغير والاصل عدم الترادف وإن على اسم من هذه الأسماء يخص فواعم

فيجمع

فجميع شرطى الاتصال والرفع فيكون ينسب إليه وبين كل من المرفوع والمتصل مضموم وخصوصاً فطلق
فكل مسند مرفوع ومتصل ولا عكس والحاصل أنه جعل المسند من صفاتهما معا وان ابن عبد البر
جعله من صفات المستثنى فذا قيل هذا حديث مسند علمنا أنه مضاف للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قد
يكون مرسلا ومعضلا إلى غير ذلك وإن الخطيب جعله من صفاته أيضا لكن لحظ فيه صفته الاسناد
فاذا قيل هذا مسند علمنا أنه متصل الاسناد ثم قد يكون مرفوعا وموقوفا إلى غير ذلك (وما يسمع كل
راو) من فوقه (يتصل به اسناده) إلى منتهاه سواء كان اتصاله (المصطفى) أو لصحابي موقوفا عليه
(فالم متصل) ويقال له أيضا الموصول والمؤتصل باللفظ والحكمة كاتقلاها البيهقي عن الشافعي واما
اقوال التابعين إذا اتصلت الاسانيد اليهم فلا يسمونها متصلة قال العراقي في حالة الاطلاق اما مع
التقييد فجاءت ازاو في كلامهم كقولهم هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك
وقد علمت مما قررنا أن للمصطفى متعلق محذوف هو كان وإن قوله يتصل اسناده متعلقه محذوف
لا قوله للمصطفى لأن مطلق المتصل كما قال ابن الصلاح وغيره

الافواع وقوله من أنه متصل أولا هذا بيان لحال الاسناد وقوله من أنه مرفوع أولا بيان المتن (قوله)
فجميع شرطى الاتصال والرفع (الضمير في يجمع راجع للمسند واضافة شرطى إلى ما بعده للبيان
أي في جميع المسند الشرطين اللذين هما الاتصال والرفع (قوله فكل مسند مرفوع ومتصل) فيه
شيء لما تقدم من أن المتصل اسم للسند لا الحديث (قوله والحاصل أنه) أي الحاكم وهذا الحاصل
يتعلق بالاقوال الثلاثة وقوله من صفاتها أي من ثبوتها من صفاتها (قوله لكن لحظ فيه صفته الاسناد)
أي السند أي جعلها المقصود بالذات وألقى النظر عن اعتبار المتن

(المتصل)

(قوله بسمع كل راو الخ) قال الدمياطى في شرحه لهذا المتن فيه تقديم وتأخير وحذف والتقدير
والحديث الذي يتصل به اسناده بسمع كل راو من رواه بان كان كل منهم قد سمعه من فوقه حتى
انتهى للمصطفى صلى الله عليه وسلم فهو الحديث المتصل انتهى بصره فبسمع بقرابا بالاء الموحدة
الجارة المصدر المضاف إلى فاعله المحذوف مع قوله والتقدير بان بسمع كل راو الحديث من فوقه
فقول الشارح من فوقه على تقدير من الجارة قبل من بفتح الميم الموصولة أي من الراوى الذي فوقه
والباء في بسمع يصح أن تكون للسببية أو للجمعية أو لتصوير وعلى كل منها يكون احتراز عن اتصال
السند بغير السماع كاتصاله بالاجازة كان يقول أجازني فلان قال أجازني فلان وهكذا إلى آخر السند
فلا يسمى الحديث المروى كذلك متصلا (قوله سواء كان اتصاله للمصطفى أو لصحابي الخ) قال
الدمياطى في شرحه (تنبيه) دخل في المتصل المرفوع كما كان ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن
أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والموقوف كما كان نافع عن ابن عمر وخارج بقيد الاتصال
المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ومعن المدلس قبل تعيين سماعه اه بحرفه (قوله باللفظ
والهمز) أي باللفظ أولا بأن ينطق بها أو ساكنة بعد الميم المضمومة وقوله والهمز أي ثانيا بأن
تبدل الواو همزة ساكنة بعد الميم وقوله كما قلها أي هذه اللفظة المشتملة على اللفظ أولا والهمز
ثانيا فهي لفظة واحدة منطوقة فيها بالهمز وأما اللفظ من غير همز فليس بلفظة (قوله أو إلى الزهري
أو إلى مالك) أنت خبير بان ما لك تابع تابعى على الصحيح فالجواب أن المقطوع لا يختص بقول

يقع على الموقوف والموقوف (مسلسل من الأحاديث) قال ابن الصلاح من فضيلته استعماله على مزيد الضبط من الرواة قال ونسب المسلسلات ما كان قبسه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس ولكن قلنا يسلم المسلسل من ضعف يحصل في وصفه لافي أصل الحديث (قل) في رسمه باعتبار الرواة هو (ماعلى وصفه) بهرواته قوليا كان الوصف (مثل ما والله أنباء) بالدرج (الفتح) ثم يقول الآخر مثل ذلك وهو مقارب بل مماثل لحالهم القول الممثل بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذني أحبت فقل في دبر كل صلاة اللهم اغني عنك كركك وشكرك وحسن عبادتك فإنه مسلسل يقول على من الرواة وأنا أحبت فقل أو فعليا

التابعي بل مثله قول تابع التابسي (قوله يقع على الموقوف والموقوف) أى على سندهما فهو على حذف مضاف

(القسم الثامن من أقسام الحديث المسلسل)

(قوله مسلسل من الأحاديث) قال في شرح النخبة وهو من صفات الاستناد اه فعلى هذا وصف الحديث باعتبار سنده (قوله من فضيلته الخ) فيه أنه يسبقول ولكن قلنا يسلم من ضعف وزيادة الضبط تنافي الضعف وجوابه كما أفاده السخاوي أن هذا قضية يجب حسب الأصل إلا أنه قد انعكس الأمر (قوله دلالة على اتصال السماع) أى تقول كل منهم حدثنا فلان وكلمة مسلسل باطعام التمر أو بالتشبيك أو بالأخذ بالجمية أو بالقسم إلى غير ذلك (قوله وعدم التدليس) من عطف اللزوم (قوله ما يسلم المسلسل من ضعف) ما مصدرية أى قلت سلامته من ضعف (قوله يحصل في وصفه) كونه بالقراء أو الحفاظ أو الإساءة أو المكان أو الزمان قال السخاوي كسلسل المشابكة فتنه في صحيح مسلم والطريق بالتسلسل فيما قال اه (قوله لافي أصل الحديث) لأن أصل الحديث قد يكون صحيحا (قوله وسه) باعتبار الرواة هو ما أشار به بقوله ما على وصفه أى بهرواته أى فاشترك فيه رواته وفيه حذف الواو مع ما عطف أى وباعتبار الأسانيد وهو ما أشار إليه بعد بقوله ما توارده فيه رواته على وصف سند فهو بالأختبار المذكور من عطف المغاير والمراد هو وصف سند وصف التحمل كإسائي (قوله على وصف) أى وصف للرواة سواء كان ذلك لوصف قوليا أو فعليا أو على وصف السند أى التحمل (قوله بالدرج) المراد بالدرج اسكان الهمزة الثانية وابدائها ألفا (قوله بل مماثل لحالهم القول) قد يقال أنه من أفراد لأن الحال هو الصفة لأن قوله فى أحب حال قولى أى وصف وكذا أقراءه كل واحد منهم سورة الصف على تلميذه حال قولى أى وصف والقول من نسبة الجزئى إلى كليته الذى هو قول (قوله بقوله فى أحب الخ) قال الطونسي ظاهر هذا بل صريحه أن الشيخ الراوى هذا الحديث يقول لمخاطبه فى أحب فقل في دبر الخ هكذا قال عليه الصلاة والسلام لمعاذ وهو ظاهري نفسه من تفسير المسلسل وفي شرح الناطم ما يقتضى أنه لم يتسلسل بهذا اللفظ فإنه قال عقب الحديث فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته وأنا أحب فقل الخ اه فإدان ما شبهه فى أحب مثله بل أنه لم يرد إلا بلفظ وأنا أحب أى فالحال القولى فى أحب فقل فيكون الحديث فى الحقيقة الذى وقع التسلسل فيه في دبر كل صلاة الخ (قوله فإنه مسلسل يقول كل من الرواة فى أحب فقل) أى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بمعاذ فى أحب فقل ومعاذ يقول لمن روى عنه وأنا أحب فقل ثم من روى عن هذا الراوى يقول لتلميذه قلنى شيعى وأنا أحب فقل وهكذا إلى أن يتم السند من جهة التزوي قد كرا الحديث بسنده أولا ومن مثله

ومثله بالمسلسل بالقرآن وبالخفاط والمحمد بن وبان بالفتح ما أو لناظم مثله بقوله (كذلك قد حدثني
 فأنما ثم يفعل الآخر مثل ذلك وهو القيام (أو بعد أن حدثني بنسبها) بالفتح الاطلاق فان القيام
 والتبسم وصف فعلی وأما الحال الفعلی ففكقول أبي هريرة شبل بندي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم
 وقال خلق الله الأرض يوم السبت الحديث فانه مسلسل بتشيل كل منهم يبد من رواه عنه وقد يجمع
 الحال القول والفعلی كما في حديث انس لا يجحد العبد

جهة الصعود على العادة في الرواية بالاتسلسل ثم يذكر السلسلة على جهة النزول وكذا حديث سورة
 الصافات فانه يذكر أولاً بسنده على جهة الصعود ثم يذكر سلسلته على جهة النزول وقد تكرر السلسلة
 في القول مع ذكر السند على جهة الصعود من غير احتياج الى النزول كما في الحديث المسلسل بالقسم
 وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بالله العظيم لقد حدثني جبريل عليه السلام وقال بالله العظيم لقد
 حدثني ميكائيل عليه السلام وقال بالله العظيم لقد حدثني اسرافيل عليه السلام وقال قال الله تبارك
 وتعالى يا اسرافيل بعزتي وجلالي وجودي وكرمي من قرأ اسم الله الرحمن الرحيم متصلة بها فقه الكتاب
 مرة واحدة شهدوا على أني قد غفرت له وقبلت منه الحسنات وبما وزنت عنه السيئات ولا أحرق
 لسانه في النار وأجبره من عذاب القبر وعذاب النار وعذاب القيامة والقرع الزا كبرو بقلبي قبل
 الانبياء والاولياء أجمعين قال السخاوي هذا الحديث باطل متناوئ سلا وقد أثبتته أهل الكشف
 وأجاب بعضهم عن أسباب بطلانه من رسالة الشيخ محمد بن أحمد عقيلة المكي وقد تكرر السلسلة
 في الفعل على جهة النزول بعد ذكر الحديث بسنده أو لا على جهة الصعود كالمسلسل بقبض العجمة
 وقد تكرر السلسلة في الفعل مذكورة بالقول في سند الحديث على جهة الصعود من غير احتياج
 الى ذكرها من جهة النزول كما في الحديث المسلسل بالتبسم والحاصل أنه ان أمكن أن تكرر السلسلة
 مع ذكر سند الحديث سواء كانت السلسلة بالقول أو بالفعل فذلك والا احتيج الى ذكر السلسلة بعده على
 جهة النزول (قوله ومثله بالمسلسل بالقرآن وبالخفاط والمحمد بن وبان بالفتح الخ) كان يقول حدثنا
 بصحيح البخاري مثلاً شيخنا فلان القارئ أو الخفاط أو الفقيه أو المحدث عن شيخه فلان القارئ
 في الاول والخفاط في الثاني وهكذا (قوله وبالمحمد بن وبان بالفتح الخ) الذي في شيخ الاسلام وبالمحدثين فلعلم مراد
 هذا الشارح بالمحمد بن وبان بالفتح اسم فاعل أو من اسمه محمد بن وبان قارئ اسم مفعول
 والحديث المسلسل بالقسم هو ذكر آيات الفاتحة فصل بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين في
 نفس واحد من غير قطع (قوله وأما الحال الفعلی ففكقول أبي هريرة شبل بندي أبو القاسم) أي النبي
 صلى الله عليه وسلم حين حدث أباه هريرة بهذا الحديث وضع يده في يده أبي هريرة وأدخل أصابع يده
 في أصابع يده أبي هريرة فشكل من روى عن أبي هريرة بفعل معه أبو هريرة هكذا بان يشبل بيده
 وهكذا وكان المناسب أن يقول بدل وأما الخ ومن الحال الفعلی ملوقع لابي هريرة الخ كما عبر بذلك
 المصنف في شرحه (قوله خلق الله الأرض يوم السبت) أي وخلق فيها الجبال يوم الاحد وخلق
 الشجر يوم الاثنين وخلق الله المكروه يوم الثلاثاء وخلق السور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم
 الخميس وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر
 الى الليل اعم من حاشية العلامة روى على شيخ الاسلام (قوله وقد يجمع الحال القول والفعلی)
 أي الوصف القول والفعلی أشار به الى تفهيم وصية الرواة الى لانه قسام قولاً فقط فعلها فقط قولاً

حلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره ومشره حلوه من قوله فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 طيبته وقال أنت بالقدر الخ فيه مسلسل بقبض كل منهم على طيبته مع قوله ذلك ومن المسلسل ما توارده
 فيه رواته على صف سند جابر جمع الى التحميل اما في صيغ الاداء كقول كل من رواته سمعت
 قلانا اولهمو كعدتنا واخبرنا فلان فاقصد ما وقع لهم فصار الحديث مسلسلا بل جعل الحاكم منه
 ان تكون الفاظ الاداء من جميع الروايات على الاتصال وان اختلفت فقلل بعضهم سمعت وبعضهم
 اخبرنا وبعضهم حدثنا لكن الاكثر على اختصاصه بالتوارد في صيغة واحدة واما فيما يتعلق بمن
 الرواية كحديث ابن عباس شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيدا او بمكانها كالمسلسل
 باجابه الدعاء في الملتزم

وفعلها في قوله او فعليا مائة خلوة تجوز الجمع (قوله حلاوة الايمان) أي لذاته المعنوية وفسر الخبير
 بالطاعة والخلوة بالذاتها ويجابوا الشر بالمعصية والمرعشة بها (قوله بقبض كل منهم) هذا هو
 الفعل وقوله مع قوله الخ هذا هو القول (قوله ما توارده رواته على وصف سند جابر جمع الى التحميل
 اما في صيغ الاداء الخ) لا ينبغي أن السند هو الرواية فيكون عين قوله أو وصفها لم فلا دأى ذكره معه
 ويمكن أن يكون أراد به الاسناد بمعنى الرواية يجعل الباء في قوله مع الخ التصدير أو بمعنى من والتقدير
 وما توارده رواته على وصف سند أي وصف مصور أو مبين بوصف يرجع للتحميل أي له تعالى به
 وخلاسته أنه أراد بالسند التحميل أي الرواية ومعنى إضافة وصفه أن له نوع يتعلق به اما لكون ذلك
 الوصف طريقا كسمعت فانه من طريق الرواية من حيث مفاده وهو السماع أو متعلقا بمنها أو
 مكانها كما يأتي انتهى من حاشية العدوى وقوله اما في صيغ الاداء جمع صيغة أي اما ذلك الوصف متحقق
 في صيغ الاداء من تحقق الكل في جزئيه (قوله واما) بكسر هـ مارة اما معطوف على اما في صيغ
 الاداء فيكون المعنى الوصف الراجع للرواية اما متحقق في صيغ الاداء واما متحقق في وصف متعلق
 بمن الرواية من تحقق الكل في جزئيه كقص الاطغار فانه وصف متعلق بمن الرواية من تعلق
 المظروف بالنظرف ثم لا ينبغي أن قص الاطغار من أحوال الراوي إلا أنه لما أضيف الى زمن الرواية
 بعد ذلك الاعتبار من الاوصاف المتعلقة بالرواية وان كان من اوصاف الراوي كسمعت وكان الحافظ
 المصطفى بقلم اطغاره يوم الخميس ويسلسل ذلك بسند ضعيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم أنه قال يا علي قص الاطغار وقت الابط وحلق العانة يوم الخميس والفعل والطيب واللباس
 يوم الجمعة انتهى وكحديث ابن عباس الذي ذكره الشارح فهو مسلسل بيوم العيدين يقول كل من
 رواته حديثي فلان في يوم عيدا الى أن يصل الى ابن عباس قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم عيدا فطرا وأضحى فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بنوا جبه فقال أيها الناس قد أصبتم خيرا
 فمن أحب أن يتعرف فليتعرف ومن أحب أن يقيم حتى يسمع الخطبة فليقيم قال الحافظ السوطي
 غريب بهذا السياق في اسناده مقال وغمام سنده بالسلسلة في مسند محمد العقيلي المسكي (قوله أو
 بمكانها كالمسلسل باجابه الدعاء في الملتزم) فاجابه الدعاء وصف المولى تبارك وتعالى الا أنها متعلقة
 بمكان الرواية من حيث ان المراد اجابة دعاء واقع في الملتزم لا مطلقا فالوصف الذي يرجع للتحميل
 وهو الرواية كما تحقق بقص الاطغار وسمعت تحقق باجابه الدعاء الملتزم من تحقق الكل بجزئيه

ونار بها ككون الراوى آخر من يرى من شيخه وأنواع المسلسل لانحصار كقول ابن الصلاح
تقسيم الحكاية الى ثمانية أنواع انما هي أمثاله ولم يرد الحصر كما فهمه ابن الصلاح منه بل كلامه
مؤيد بانماذ كرم أنواعه ما يدل على الاتصال وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد فقط كالمسلسل
الاولية فان السلسلة منه تنتهي الى سفيان بن عيينة فقط قال في النخبة ومن رواه مسلسلة الى
منتهاه فقد وهم ونحوه قول شيخه العراقي وقد وقع لنا بسناد متصل الى آخره ولا يصح ذلك قال
الحافظ ابن حجر رحمه الله من أصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة العصف

تلك الجزئيات أو صافي متعلقة بالرواية (قوله أو بنار بها الخ) التاريخ التعريف بوقت ضبط
بما يبراد ضبطه من ولادة أو ومائة أو نحوهما والمعنى أو وصف يتعلق بنار بها ومنها الشارح بقوله
ككون الراوى الخ فيقول الراوى أخبرنا فلان وأنا آخر من أخبر عنه فقوله آخر الخ وان كان وصفا
راوى إلا أنه لما تعلق بنار يخ للراوى عدم الاوصاف الراجعة للرواية ثم هذا من تعلق الجزئ
كلية لان التعريف بوقت ضبط به كايستحق بقوله وأنا آخر من يرى عنه يتحقق بغيره وكأنه
قول رايى وقمت في آخر أزمته الرواية عنه ولعل المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص
بالأثر خبره فلا يقال أنه هنا متعلق بزمان الرواية فهو تكرار ومن المسلسل بالأثر خبره الحديث
نرى رواه أبو هريرة قال سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى
تنطح ذات قرن جهاد ذكره محمد العقيلي في مسلاته والحديث المذكور كناية عن حصول العدل
هو اذا نزل سيدنا عيسى عليه السلام (قوله انما هي أمثاله) فتسميتها أنواعا تسمح لان النوع
مادخل تحتها جزئيات وهذه الثمانية نفسها جزئيات الاول منها المسلسل سمعت والثاني يقولهم
سم فصب حتى أربك وضوء فلان والثالث المطلق بما يدل على الاتصال سمعت أو أبأنا وأحدثنا
ان اختلاف ألفاظ الرواية والرابع يقولهم فان قبل فلان من أمرنا بهذا قال أبو يقول أمرني فلان
والخامس بالاختصاص بالعبادة وتقدم * والسادس يقولهم وعدهن في يدي * والسابع يقولهم
شهدت على فلان * والثامن بالتشديد بالبدانتهى (قوله كانه ابن الصلاح عنه) هو متعلق
لثنى أى كانه الحصر على الحكاية (قوله بل كلامه) أى الحكاية (قوله ما يدل على الاتصال) لانه قال
هذا الفراغ منها فهذه أنواع التسلسل من الاسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس (قوله كالمسلسل
الاولية) وصف الاولية فيه أن كل رواة انما يرويه الى من لم يسمع منه شيئا من الاحاديث قيل ومثال
للمسلسل بالاولية الراوى روى عن الراوى روى عن الراوى روى عن الراوى روى عن الراوى روى عن الراوى
سمعت حديث الرحمة المسلسل بالاولية من شيخى فلان وهو أول حديث سمعته منه ويقول شيخه
سمعت من شيخى وهو أول حديث سمعته منه وهكذا الى تمام السلسلة من جهة الصعود الى أن تتم
لسلسلة (قوله تنتهى الى سفيان بن عيينة) وانقطع فيمن نوقه فانقطع بالاولية في سماع ابن عيينة
بن عمرو بن دينار وفي سماع عمرو بن أبي قيس وفي سماع أبي قيس من عبد الله بن عمرو بن العاص
في سماع عبد الله بن النسي صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يصح ذلك) لانه ما غلط واما كذب كابين
لك السخاوى (قوله المسلسل بقراءة سورة العصف) هو ما رواه عبد الله بن سلام قال فعدنا نفرا
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كانوا قتلنا لو نعلم أى الاعمال أقرب الى الله لعلنا
أنزل الله منزور على سبيح لله فى السموات وما فى الارض وهو العزيز الحكيم يا أيها الذين آمنوا

(عزير مروي اثنين اوثلاثة) ولو من طبقة واحدة وأما هذا أن حسنة أن لا يرويه أقل من اثنين فيخرج القريبيوسمي العزير فيقله وجوده من عزير بكسر هـ من ضارعة أولكونه قريبيوسمي من طريق أخرى من عزير مفتحةما كقوله تعالى فعززا بنات وقدا هي ابن حبان أن رواية اثنين من اثنين لا في أصلها في شرح التتبع فان أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فسلم وأما صورة العزير التي جوزها وجوده بان لا يرويه أقل من اثنين من اثنين مثله ما رواه الشيخان

فقولون ما لا يفعلون قال عبد الله بن سلام قرأنا علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا قال أبو سلمة وقرأنا علينا عبد الله بن سلام رضى الله عنه هكذا قال يحيى وقرأنا علينا أبو سلمة قال الأوزاعي فقرأنا علينا يحيى قال محمد بن كثير فقرأنا علينا الأوزاعي قال الأوزاعي فقرأنا علينا محمد بن كثير (القسم التاسع من أقسام الحديث العزير) •

(قوله عزير) قال المصطفى بالنسبة لغيره (قوله مروي اثنين) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو كما قدره المصطفى وقوله مروي يسكون الباء للوزن وحينئذ تحذف في الوصل لا لتقاء الساكنين وثبت في الرسم (قوله ولو من طبقة واحدة) أي ولو كان قبضة الطين أو كثر قوله فيما سيأتي وقد يسكون الحديث عزيراً مشهوراً بل أقول ويصدق بما إذا كان قبضة الطين فرعاً الأولى أن يقول ولو في الطبقة الأولى فقط والحاصل أنه إن رواه عن الإمام واحد فقط فغير يب ولورواه بعد ذلك مائة عن ذلك الواحد وإن رواه اثنين عن الإمام أو ثلاثة فعزير ولورواه عن هؤلاء الثلاثة أو الاثنين مائة قال في المختار طبقات الناس مراتبهم (قوله لقوله وجوده) حلة التسمية لا تنقض التسمية فلا ينافي بوجود تلك الحلة في الغريب (قوله وقد ادعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين لا في أصلها) أسقط الشارح شيئاً من عبارة ابن حبان ونفسها إن رواه اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً انتهت فأسقط الشارح إلى أن ينتهي فكان الواجب في النقل عن ابن حبان أن يذكرها قال البخاري وزعم بعضهم أنه ما يرويه اثنين عن اثنين وهكذا من غير زيادة ولو طول بشئ من أمثله لعز وجوده بل امتنع (قوله فسلم) الذي في شرح التتبع فيمكن أن يسلم انتهى فكان الأولى للشارح أن ينقلها بلفظها لأنه عبر بالامكان وهو أوسع دائرة من الجزم بالنسليم (قوله بان لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين) أي المصورة بان الخ ثم لا يخفى أنه ورد أنه يصدق حتى بالتواتر فضلاً عن المشهور والصواب أن يزيد ولا يصل إلى حد التواتر والشهرة لا خواجهم لا مما يبان للعزير عند الحفاظ وقوله عن أهل متعلق بمراد ولا يخفى صدقه بصور واحداهما أن يرويه الاثنان عن كل واحد من الاثنين فأيها أبو يرويه من كل واحد من الاثنين اثنان الثالثة أن يرويه اثنان عن واحد واحد من الاثنين اربعة أن يرويه واحد من الاثنين عن واحد من الاثنين إلا "خروج" إلا "خرا لخاصة" أي يرويه اثنان عن واحد من الاثنين ووجه صدقه بذلك أن قوله أقل من اثنين في قوة قوله واحد فكله قال ابن لا يرويه واحد عن أقل من الاثنين ولا يخفى صدقه بوحدة الصحابي فلا يشترط تعدد وهو أحد قولين والحاصل أنه حديث في العزير هل لا بد أن لا ينقص طبقة من طبقاته هي اثنين حتى في الأولى أو يكتفي في طبقة الأولى بواحد فقط كذا أحاده مروي الله الخرمي في حاشية التتبع ويظهر بما ذكره ومغارة ما فيه الحفاظ لما ذهب إليه ابن منسدة الذي قال في

من حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده ووالده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن مهيب ورواه عن قتادة شعبه وسعيد ورواه عن عبد العزيز واسماعيل بن عليه وعبد الوارث ورواه عن علي بن علقمة وليس العزير شرطاً للصحيح خلافاً للجائز المعتزل واليه يوصي كلام الحالكهم وشرح ابن العربي في شرح البخاري بأن ذلك شرط البخاري وأجاب جماهيرهم من ذلك بوجوب فيه نظراً لأنه قال فإن قيل حديث الأعمال بالنيات فدلهم برواه عن حماد بن علقمة قلنا قد خطب به حماد على المنبر بمحضرة الصحابة قالوا أنهم يعرفونه لا نكرهه ونعجب بأنه لا يلزم من سكوتهم عنه أنهم سمعوه من غيره وبأن هذا الواسط في حماد منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن إدريس به عن حلقته ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديثين وقد وردت له متابعات لا يشترها وكذا لا يسلم جوابه في غير حديث حماد ابن رشيد لقد كان يكنى القاضى في بطلان ما ذهب إلى أنه شرط البخاري أول حديث مذكور فيه اه (مشهور ومرئى فوقاً) زائدة (ثلاثة) كاربعة لكن في كلام الناظم نظران أحدهما الإطباء تأنيهاً وهو الأهم أن ما عرف به المشهور ليس المعروف فالذي في السبعة وغيرها هو

شأنه الشارح ولو من طبقة واحدة انتهى من حاشية العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله من حدث أنس) أنس هو عمل الشاهد فهو المقصود بالتمثيل وأما أبو هريرة فلا شاهد فيه وإنما ذكر لبيان الواقع وتعدد الرواية (قوله الحديث) غامض والناس أجمعين هكذا في شرح النخبة لكن مع تقديم الوالد على الولد (قوله ورواه عن أنس الخ) الذي في شرح النخبة أسقاط الوالد من ورواه فعمل الشارح عطسه على مقدور تقديره ورواه أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن أنس قتادة أو الوالد زائدة أو هي للتعليل (قوله وليس العزيز شرطاً للصحيح) أي ليس العزيز من حيث تعدد روايته لأن الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الرواية بخلاف العزيز (قوله واليه يومئذ كلام الحاكيم) أي إلى الخلاف ومواقفة الجبائي في الاشتراط فكل من الجبائي والحاكم يقول باشتراط تعدد الرواية في الصحيح كما يعلم من شرح النخبة وعبارة واليه يومئذ كلام الحاكيم أي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن برويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بأن يكون له روايان ثم بدأه أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة انتهى (قوله وصرح ابن العربي) أي القاضي أبو بكر بن العربي كذا في شرح النخبة (قوله لقد كان يكنى القاضي) أي الذي هو ابن العربي كما تقدم في كلام الشارح احتباك لأنه حدق ابن العربي هنا وفيما سبق حذف القاضي والمراد بالكفاية أنه لو تأمل بشرط التعدد واكتفى به عنه (قوله أنه شرط البخاري) هو مقول ادعي وقوله أول حديث مذكور فيه فاعل يكتفى ووجه كونه كافياً لإبطال أنه خال من التعدد وقوله انتهى أي كلام شرح النخبة وأعلم أن تعريف العزيز بما ذكره الناظم هو قول ابن منده كما قاله الدمياطي في شرحه وستأتي الإشارة إليه في كلام الشارح

(القسم العاشر من أقسام الحديث المشهور)

(قوله مروى) يسكون الباء للوزن أو باستقامتها مع التنوين وهو خبر مبتدأ محذوف أى هو مروى
رواه فوق الثلاثة أى ما رواه أكثر من ثلاثة فوق منصوب على الظرفية فسهة محذوف (قوله الأول
الإبطاء) لا يسمى إبطاء إلا ان كان من منسطور الرجز وأما ان كان من كامل الرجز فلا إبطاء لان

ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين سمي به شهرته ورواج أمره نعم قلد قوتهم كلام ابن منده ماله
 الناظم فانه قال الغريب كحديث الزهري وقتاده ممن يجمع حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث
 يسمى غريبا فاذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركو في سمي عز يزاد روى الجماعة عنهم حديثنا
 يسمى مشهورا وهذا ليس بصريح فيما قاله الناظم فقد فرغ شيخ الاسلام على ما يفيد أن المراد
 بالجماعة في كلامه الثلاثة فما فوق اللهم الا أن يجاب بان لفظ فوق مقدمة من تأخير الاسل ثلاثة
 فقوى على عدم اقبل في قوله تعالى فان كنساء فوق اثنين ثم المشهور هو المستفيض عند جماعة من
 الفقهاء لا انتشاره وشيوعه في الناس وبعضهم يأبر بينهما بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه
 سواء والمشهور أهم من ذلك بحيث يشمل ما أوله منقول عن الواحد (قوائد) الاولى قد يكون الحديث
 عز يزاد مشهورا كحديث نفس الاخرى السابقون يوم القيامة فانه عز يزاد النبي صلى الله عليه
 وسلم رواه عنه حذيفة وأبو هريرة ومشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة أو سبعة بن عبد الرحمن
 وأبو حازم وطائفة والاعرج وهمام وأبو صالح وعبد الرحمن مولى أم برثن (الثانية) وصف الحديث
 بالغز يزاد والمشهور وكذا بالغريب لا ينافي الصحة ولا الضعف بل قد يكون كل من الثلاثة صحيحا
 الأبطاء وتكرر ير القافية لفظا ومعنى كما هو معروف عند أهل فنه (قوله ماله طرق محصورة) الطرق
 بضمين جمع طريق والمراد بها هنا الاسانيد أي ماله أسانيد محصورة ولم تصل الى التواتر (قوله نعم
 قد يجمع الخ) هذا استدراك على قوله ليس المعروف لان ظاهره أنه لا مستند له من كلامهم ولو كان
 مستندا في الظاهر فقط وقوله الغريب مبتدأ وقوله كحديث هو الخبر لكنه كالوطئ لقوله اذا انفرد
 الخ ثم انه رد ما أوحى كلام ابن منده بقوله وهذا ليس بصريح الخ ويحمل شيخ الاسلام له على ما قرره
 ارد الى كلام صاحب النخبة وغيره وان كان فيه شيء وقوله اللهم الا أن يجاب الخ جواب عن صاحب
 المنع بما وافق به كلام شيخ الاسلام وكلام صاحب النخبة وحيث تنفق الأقوال منهم على ان
 المشهور أقله ثلاثة (قوله كلام ابن منده) يقرأ بالهاء وصلوا وقفا واسمه عبد الله (قوله من يجمع
 حديثهم) أي من شأنهم ان يجمع حديثهم لجلالتهم وان لم يجمع ولا فرق في ذلك الا امام الموصوف بما
 ذكر بين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو غيرهما (قوله يسمى غريبا) قال الحافظ
 في شرح النخبة الغريب والفرد مترادفان لغة واسطلاحا الا أن أهل الاصطلاح يأبر وايضا
 من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه
 على الفرد النسبي فالفرد المطلق ما تكون غرابته في أصل السند والفرد النسبي هو أن تكون غرابته
 والتفرد به في أثناء السند كما نيز ويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد برأيه من واحد منهم
 شخص واحد سمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه
 مشهورا (قوله لا تشاره) من فاض الماء يفيض فيضا اذا كثرت حتى سالت بلزم من ذلك الانتشار
 والشروع أي الظهور فاذا علمت ذلك فهو تعليل باعتبار اللازم (قوله يكون في ابتدائه وانتهائه
 سواء) أي بان لا ينقص فيهما من ثلاثة وكذا فيما بين ذلك وقوله والمشهور أعظم الخ يشمل ما أوله
 منقول عن الواحد كذا أفاده بعض من كتب على الحافظ أي ما أول أحواله كونه منقولا عن الواحد
 (قوله فوائد) أي ثلاثة (قوله الاخرى) أي في الوجود (قوله السابقون) أي في الحساب والوزن
 ودخول الجنة وغير ذلك (قوله برثن) بضم الباء الموحدة فراء ساكنة فتاء مثله مضمومة فتون

والمراد به ما يشمل الحديث يكون ضعيفا لكن الضعيف في الغريب أكثر ومن ثم كثر جمع من الأئمة تتبع الغرائب كما يأتي في الصحيح المشهور كحديث أن الله لا يقبض العلم وحديث من أتى الجمعة فليغتسل والمشهور أن الصحيح كحديث من بشر في بخروج آذانه بشرته بالجنة وحديث نحركم يوم صومكم فانهما لا يثبتان ولا أصل لهما والمشهور الضعيف كثير وسيأتي أن شاء الله أمثلة الغريب ولم يغل العراقي للعز بزم نقله عن الأئمة أن يكون منه الصحيح والضعيف

(قوله والمراد به) أي بالصحيح ما يشمل الحسن وحديث تصير الأقسام تسعة حاصلة من ضرب العزير والمشهور والغريب في الصحيح والحسن والضعيف (قوله ومن ثم) أي من أجل أكثرية الضعيف في الغرائب (قوله والصحيح المشهور الخ) كان الأولى أن يقول فالشهور والصحيح لأن هذا مروج في أمثلة أقسام المشهور إلى صحيح وحسن وضعيف لأن أقسام الصحيح إلى المشهور وغيره تأمل (قوله كحديث أن الله لا يقبض العلم) تمامه كافي متن الجامع الصغير انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم يقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهالا ففسدوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا سم في هـ عن ابن مبرور * والهاء والميم ومز لا حدين حنبل والهاء لابن ماجه والقاف قشيعين والهاء القزمدني اه قال شارحه المتناوي رحمه الله (ان الله تعالى لا يقبض العلم) المؤدى لمعرفة الله والايان به وعلما أحكامه (انتزاعا ينتزعه) أي محو إجموعه فانتراما فعول قدم على فعله (من) صدور (العباد) الذين هم العلماء لانه وبهم آياه فلا يسترجعه (ولكن يقبض العلم يقبض العلماء) أي يحوزهم فلا يوجب حذيقين بقي من يخالف المأضي (حتى إذا لم يبق) يضم أوله وكسر القاف (عالما) وفي رواية يبق عالما بفتح الياء والقاف وحبر باذادون ان رمزا إلى أنه كائن لا محالة اتخذ الناس رؤسا (يضم الهزنة والتنوين جمع رأس ويرى به مرة آخره جمع رئيس والاول رواية الأكثر (جهالا) جهلا بسيطا أو مر كبا (فسدوا فافتوا بغير علم) في رواية برأيهم استكبارا أو أنفقه عن ان يقولوا لا تعلم (فضلوا) في أنفسهم (وأضلوا) من أقتوه وفيه تحذير من ترويس الجهلة بحث على تعليم العلم وذنم من يبادر إلى الجواب بغير تحقيق وغير ذلك والابصاره خبر لا تزال طائفة من أمتي الحديث لجل ذاهل أصل الدين وذال على فروعه اهجهرو فوه (قوله بخروج آذانه) وهو بعد الهزنة ممنوع من الصرف للعملية والعيبة وهو شر عددي فهو أحد وثلاثون يوما دائما وهو آخر الشتاء والبرد فيه قليل يدخل في خامس برمهات القطبي في السنة البسيطة وفي سابعه في السنة الكبيسة كذا كره ابن الشاطر الدمشقي في التبعة وغيره (قوله نحركم يوم صومكم) وفي بعض النسخ يوم نحركم يوم صومكم ولعلهم أروايتان (قوله ولا أصل لهما) أي فهما مشهوران موضوعان كان المناسب إسقاط هذا القسم لأن كلامه في المشهور والمنقسم إلى الصحيح والحسن والضعيف تأمل (قوله والمشهور الضعيف كثير) من أمثله كذا كره الشارح في مختصر المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة انقوالة العالم ومنها حديث أحياء أبوي النبي صلى الله عليه وسلم حتى آمنابه فهو وضعيف على الصواب كما قاله ابن شاهين وابن عساکر والسهيبي وابن ناصر لا موضوع خلا لبعض ولا صحيح خلا لبعض * ومنها ادفعوا موتاكم وسط قوم صالحين فان الميت يتأذى بجوار السوء كما يتأذى الحي بجوار السوء فهو وضعيف يقل موضوع * ومنها إذا أراد الله أنفذ قضاءه وقدره سلب من ذوى العقول عقولهم حتى ينفذ بهم قضاءه وقدره * ومنها إذا حدثتم عن حديث يوافق الحق في صدقه ويخالفه في حديثه به أولم

متعلبا على محمد بن كزبان الصلاح أنه يكون منه ذلك (الناظر في) أو المشهور في شهرته
مطلقه بين المحدثين وغيرهم كحديث المسلم من سلم المسلمون من فريسته إلى ما هو مشهور
هنا المحدثين خاصة كحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت شهورا بعد أن كزبان
يدعو على رجل وذكوان فهذا حديث اتفق عليه الشيخان من رواه سليمان التيمي عن أبي
جوز هو بكسر الميم فسكون الجيم ففتح اللام بعد هازي عن أنس ورواه عن أنس جمع غير أبي
جوز ثم عنه جماعة غير التيمي ثم جماعة عن التيمي بحيث اشتهر بين المحدثين أما غيرهم فربما استغروه
لأن الغالب رواية التيمي عن أنس بلا واسطة وهذا واسطة وينقسم المشهور أيضا إلى متواتر
وغيره فكل متواتر مشهور ولا عكس وإن غلب المشهور في غير المتواتر وهو ما رواه جمع عن جمع بلا
حصر عدد معين ولا صفة مخصوصة بل بحيث يلبثون حد التحيل العادة فإطاهم على الكذب كحديث
من كذب على محمد أو قبله أو بعده من النار فقد رواه من الصحابة مائة واثنان منهم العشرة
المبشرة بالجنة كما جعه المزني وقيل نحو الثمانين واستبطه العراقي وكحديث مسع الخف فقد رواه
سبعون من الصحابة منهم العشرة أيضا ونقض على قواتره ابن عبد البر وكحديث رفع اليدين في
الصلاة فقد رواه نحو خمسين مما يابها منهم العشرة أيضا وجعله ابن الجوزي موثرا إلى غير ذلك من
الأحاديث فدهوى ابن الصلاح عزه وغيره هدمه ممنوع وقد شنع عليه وعلى غيره في شرح النخبة
أحدث ومنها إذا طنت أذن أحدكم فليذكر في وليصل على وليقل ذكر الله بخير من ذكر في فهو ضعيف
وقيل صحيح ومنها أصل كل داء البردة ومنها اطلبوا العلم ولو بالصين (قوله متعلبا على هدم كزبان
الصلاح) أي متوركا أي لم يذكر ابن الصلاح كون العزب يكون منه الصحيح والضعيف بل ذكر
ذلك في المشهور والغريب فقط (قوله وعلى ذكوان) بكسر واو رجل وفتح ذال ذكوان وسكون كافه
وهما تبيتان (قوله سليمان التيمي عن أبي جاز) واسمه لاحق بن جند مشهور بكنيته ثقة كالأفاده
في التقریب (قوله ورواه عن أنس جمع غير أبي جاز) أي جمع من التابعين (قوله ثم عنه جماعة)
أي عن أبي جاز جماعة غير سليمان التيمي وقوله هدم جمع جماعة أي عن سليمان التيمي (قوله
بلا واسطة) قال شيخ الإسلام بعد ذلك وهذا الحديث بواسطة أبي جاز اهـ (قوله وهو ما رواه
جمع عن جاز الخ) وهو أي المتواتر وقوله بلا حصر عدد أي بلا حصر في عدد فالإضافة على معنى
في أي أن المتواتر لا يحسد العدد فيه بحسب ما لا يتجاوز فقصدي يتحقق في عشرين وقد يتحقق في
ثلاثين وغير ذلك باعتبار ما يقوم بهم من الأوصاف (قوله ولا صفة مخصوصة) كالعد التقل
تشرط قال في جمع الجوامع وشرحه والاصح أنه لا يشترط فيه أي في المتواتر إسلام في رواه ولا
هدم احتواء بلد عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا وأن تكونهم بلد كان بخبر أهل فسطاطينية
بقتل ملكهم لأن الكثرة مائة من التواطى على الكذب اهـ بحرفه (قوله تحيل العادة وإطاهم
على الكذب) أي أو وقوع الغلط منهم اتفاقا من غير قصدوا بالنظر لقوله يحيل العادة يكون
العدد في طبقة كثيرا وفي أخرى قليلا لاختلاف الصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو ترتب عليه ولا بد
له من مسند أي أمر مدرك بأحدى الخواص الخمس الظاهرة لا ما ثبت بقضية العقل والعرف كإخبار
الفلاسفة بقدم العالم فلا يفيد العلم مع كثرتهم (قوله المزني) بكسر الميم والزاى المشددة نسبة إلى المرة
قوية يدهش كذا في الباب اهـ سري الدين أفندي على النخبة (قوله فدهوى ابن الصلاح عزه)

والمتواتر بشرطه لئلا يفسد العلم المشرور ويؤثر في ضطر البصيرة الإنسان بحيث لا يفرق بين
 دفعه هذا هو المعتد وقيل لا يفسد العلم الا نظر يقال في شرح النسخة وليس شيء ثم أطل في رده
 وما تقدم أنه لا يحصره عدد معين هو الصحيح ومنهم من جئته في أر بعه وقيل في خمسة وقيل في سبعة
 وقيل عشرة قال السوطي وهو الأقرب عندي وقيل في اثني عشر وقيل في أر بعين وقيل في سبعين
 وقيل غير ذلك قال الحافظ ابن حجر وتسل كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأعاد العلم وليس
 بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص انتهى والله أعلم (معنعن) هو ما رواه بلفظ عن دون
 بيان للتحدث أو الاخبار أو السماع كما أشار إليه بقوله (كعن سعيد) و(عن كرم) فاستغنى بالمثال
 عن الحدو واختلوا

أي حرة المتواتر وقوله وغيره معطوف على ابن الصلاح أي ودعوى غيره عدمه أي هدم المتواتر
 ودعوى مبتدأ ممنوع خبره وذكره مالا لكتابه التذكير من المضاق إليه وأولاه باداء وبجارة
 شرح النسخة (فائدة) ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على التفسير المتقدم بعزم وجوده إلا أن
 يدعي ذلك في حديث من كذب على وما ادعاه من العزة ممنوع وكذلك ما ادعاه غيره من العدم لأن
 ذلك نشأ من قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لا بما العادة أن يتواطأ
 على كذب أو يحصل منهم اتفاقا فمن أحسن ما يتقوى به كونه المتواتر موجودا أو وجود كثر في الحديث
 أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرعا وغير بالمطروح عندهم بصحة نسبتها إلى
 مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعدت طرقه تعدا تحيل العادة فواطأهم على الكذب
 إلى آخره لشروط آفاده العلم اليقيني بصحته إلى قائله ومثله ذلك في الكتب المشهورة كثيرا بحرفه
 (قوله والمتواتر بشرطه) المراد بالشرط الاجزاء المحققة له أي الموحدة لما هيته وهي كونه خبر
 جع وكونهم بحيث يؤمن فواطأهم على الكذب وكونه عن محسوس (قوله يفسد العلم الضروري) أي
 الذي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر وذلك لصورته لمن لا ينافي منه النظر كالله
 والصبيان (قوله وقيل غير ذلك) فقيل عشرين وقيل ثلثمائة وبضعة عشر (قوله وليس بلازم أن
 يطرد) أي العلم في غير العدد الذي جئته كل قائل وهو العدد الناقص جماعته ذلك القائل فهذا
 الكلام من تنبيه الدليل وقوله لاحتمال الاختصاص أي اختصاص العدد المعين في كل قول أي
 اختصاصه بهذه المزية وهي آفاده العلم

(الحادي عشر من الأقسام الحديث المعنعن)

أي وما الحق به من الحديث المؤثر تشديد التوثيق الأولى وهو ما فيه ان بالفتح والتشديد نحو ان فلا نا
 قال كذا ومعظم العلماء على التسوية بينهما وقال الحافظ يعقوب بن شيبة في المعنعن بالاتصال وفي
 المؤمن بالارسل عرف ذلك حكم على رواية ابن الزبير عن محمد بن الحنفية عن حماد قال أثبت النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد على السلام بالاتصال وعلى رواية قيس بن سعد بن
 عطاء بن ابي رباح عن ابن الحنفية أن حماد امر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالارسل لكونه
 قال أن حمادا ولم يقل عن حماد وهذا كل قبل محرم الكلام في الصلاة اه من شرح الديلماني
 على هذا المتن وسأني في كلام الشارح التنبيه على ذلك في الفائدة الثانية (قوله دون بيان للتحدث
 أو الاخبار أو السماع) كان الأولى أن يزيد ونحو ذلك أي من قال لنا وذكرنا (قوله عن كرم) أي

في حكم الاستناد للمعنع والذي صحته جهور المحدثين وغيرهم أنه من المتصديقات الإسلامية معتقده من التدليس ويشترط ثبوت ملاقاته من رواه عنه بالنعنة على مذهب السني بخاري وشيخه ابن المديني وغيرهما من أئمة الحديث ومسلم لم يشترط الثاني بل اكتفى بشيخه السماع في عصر واحد وإن لم يثبت في خبر قط أنهم اجتمعوا أو تشافها لكن قال ابن الصلاح في كتابه السمع لم يشر إلى أنهم كثيراً ما يرسلون من عاصره ولم يلقوه فاشترط لقبهما التحمل للنعنة في السماع واشترط ابن السمعاني طول الصحبة بينهما وأبو عمر والداني كونه معروفين بالرواية عسرة والقباسي أن يدركه أدراكينا * وقبل المعنعن من المرسل والمنقطع وإن لم يكن راوياً مدلساً حتى يظهر اتصاله بجمعيته من طريق آخر أنه سمعه منه لأن عن لا تشعر بشئ من أنواع التحمل قال النووي وهذا مردود بإجماع السلف (فائدتان) الأولى قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قد ترد من ولا يراد بها بفتح الكاف والراء كافي شرح الديلماني (قوله في حكم الاستناد للمعنعن) المعنعن ضعف الاستناد فيؤخذ منه أن معنى قولهم حديث معنعن أي معنعن سنده (قوله وغيرهم) يقرأ بالجر عطف على المحدثين أي وجمهور غير المحدثين من الأصوليين والفقهاء كما يؤخذ ذلك من كلام ابن الصلاح (قوله بشرط سلامة معنعنه من التدليس) أي لم يعلم أن به تدليسا وهو أن سنده بالشك فظاهر السلامة منه بحيث إن السلامة تصير راجعة عند التردد (قوله وبشرط ثبوت علاقته الخ) ليس المواد بالقضاء بمجرد الاجتماع بل لابد من سماع منه ولو مرة سواء كان في ذلك الحديث المتنازع فيه أو غيره فيكون في كل ما يرويه عنه مجهولاً على سماعه منه كذا في حواشي النخبة وقال البقاعي ومروا من اشترط اللقاء أن يقرر بالقاء إمكان السماع والافتاء ورد في القصة التي ثبت بها اللقاء ما يدل على عدم السماع لم يثبت بذلك اللقاء أي فانت تراها قال إمكان السماع لا السماع بالفعل اه من حاشية العلامة الصعدي على الانبئة (قوله انهما اجتماعاً وتشافها) معنى اجتماعاً لاقيا ومعنى تشافها تقاطباً أي أنه لابد من معرفة أنهما متعاصران ومعرفة اللقاء لا يشترط تحسناً للظن بالثقة نعم المضمر معرفة عدم اللقاء (قوله السماعي) بفتح السين ويحوز كسرهما (قوله طول الصحبة بينهما) أي بين المعنعن والمعنعن عنه (قوله أن يدركه أدراكينا) أي ظاهراً كان يكون هناك جملة ومثاله أنه (قوله وقبل المعنعن من المرسل والمنقطع) فيكون الحديث المعنعن من أوصاف المتن كالمرسل والمنقطع لأن أوصاف السند فالأحسن أن يقول وقبل المسند أي الحديث المسند للمعنعن ليناسب ظاهر قوله وإن لم يكن راوياً مدلساً وقوله وإن لم يكن راوياً مدلساً يلتزم للواو ليعال بل لتعميم أي سواء وسند راوياً بالتدليس أم لا وحينئذ لا يخرج به واقصر شيخ الإسلام في هذا القيل على المنقطع فيكون عطف الشارح له على المرسل من عطف العام (قوله يظهر اتصاله بجمعيته) أي بسبب مجيئ الحديث إليه سمعه منه من طريق آخر وقوله لأن من تعليل الحكم بأنه منقطع أمر مرسل (قوله بشئ من أنواع التحمل) أي لاسما عا ولا تخديثاً ولا غيرهما (قوله وهذا مردود بإجماع السلف) المشار به هذا القول وهو أن كل ما أتانا منقطع يدل عليه كلام السخاوي فليس المشار له مضمون التعليل والمراد بالسلف من تقدم من علماء الفن وزاد السخاوي على ما هتأبأ فيه من التشديد ما لا يخفى وبليه اشتراط طول الصحبة ومقابله في الطرق الآخر لاكتفاء المعاصرة وجبته المذهب الوسط أي العدل الإقتصار على اللقاء كونه العلامة العلوي في حاشيته ومعنى ذلك أن السخاوي قال وهذا أي اشتراط

بيان حكم اتصال أو انقطاع بل قد كثر منه شواهد أدركها أم لا نقتدر بحذف أى عن قصة فلان أو شأنه ونحو ذلك مثاله مارواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه قال حدثنا أبو بكر بن هباش قال حدثنا أبو اسحق عن ابن الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه فلم يرد أبو اسحق بقوله عن أبي الأحوص أنه أخبر بذلك وإن كان قد لقبه وسمع منه لأنه يستحيل أن يكون أخبر به لدقته وإنما أراد نقل ذلك بتقدير مضاف محذوف كما تقرر * الثانية ذهب جمهور العلماء ومنهم مالك كما حكاه في التمهيد عنهم إلى التسوية بين الرواية بالنعنة وبين الرواية بلفظ أن فلا نأقل كذا ولا اعتبار بالحروف والالفاظ أغاها باللقاء والمجاسة والسماع والمثاهدة مع السلامة من التدليس وقال البردجي أنه

اتصال المعنعن والافراط بمجيئه من طريق آخر مردود بإجماع السلف لأن فيه من التشديد مالا يخفى وبلى هذا القول في التشديد اشتراط طول الصحبة ومقابل هذا القول في الطرف الآخر هو التفريط الاكتفاء في الاشتراط بالمعاصرة وحينئذ فالذهب الوسط الذي بين الافراط والتفريط الاقتصار في الاشتراط على القاء قوله بيان حكم اتصال أو انقطاع إضافة حكمنا بعده للبيان مراد به المحكوم به (قوله سواء أدركها أم لا) أى أدركها المعنعن أو لم يدركها (قوله أى عن قصة فلان أو شأنه أو نحو ذلك) هذه الالفاظ معناها واحد فتقدير واحد منها يكفي لأن المراد منها واحد وقوله أو نحو ذلك كمال فلان (قوله عن أبيه) أى الذى هو أبو خيثمة واقطعه حدثنا أبو بكر بن هباش (قوله هباش) بفتح العين وتشديد الباء (قوله عن أبي الأحوص) هو بإطاء المهملة أى عن شأنه أو قصته أو حاله وهو حرف بن مالك (قوله لأنه يستحيل الخ) أنت خير بأنه لا تعين الاستحالة لجواز أن يكون حدثه بذلك وهو مشرف على الموت وأطلق القتل على سببه وهو الجرح (قوله كما حكاه في التمهيد عنهم) التمهيد مخرج لابن عبد البر على الموطأ وعبارة شيخ الإسلام في شرح اللفية كما نقله عنهم ابن عبد البر في تمهيد انتهت فعمل منه أن فاعل حكى ضمير مستتر فيه يرجع لابن عبد البر (قوله بلفظ أن فلانا) أى بالفتح والتشديد كما قاله شيخ الإسلام الأن بن عن وأن فرقا في الاستعمال لأن من قد يكون في جميع السند وأن لا تكون إلا في بعضه (قوله ولا اعتبار بالحروف والالفاظ) أى وحكى ابن عبد البر أنه لا اعتبار بالحروف والالفاظ وحفظ الالفاظ على الحروف تفسير بالحروف هى الالفاظ أى حكى عن جمهور العلماء أنه لا اعتبار بالحروف والالفاظ فحكى عنهم شيئين التسوية بين من وإن وأنه لا عبرة بالحروف والالفاظ (قوله والمجاسة) أى بحسب الغالب لأن الغالب أن الذى يكون معهما قوله والسماع أى بناء على ما تقدم من أن المراد باللقاء السماع ولو مرة فيكون العطف للتفسير (قوله البردجي) قال شيخ الإسلام في شرح اللفية بفتح الموحدة أكثر من كسرها وبالذال المهملة نسبة لبردج قرية من قرى طوس وطوس هى بلد الغزالي رحمه الله قال العلامة العدوى المصعدي فى حاشيته على شرح اللفية العزالي نسبة لغزلة قرية من قرى طوس فهو بالتخفيف وأخطأ الناس فى تشديد هاءه لما ذكره المصباح تخلص بعض ذرية الإمام وقال بعض شراح الشفاء بخفف ويشدد فقبل نسب لغزلة قرية من قرى طوس أو العزلة بنت كعب الأخبار وقبل كان والده غزا يعزل الصووى ويبيع بطوس فقبل سواه الغزل لأنه نسب للعرفه وصوابه فعال وقيل هذا على لغة خوارزم لأنهم يزدلون باء النسب فى تلك العطف فيقولون عطاري وقيل من باش الحرفة بنفسه فعال على صورة المبالغة وإن لم يباشرها

محمول على الانقطاع حتى يبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى قال ابن حنبل الخبر ولا يثبت
لهذا الإجماعهم على أن الاسناد هو المتصل بالصحابي سواء قال قسبه قال أو أن أو عن أو سمعت ومن
ثم قال العراقي الصواب أن ادرك ما رواه من قصة وأن لم يعلم أنه شاهد هابط شرط السلامة من
التدليس بحكم الحديث بالوصول سواء رواه قال أو عن أو أن أو بذك أو فعل أو نحوها ومن لم يدرك
ذلك صحابيا كان أو تابعيا فهو مرسل صحابي أو تابعي أو منقطع أن لم يستند لمن رواه عنه والافتصال
سواء روى عن أو غير حافظه قاعدة يعمل بها (ومعهم ما فيه وأولهم) بالجزم أي لم يسم ذلك الراوي
ورجلا أو امرأة في الحديث وفي الاسناد وقاعدة معرفة المجهول

يل نسب إلى من يشرافه فهو قال يباهل نسب غرقا بين المباشر وغيره ومنه أبو اسحق الزجاج وأبو
القاسم الزجاسي (قوله محمول على الانقطاع حتى يبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى)
أي حتى يظهر وصف وصل ما رواه أي وصل مستنده بالسماع (قوله أو تابعيا) كان الأولى أن يقول أو
غيرهما إذ يمكن أن أنما لا يدرك القصة ولا يرى النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحاب أو تابعي
(قوله فهو مرسل صحابي الخ) انظر إلى الرابط بين المبتدأ والخبر الذي هو قوله فهو مرسل لأنه يحتاج
لرابط فإن قيل أن قوله قد رسل بكسر السين ويبدل منه ما بعده قلنا لا يناسبه (قوله أو منقطع)
وحينئذ فالرابط محذوف والتقدير فهو مرسل بمعنى كونه مرسل صحابي أو تابعي أنه حذف كل واحد منهما
الصحابي (قوله أو منقطع) أي أن لم يكن صحابيا ولا تابعيا وهو معطوف على مرسل بعد تقدير أو غيرهما
بعد قوله أو تابعيا لأن المنقطع من جهة الغير فهو المدخل (قوله أن لم يستند) شرط فيجاء كراي فهو
مرسل صحابي أو تابعي أن لم يستند أو منقطع أن لم يستند أي فإذا قال الصحابي أو التابعي أن همارا
بالنبي صلى الله عليه وسلم في المثال المذكور وهو عدم ادراك القصة بكون ذلك مرسل حذف كل من
الصحابي أو التابعي الصحابي فالمرسل عنه همارا ولم يستند الحديث إلى همارا وما لو استند إلى همارا
بأن قال كل واحد منهما قال همارا وعن همارا قال أثبت النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يصح له الاتصال
ولا يفتقر ظهور ذلك الشرط في قوله مرسل ولا يظهر في قوله أو منقطع لأنه يقتضي أن تابع التابعي كما كانت
إذا قال همارا أثبت النبي صلى الله عليه وسلم الخ يكون ذلك متصلا وليس كذلك لأنه لم يدرك همارا هناك
واسطة بينه وبينه تحقيقا

(الثاني عشر من أقسام الحديث المجهول)

(قوله في الحديث) أي لم يسم في نفس الحديث أي لم يعين فيه كأن يقول قال رجل رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقوله رجل مبهم في الحديث لافي السند الذي هو فلان من فلان من فلان الخ ومن المبهم
في الحديث ما رواه الشيخان أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها في الحوض وقوله
أوفى الاسناد معطوف على الحديث أي وفي اسناده قال عوض عن الضمير وعبارة المحوى وأما المبهم
ذكره في الحديث فكحديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
غسلها من حوض قال خذني فرصة من مسك قطهري بها فهذه المرأة المبهمة أسماها اسماء بنت مشكل
وهو الصحيح لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في مسلم وشكل ففتح المعجمة والكاف وقيل
يسكون الكاف ذكر ذلك السيوطي في التريب وقيل هي بنت يزيد بن السكن الانصاري وقال
النووي في مبهجاته يحتمل أن تكون القصة حوت الجيران في مجلس أو مجلسين والفرصة بكسر
في رواية

وَرَوَى الْجَاهِلَةُ لَا سِيَّمَا الْجَاهِلَةُ الَّتِي رَوَتْ فِيهَا الْحَدِيثَ حَيْثُ يَكُونُ الْأَجْهَامُ فِي الْأَسْنَادِ وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ
 الطَّبِيبَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَمَثَلِ ذَلِكَ مَارَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثٍ عَائِشَةَ أَنَّ أَمْرَأَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غَسْلِهَا فِي الْخَيْضِ قَالَ خَذِي فَرَسَةً مِنْ مَسَكٍ فَطَهَّرِي بِهَا الْحَدِيثَ فَهَذِهِ الْمَرْأَةُ هِيَ
 أَسْمَاءُ كَافِي رَوَايَةِ مَسَكٍ وَفِي نَسَبِهَا خِلَافٌ قَبِيلٌ بَنَتْ بَنِي دَاوُدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّ وَقِيلَ بَنَتْ شَكْلًا وَهُوَ
 الَّذِي فِي مَسَكٍ قَالَ الْحَرَاثِيُّ وَهُوَ الصَّوَابُ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَبَاهِجِهِ يَعْتَمِدُ أَنَّ الْقِصَّةَ جَرَتْ مِنْ أَمْرَأَتَيْنِ
 فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجْلِسَيْنِ وَمِنْ الْمُبْهَمِ ابْنُ فُلَانٍ غَيْرُ مَسَكٍ مِثْلَهُ مَارَوَاهُ

الْفَلَّاحُ طَعْنٌ مِنْ صَوَفٍ أَوْ خَرَفَةٌ وَقَوْلُهُ مِنْ مَسَكٍ ظَاهِرٌ أَنَّ الْقِرْصَةَ مِنْهُ وَعَلَيْهِ الْمَذْهَبُ وَقَوْلُ الْفَقْهَاءِ
 وَحَكِي أَبُو دَاوُدَ فِي رَوَايَةٍ عَنْ بَعْضِهِمْ قِرْصَةً بِالْقَافِ وَالصَّادُ الْمُهْمَلَةُ أَيْ شَيْءٌ يَسِيرُ أَمْثَلُ الْقِرْصَةِ بِطَرَفِ
 الْأَصْبَعَيْنِ وَحَكِي بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ قُيَيْبَةَ قِرْصَةً بِالْقَافِ الْمَقْتُوْحَةُ وَالصَّادُ الْمَعْجَمَةُ مِنَ الْقِرْصِ وَهُوَ
 الْقَطْعُ وَفِي رَوَايَةٍ مَسَكَةٌ أَيْ مَطْبِيعَةٌ بِالْمَسَكِ يُشَبَّحُ بِهَا أَثَرُ الدَّمِ فَيَحْصُلُ مِنْهُ التَّطْيِبُ وَالتَّنَشِيفُ أَتَى
 بِصَوْفِهِ رَوَاهُ بِكسر القاءِ حَكِي ابْنُ سِيدَةَ تَنَبُّهُهَا وَقَوْلُهُ قِرْصَةً أَيْ بَقِيعَةُ الْقَافِ بِهِ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ
 وَمِنْ أَمَثَلِ ذَلِكَ مَارَوَاهُ الشَّيْخَانُ أَيْ مِنْ أَمَثَلِ الْمُبْهَمِ فِي الْحَدِيثِ لَا فِي السَّنَدِ وَمِثَالُ الْمُبْهَمِ فِي الْأَسْنَادِ
 كَسَفِيَانٍ عَنْ رَجُلٍ كَافِي الْجَوْفَى وَامَّا الشَّارِحُ فَلَمْ يَجْعَلِ الْمُبْهَمَ فِي الْأَسْنَادِ الْأَيْ مِثَالِ الْعَمَلِ (قَوْلُهُ زَوَالُ
 الْجَاهِلَةِ) أَيْ الْجَهْلُ (قَوْلُهُ فِي الْأَسْنَادِ) أَيْ الْأَبِي الْمَتْنِ وَخِلَاصَتُهُ أَنَّ الْأَجْهَامَ إِذَا كَانَ فِي السَّنَدِ الَّذِي هُوَ
 الرَّجُلُ فَإِنَّ الْحَدِيثَ يَرُدُّ وَامَّا إِذَا كَانَ فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ لَا يَرُدُّ ٥ فَإِنَّ قَوْلَ فَائِدَةٍ فِي زَوَالِ الْجَاهِلَةِ
 الَّتِي فِي الْمَتْنِ أَيْ الْحَدِيثِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَيْهَا قُلْتُ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ أَوَّلِي مِنَ الْجَهْلِ بِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِالشَّيْءِ
 الْوَاحِدِ حِكْمَانِ مَخْتَلِفَانِ وَمِنْ تَبْيِينِ الْمُبْهَمِ نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا هِيَ الْأَخْرَفُ فَيَصَادُ إِلَى النَّسْخِ فَهَضَمَ
 ١٥ مِنْ حَاشِيَةِ الْعَلَامَةِ الْعُدْوِيُّ عَلَى شَيْخِ الْأَسْلَامِ (قَوْلُهُ وَغَيْرُهُ) أَيْ غَيْرَ الطَّبِيبِ كَعَبْدِ الْغَفِيِّ ابْنِ
 سَعِيدٍ (قَوْلُهُ مَارَوَاهُ الشَّيْخَانُ) لِقَوْلِ الْبُخَارِيِّ بِعَدَدٍ كَرَأْسِ السَّنَدِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَمْرَأَةَ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غَسْلِهَا مِنَ الْخَيْضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ فَقَالَ خَذِي فَرَسَةً مِنْ مَسَكٍ فَطَهَّرِي بِهَا
 تَعَالَتْ كَيْفَ أَنْظَرَهَا قَالَ تَطَهَّرِي بِهَا قَالَتْ كَيْفَ قَالَ سَبَّحَانَ اللَّهَ تَطَهَّرِي بِهَا فَاجْنُبْنَاهَا إِلَى قَوْلَاتِ
 تَبَيَّنَ بِهَا أَثَرُ الدَّمِ ١٥ وَقَوْلُهُ بِعَدَدٍ كَرَأْسِ السَّنَدِ لِقَوْلِ السَّيِّدِ النَّجَّاشِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ
 بْنِ سَفِينَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَمْرَأَةَ الْخَزْجِ وَقَوْلُهُ تَبَيَّنَ بِهَا أَثَرُ الدَّمِ قَالَ ابْنُ أَبِي جَرَّةٍ وَنَفْسُهُ ذَلِكَ ثَلَاثًا
 بِأَلْفَةٍ فِي التَّنْظِيفِ وَفِي الْمُدْخَلِ لِبْنِ الْحَاجِّ الْمَالِكِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ أَنَّ كَانَ ذَلِكَ يَحْرُلُ
 نَهْوَةً لِجَمَاعٍ مِنَ الْمَرْأَةِ فَلَا تَفْعَلُ وَالْأَفْحَسُ لِأَنَّ الطَّبِيبَ مِنَ السَّنَةِ كَزَيْدٍ سَيْدِي عَلَى الْأَجْهَوِيِّ
 مَعْرُوحَةٍ عَلَى الْمُخْتَصَرِّ فِي بَابِ الْخَيْضِ قَالَ فِي قِتْعِ الْبَارِي وَفِيهِ اسْتِغْبَابُ الْكُنَايَاتِ فِيمَا تَعَلَّقَ بِالْعَوْرَانِ
 فِيهِ الْأَكْتِفَاءُ بِالتَّعْرِضِ وَالْإِشَارَةُ فِي الْأُمُورِ الْمُسْتَهْجَنَةِ وَانْمَا كَرَّرَهُ مَعَ كَوْنِهَا مِنْ تَقْهِمِهِ أَوَّلًا لِأَنَّ
 الْجَوَابَ يَتَوَخَّضُ مِنَ الْأَهْرَاضِ بِوَجْهِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَوَضَّئِي أَيْ فِي الْحَمْلِ الَّذِي يَسْتَحْيِي عِنْدَ مَوَاجَهَةِ الْمَرْأَةِ
 التَّصَرُّعُ بِهِ فَكَتَبْنِي بِأَسَانِ الْحَالِ عَنْ لِسَانِ الْمَقَالِ ١٥ وَقَوْلُهُ تَوَضَّئِي هُوَ رَوَايَةُ كَطَهَّرِي (قَوْلُهُ فَرَسَةً)
 مِثْلُ سِدْرَةِ طَعْنٍ أَوْ خَرَفَةٌ صَوَفٍ بِأَيْ قَالَتْ فَرَسَتْ الشَّيْءَ إِذَا قَطَعْتَهُ ١٥ مِنْ حَاشِيَةِ الْعُدْوِيِّ وَقَوْلُهُ
 مِثْلُ سِدْرَةٍ لَكِنْ حَكِي ابْنُ سِيدَةَ تَنَبُّهُهَا قِرَاسًا كَنَتْ فَصَادَ مَهْمَلَةٌ خَرَفَةٌ مِنْ صَوَفٍ أَوْ قَطْنٍ أَوْ جِلْدَةٍ عَلَيْهَا
 صَوَفٌ (قَوْلُهُ وَفِي نَسَبِهَا) أَيْ نَسَبُهَا أَيْ فِي بَيَانِ نَسَبِهَا أَيْ بَيَانِ مَنْ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ وَمِنْ الْمُبْهَمِ) ابْنُ
 الْأَخِ) جَبَلَةٌ مَذْكُورَةٌ الشَّارِحُ مِنَ الْأَمَثَلِ سَبْعَةٌ مِنْهَا الْمَثَالُ الْمُتَقَدِّمُ قَالَ الدِّمِطْرِي فِي شَرْحِهِ

أصحاب السنن الأربعة من حديث يزيد بن شيبان قال أنا ابن مريم الانصاري ونحن نعرضه فقال
 انه رسول رسول الله اليكم يقول لكم فقوا على مساجدكم الحديث ومريم بكسر الميم فواسم كنهه قوله
 مفتوحة فعين مهملة قيل في اسمه يزيد وقيل زيد وقيل عبد الله ومن ذلك هم فلان مثاله ما رواه
 النسائي من رواية علي بن يحيى بن خلاد عن ابيه عن عمه بدرى في حديث المسيء صلاته العم
 المبهمة رفاعه بن نافع كاسمي في ابي داود ومن ذلك هم فلان مثاله ما رواه النسائي ايضا من رواية
 حصين بن محسن عن حمته انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم لها حاجة الحديث اسم حمته أسماء
 ومن ذلك زوجة فلان مثاله حديث الصحيح جاءت امرأة رفاعه القرظي قيل هي نسيمة بالتكبير
 وقيل بالتصغير وقيل هي سبيعة ومن ذلك زوج فلانة حديث سبيعة الاسلمية انها ولدت بعد وفاة
 زوجها بليال هو سعيد بن خولة من ذلك ابن ام فلان كقول ام هاني زعم ابن ابي انه قاتل رجلا اسمه
 ابن امها هو شقيقها علي كاهو مسمى في رواية الموطأ وكان ام مكنون هو عبد الله بن زائدة او
 هو بن قيس ورجع البخاري وابن حبان الاول (وملأ) أي حديث (قلت رجلاه) أي

المنن وقد يأتي الإجماع في المتن كرايت النبي صلى الله عليه وسلم ورجل آخر زعمنا ناقته ويعرف
 المبهمة بعينه مصر حاب في بعض طرقه ١٠ بحروفه (قوله أصحاب السنن الأربعة) المراد بهم ما هذا
 البخاري ومسلم وهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله قال أنا) فاهل قال ضمير يرجع الى
 يزيد أي قال يزيد أنا ابن مريم (قوله رسول رسول الله اليكم) يشكر رسول وأولها عاصي لثانيها
 (قوله فقوا على مساجدكم الحديث) أنظر تمامه في السنن الأربعة (قوله كاسمي في ابي داود) أي عين
 فيه (قوله حصين بن محسن) حصين بضم الحاء المهملة وفتح الصاد معغرو وحصن بكسر الميم وسكون
 الحاء المهملة وفتح الصاد (قوله سبيعة) بضم السين وقوله حديث الصحيح إلى الصحيح الجنس
 فانه مدكور في الصحيحين كاذ كره في شرح المنهج وعبارته فيه خبر الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها
 جاءت امرأة رفاعه القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطلقني فبت طلاق
 فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فقال أريدن أن ترجعي الى رفاعه لا
 حتى تدوني عسيلته ويدوق عسيلته ١١ ثم قال بعد ذكر هذا الحديث والمراد به عند القويين
 اللذة الحاصلة بالوطء عند الشاق وجهور الفقهاء الوطء فيه اكتفاء بالظنة سمي بذلك
 تشبيها بالعسل يجامع اللذة ١٢ قال الحلبي في حاشيته عليه قوله وانما معه مثل هدية الثوب أي
 لا يتشتر كاتشار رفاعه وبهذا يدفع ما يقال الذي لا انتشاره كيف تدوق عسيلته ويدوق عسيلتها
 أي بأن يطلقها وتزوج من تدوق عسيلته ١٣ فيكون الضمير طائفة على الزوج من حيث هو
 والز يرمكبر كمبر (قوله سبيعة) بضم السين معغروا وخولة بفتح الخاء (قوله أم هاني) بضم الهاء
 في آخره وزعم ابن أي قال ابن أي فليس زعم هنا مطية الكذب (قوله قاتل رجلا) هو زوج
 لها هو أبو سفيان أسلم عام فتح مكة أي قال أنا قاتله حين فتحت مكة وأجرته بالقصر أي آمنته فقال لما
 النبي صلى الله عليه وسلم قد أجزنا من أجزت يا أم هاني وكان ذلك قبل اسلامه (قوله ابن امها) هو
 شقيقها أي أخوها شقيقها والجملة مستأنفة استئنافية أي في جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى وعلى
 كرم الله وجهه هو ابن أبي طالب

رجال اسناد (علا) أى عرف عندهم بأنه العالى وقسموه خمسة أقسام * الاول اتنازه الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند آخر يرويه ذلك الحديث بعينه بلعدو كثير وهذا هو الصلوا المطلق فان صح سنده كان الغاية القصوى فاما اذا كان مع ضعف فلا تنفك الى هذا العلو سيما كان فيه كذاب * ثانيا أن ينتهى الى امام من أئمة الحديث ذى صفة عليه كال حفظ وضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المستحبة للترجيح كشعبة ومالك والثوري والشافعي والبخاري ومسلم وغيرهم وهذا هو العلو النسبي * ثالثا وهو نسبي أيضا العلو المقيد بالنسبة الى رواية الصحاحين مثلا والسنن الاربع اذ الراوى لورى حديثا من طريق كتاب من الستة لوقع أنزل مما لورواه من غير طريقها وقد يكون عاليا مطلقا أيضا كحديث ابن مسعود وهو قويا يوم كلم الله موسى كان عليه جبهة صوف الحديث فلو رواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى مما لورواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف فهذا مع كونه عالا ونسبيا مطلقا اذ لا يقع هذا الحديث اليوم أعلى من روايته من هذا الطريق وسى ابن دقيق العبد هذا القسم

(الثالث عشر والرابع عشر منها معرفة العالى والتنازل من الاسناد)

وقد ذكر الاول بقوله وكل ما أى وكل اسناد قلت بفتح اللام المتدرة رجاله عن النبي صلى الله عليه وسلم هلا أى ارتفع القرب منه عليه الصلاة والسلام والثاني ضده أى ضد العالى وهو كثرة رجال ذلك السند الذى قد نزل بعده عنه صلى الله عليه وسلم ادهم شرح المياطى على هذا المتن وبه تعلم أن المنقسم للعالى والتنازل الاسناد ومثله عبارة شيخ الاسلام حيث قال العالى لازل من السند وما مهمما مما باتى اهتقول الشارح الزرقانى وكل ما أى حديث غير ظاهر وكان حق التعبير الموافق للاسلاخ أن يقول وكل سند الا أن يقال وكل حديث أى من حيث سنده تأمل (قوله رجال اسناده) الاضافة بيانية أى رجال هي اسناده فان الرجال والاسناد بمعنى واحد (قوله علا) أى عرف فسرته بالفعل المبني للمجهول وكان الاولى تفسيره بالفعل المبني للفاعل بان يقول أى ارتفع كاصنع غيره (قوله بانه العالى) أى العالى سنده أو العالى من حيث السند (قوله وقسموه) خمسة أقسام (الخ) فالحاصل أن كاد من ابن الصلاح وان طاهر يقول بانها خمسة واتفقا على ماهية الاول والثاني واختلفا في ماهية الثلاثة الباقية وترجع الثلاثة الاول منها الى علوم صافية وهوقلة العدد والاختيران الى علوم صفة في الراوى أو شبيهه وحاصل الخمسة اما علو اسناد القرب من رسول الله أو القرب من امام أو القرب الى كذاب من الكتب الحديثية أو علو قدم وفاة أو قدم سماع والقسم الاول يسمى علوا مطلقا لعدم تقييده بقيد من امام أو كتاب (قوله فان صح سنده) أى قوى فيشمل الصحيح والحسن وقوله كان الغاية القصوى أى فى الفضل (قوله العلو النسبي) منصوب للنسبة أى انه علو بالنسبة الى امام من أئمة الحديث ذى صفة عليه من حفظ وفقه وضبط (قوله اذ لوروى) هذا لتعليل لكونه نسبا وقوله من الستة كالترمذى وقوله من غير طريقها كجزء ابن عرفة وكان المناسب قلب العبارة ليكون المعلل هو العلوبان يقول من غير طريق كتاب من الستة لوقع أنزل مما لورواه من طريقها (قوله مطلقا أيضا) أى غير مقيد بنسبة للكتب الستة أو غيرها (قوله جبهة صوف الحديث) تمامه وتعلان من جلد حار ميت وفى بعض الاخبار غير مدبوغ (قوله فلورواه الراوى من جزء ابن عرفة عن خلف بن خليفة يكون أعلى مما لورواه من طريق الترمذى عن علي بن حجر عن خلف) مثلا لورواه من

هلوا التزويل لأنه يكون نازلاً بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم وإليها بالنسبة للكتاب المأخوذ عنه وفي هذا القسم تقع الموافقات والابدال والمعاوأة والمصافحة فالموافقة الوضوء إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه مثله حديث رواه البخاري عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن جسد من أنس مرقوما كتاب الله القصاص فاذا رواه الراوي من جزء الأنصاري تقع موافقه البخاري في شيعته مع هلودرجته وكحديث يرويه البخاري عن قتيبة بن مالك قال رواه راو من طريقه كان بينه وبين قتيبة ثمانية ولوروي ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج كان بينه وبين قتيبة سبعة والبذل الوصول إلى شيخ شيعته كذلك كان يقع للراوي ذلك الأسناد بعينه من طريق آخر إلى القضيبي عن مالك فيكون القضيبي بدلا فيه عن قتيبة ومن أمثله حديث ابن مسعود السابق قال الحافظ ابن حجر وأكثر ما يتبررون الموافقة والبذل إذا جازنا العلوية أو فاسمها واقع بدونه وقوه لشيعته العراق والمساواة استواء عدد الأسناد من الراوي إلى آخر الأسناد بأن يكون بين الخرج وبين النبي صلى الله عليه وسلم في المرفوع أو الصعابي أو من قبله في غيره إلى شيخ أحد الستة مثلا كما بين أحد الستة جزم العراقي وغيره بأن المساواة مفقودة الآن إلا بأن يكون عدة ما بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم عدة ما بين الأئمة الستة وبين النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرح النخبة فيكون مساواة قطع النظر عن ملاحظة ذلك الأسناد الخاص انتهى ووقع للعراق من ذلك حديث فإن النسائي يروي حديثه في النبي عن تكاح المتعة وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عشرة ورواه العراقي من طريق غير النسائي ووقع له أن شيخه فيه ساواه وكانه هو في النسائي وصافحه

طريق الترمذي وقع بيننا وبين خلف تسعة فاذا رويناه من جزء ابن حرفة وقع بيننا وبينه سبعة بعلودرجتين فهذا مع كونه علوا بالنسبة فهو أيضا علوا مطلق أي بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكن للحديث سند أعلى منه (قوله هلوا التزويل) المراد بالتزويل النزول (قوله وفي هذا القسم) أي القسم الثالث (قوله والمساواة والمصافحة) لا يخفى أنه ليس فيها علوا بالنسبة للكتب الستة كما هو موضوع المسئلة (قوله مع هلودرجته) أي لا يقال له موافقة إلا مع العلوية أو مع الذين أو أمكن أو التساري كذلك فلا يقال له موافقة ولا بدل وإضافة درجة إلى الضمير على معنى في أي درجة فيه أي السند (قوله أو الصعابي) أي في الموقوف وقوله أو من قبله أي في المقطوع في التابى أو من دون التابى وقوله أو غيره أي المرفوع إلى شيخ أحد الستة أي شيخ واحد من الستة كان يكون البخاري أخذ عن أصبغ وهو أخذ عن ابن وهب وهو أخذ عن مالك وهو أخذ عن نافع وهو أخذ عن ابن عمر فأنت بالخروج إذا رويت ما أن يكون بينك وبين النبي صلى الله عليه وسلم كما بين البخاري وبين النبي أو بأن يكون بينك وبين ابن عمر كما بين البخاري وابن عمر أو يكون بينك وبين نافع كما بين البخاري ونافع أو يكون بينك وبين مالك كما بين البخاري ومالك أو يكون بينك وبين ابن وهب كما بين البخاري وابن وهب أو تكون أخذاً عن أصبغ كما أخذ البخاري عن أصبغ حتى حصل ثمة من ذلك فيقال لك مساواة البخاري إلى أنها لا توجد كما هو ظاهر فظهر أن مصدق من قبله بالنسبة لما قلنا نافع ومالك وابن وهب وأصبغ وظهر أن الغاية داخله وتقدير العبارة أو من قبله في حال كونك منتهياً إلى شيخ أحد الستة أو من حاشية العلامة العدوي على شرح الألفية لشيخ الإسلام (قوله كما بين أحد الستة) أي والمصافحة

والصحة لا يسوغ مع تجميع حذف المصنف على الوجه المبرور ولا صيبه مصداقاً فيجب عليه
العادة أن المتلافيين بصافهان * الرابع من أقسام العلوق تقدم وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راو
آخر عن ذلك الشيخ مثاله من مع سنن أبي داود على الزكى عبد العظيم أعلى ممن سمعه على النجيب
الحراى ومن سمعه على النجيب أعلى ممن سمعه على ابن خطيب المزى والغزبان البزارى وان
اشتركا الأربعة في روايته من شيخ واحد هو ابن طبرزد لتقدم وفاة الزكى على النجيب ووفاته النجيب
على من بعده ثم هذا من العلوق المقاد من تقدم الوفاة مع الالتفات لنسبة شيخ إلى شيخ فأما العلوق
المقاد من مجرد تقدم وفاة الشيخ لا مع الالتفات لشيخ آخر فقد اختلف في وقته فقيل يكون لخمس
سنة مضت بعد وفاته وقيل ثلاثين سنة * خامس الأقسام من علوق الاسناد تقدم السماع لأحد
رواته بالنسبة كراوى خراشكة في السماع من شبيبته أولاً وسمع من رفيق شيخه فالأول أعلى وان
تقدمت وفاة الشيخ (وضده) أى ضده ما قلت رجاله وهو ما كثرت رجاله هو (ذاك الذى قد نزل) أى هو
المعروف عندهم بالنازل وأقسامه خمسة أيضاً فان كل قسم من أقسام العلوق يقابلها قسم من أقسام
النزول كما قاله ابن الصلاح خلافاً لزم أن العلوق يقع غير تابع للنزول * فائدتان * الأولى
الاسناد خصيصية فاضلة من خصائص هذه الأمة

و بين أحد من ذكر من العدد كاذ كره شيخ الاسلام في شرح الاقنية (قوله والمصافحة) موجودة في
المساواة بين المتلافيين أى الذين يريد أحدهما الأخذ من الآخر قال المصنف ومثلت بالكتب
الستة لأن الغالب على المخرجين استعمال ذلك بالنسبة اليهم فقط وقد استعمله الظاهري وغيره
بالنسبة الى مسند أحد ولا مشاحة في ذلك انتهى من حاشية العلامة العلوى على شرح الاقنية (قوله
على الوجه المشروح أولاً) يعنى في المساواة في العدد وكان يكون بين تلميذ النسائي والرسول اثنا عشر
ويتناوبونه كذلك مع عدم ملاحظة الاسناد الخاص اهـ من بعض حواشى النسخة (قوله على ابن
خطيب المزى والغزبان) لم يبين من تقدمت وفاته منهما على الآخر أو انهما ماتا معا وله إنبث
عنده شئ من ذلك أو أن قصده التمثيل وقد حصل بما ذكر (قوله طبرزد) قال العلامة العلوى
وجئت في خطب بعض الشيوخ أنه بالذال المعجمة في آخره انتهى وهو صحيح في المختار في باب الذال
طبرزد قال الاصمعى سكر طبرزد وطبرزل وطبرذن ثلاث لغات معرب انتهى (قوله مع الالتفات) أى
النظر (قوله لنسبة شيخ الى شيخ) أى من حيث وفاته كما تقدم من تقدم وفاة الزكى عبد العظيم على
وفاته النجيب الحراى (قوله فقد اختلف في وقته) أى العلوق قد أشار لذلك خلاى بقوله فقيل الخ
وقوله يكون أى العلوى يتحقق كما هو ظاهر وذلك لأنه ليس المراد أن وقت العلوى يكون عند ذكر الوقت
الذى هو انتهاء الخمسين بل المراد أن وقت العلوى هو انتهاء الخمسين وبأنهما تقرر أن اللام عفى عند
(قوله وان تقدمت وفاة الشيخ) هو غير مناسب والذى في عبارة شيخ الاسلام وان تقدمت وفاة
الثاني انتهى أى التلميذ الثاني (قوله خصيصية) أى الطريقة التى هى الرجال من حيث الأخذ منها
أو الأخذ عنها حالة مختصة بهذه الأمة وقوله فاضلة أى شريفة زادا حاوى بعد قوله خصيصية
وسنة بالغة من السنن المؤكدة وقد رويتنا من طريق أبي العباس قال سمعت محمد بن حاتم بن المظفر
يقول ان الله قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالاسناد وليس لأحد من الامم كلها قدمها
وحديثها اسناداً أعماه وحقق من أيديهم وقد خلطوا بكتبهم أخباراً وهم فليس عندهم تمييز بين ما نزل

قال ابن المبارك الاسناد من الذين يروون الاسناد لقائل من شاء ما شاء وقال ايضا مثل الذي يطلب امره
دبسه بلا اسناد كئيل الذي يرتقي السطح بلا سلم وقال الثوري في الاسناد سلاح المؤمن فاذا لم يكن
مع سلاح فبأى شئ يقاقل * الثانية * طلب العلوي في السند أو قدم سماع الراوي أو وفاته سنة
عن السلف قال محمد بن أسلم الطوسي قرب الاسناد قرب أو قال قربته إلى الله عز وجل وقال الحاكم
ان طلب العلوية صحيحة محتاجة في ذلك بخبر أنس في جمعيه ضمام بن ثعلبة إلى النبي صلى الله عليه
وسلم ليسمع منه مشافهة

من التوراة والانجيل وبين ما الحقوه بكتبهم من الاخبار التي أخذوها عن غير الثقات وهذه الامهات
نص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والامانة عن مثله حتى تنهاى اخبارهم
ثم يحثون أشد البحث حتى يعرفوا الاحتفظ والاحتفظ والاضبط والاضبط والاطول مجالسة فمن فوقه
عن كان أول مجالسة ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل وقد
يضبطون حروفه وبعده عندها فمن أفضل نعم الله على هذه الامه وقال أبو حاتم الرازي لم يكن في
أمة من الامم منذ خلق الله ادم أماء يحفظون آثار الرسل الا هذه الامه انتهى من حاشية العلامة
العدوي على شيخ الاسلام (قوله قال ابن المبارك الخ) في قوة الاستدلال على ما قبله وقوله الاسناد من
الذين أى من العمل بالدين أى الاحكام أو أراد بالدين التدين (قوله ولولا الاسناد) أى ولولا طلب
الاسناد (قوله مثل) أى صفة (قوله يطلب امره دينه) أى امره اهوديته وقوله بلا اسناد أى يطلب
معرفة دينه بلا شيوخ يأخذونه عنهم أو أراد بالامر المعرفة فالأضافة حقيقة (قوله كئيل الذي الخ)
فحاصله ان الذين يصعب الوصول كالسطح الذي شأنه صعوبة الوصول وقوله بلا سلم أى فالاسناد
كالسلم (قوله سلاح المؤمن) فيه ما في زيد أسد مجاهد ومقرر مشهور (قوله فبأى شئ يقاقل) أى فيقاقل
بأى شئ أى يبلغ العلم للناس بسبب أى شئ لان تبليغ العلم بالاخذ عن الرجال فاذا فقد فكيف
يتأتى تبليغ في العبارة استعارة ويصح اجراء هذا الكلام على حقيقته أى وبقياسه يقال هنا
قتدر وقال أبو بكر محمد بن أحمد بلقي أن الله خص هذه الامه بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها وهي
الاسناد والانساب والاعراب (قوله أو قدم سماع الخ) معطوف على السند أى العلوي من جهة
السند أو من جهة قدم سماع الراوي وطلب مبتدأ وسنة خبره ويدخل في قوله العلوي في السند ثلاثة
أقسام من الاقسام الخمسة (قوله سنة عن السلف) أى ان تحصيل العلو أمر مسنون سنة من
سلف لا النبي صلى الله عليه وسلم لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يصرح بالسند بل فهم من فعله
لكن الصحيح ان ما يفهم من فعله ينزل منزلة قوله فيحكم عليه بان سنة منه صلى الله عليه
وسلم (قوله قال محمد) استدلال لما قبله فهو على حذف العلاء (قوله قرب الاسناد) أى من
حيث رواه الحديث (قوله أو قال قربته) هذا شأنه فاذا يكون معنى قوله قربته إلى الله أى تقرب
إلى الله فتتفق النسبة ان (قوله سنة صحيحة) أى ثابتة عن النبي أو دليلها حديث صحيح وقوله
محتاجة حال من فاعل قال (قوله ضمام) بكسر الصاد المجمعة (قوله مشافهة) أى سماع مشافهة
أى حاله كونه مشافها أي مخاطبا وما ذكره الشارح مبنى على أن لام الكلمة أعني شفة هاء أى اللام
المحدوفة ولاصل شفة وتجمع على شفاء مثل كلمة وكلاب وعلى شفاه مثل سعدة وسجدات
ومنها من يجعلها واوا ويبنى عليها بصارتها الكلمة ويقول الاسفل شفة وتجمع على شفتوات

ماسمعه من رسوله اليه اذ لو كان طلب العلو غير مستحب لانكر عليه صلى الله عليه وسلم سؤاها مما
 أخبر به رسول ولا امره بالاقتدار على خبر رسول له لكر قال شيخ الاسلام فيه نظر لخوازان يكون انما
 جاءه وسأله لانه لم يصدق رسول له اذ لو اراد الاستنبات لالعلو والعلو افضل خلافا لما حكاه ابن خلد عن
 بعض اهل النظر ان النزول افضل لانه يجب على الراوي الاجتهاد في متن الحديث وتأديته وفي التاقل
 وتعديله وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثوابا وهذا كما قال ابن الصلاح مذهب ضعيف المجتعة قال ابن
 دقيق العيد لان كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها وهي اعاءة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة
 أولى وأيده العراقي بانه عبارة من يقصد المسجد اصلا الجاهة فيسلك طريقا بعيدة لكثرة الخطأ وان
 أداءه ساو كمالها في قوات الجماعة التي هي المقصود وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى محمته وبعد
 الوهم وكلما كثرت رجال الاسناد تطرق اليه الخطأ والخلل وكلما قصر السند كان أسلم اللهم الا أن يكون
 رجال السند النازل اوثق وأحفظ أو أوفقه أو كونه متصلا بالسماع وفي العالي خضوع أو اجازة أو
 عنان أو تساهل من بعض رواه في الجمل قال نزول حيث دل ليس عذوم ولا مضبوط بل هو فاضل كما
 صرخ به السلفي وغيره قائلين والتاقل حيث ذهو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق وبه على
 ذلك العراقي بقوله وحيث ذم فهو ما لم يجبر * والصحة العلو عند النظر وقال السلفي

مثل شهوة وشهوات وعليه فتقول كالمثبات (قوله ماسمعه من رسوله اليه) أي ليس سمع منه الذي
 سمعه ممن أودعه النبي صلى الله عليه وسلم اليه (قوله لانكر عليه) لا يعني أن غير المستحب بصدق
 بالجازز وهو لا ينكر في فعله الا أنه قد استدلل به بقوله صلى الله عليه وسلم انتم اعداءي لما رآه كافي بعض
 طريق حديثه في الجاسة ياقيم حدث الناس بما حدثتني وبقوله أيضا حبر الناس قرني الحديث فان العلو
 يقر به من الفرقون الفاضلة انظر السخاوي (قوله فيه نظر) أي في الاحتجاج نظر (قوله والعلو
 أفضل) مسألة ثانية (قوله اوانه اراد الاستنبات) أي قوة الثبوت أي قوة الصحة وقال الطوسي
 مانصه لا يعني ان ارادة المبلغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من الاحكام الاستنبات
 لا ينافي وجوب عمله أي المبلغ بما بلغه رسول النبي صلى الله عليه وسلم بل قد يقال يندب له الاستنبات
 من الشارع في حياته ولو وجب عليه العمل بما قاله رسول النبي صلى الله عليه وسلم حيث شك المبلغ في
 كلام ذلك الرسول (قوله عن بعض اهل النظر) أي الاصول (قوله قال ابن دقيق العيد) أي في توجيهه
 الرد (قوله ليست مطلوبة لنفسها) أي لذاتها بل اذا طلبت فاعما نطلب لاجل الصحة (قوله وهي اعاءة
 المعنى الخ) يقر بان النصب عطف على اسم ان لانه من كلام ابن دقيق العيد كما ذكره السكمال ابن أبي
 شمر في حاشيته على شرح النخبة (قوله وأيده العراقي) أي ايد ماذكر من الرد وقوله بانه أي طالب
 النزول (قوله وذلك ان المقصود الخ) مر ببط بقوله بعبارة أي اذا كان عبارة الخ فقد ارتكب خلاف
 العيوب وذلك ان المقصود الخ وقوله من الحديث أي من طلبه (قوله الى محمته) أي قوته لاجل شجره
 الحسن (قوله وبعد الوهم) أي توهم الخطأ أي يقع الوهم فهو يسكون الهاء أو بعدا غلط فهو يفتح
 الهاء (قوله والخلل) عطف مرادف وذلك لانه ما من را من رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه وكلما
 كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكما قلت اه من شرح المحوى (قوله اوثق)
 أي من جهة العدالة (قوله السلفي) هو كسر السين وفتح الادم وفي آخره فاء هو أبو طاهر أحمد بن
 محمد بن أحمد بن ابراهيم بن سلفه الا صريح في تنهيه من حاشية الا ونحوه على شرح انيسة العراقي
 لشيخ الاسلام (قوله وحيث ذم) قال شيخ الاسلام في شرحه على متن الانفية للعراقي في شرح هذا

ليس حسن الحديث قسري رجال * عند أبواب علمه النقاد بل قالوا الحديث عند أولى الخلف
فلو الاتقان همه الاستدلال على (وما خفته إلى الأصحاب) أي قصرته عليهم فلم يجاوز به عنهم إلى النبي
صلى الله عليه وسلم (من قول وفعل) لهم ونحو ذلك وخلا من قرينه الرفع (فهو موقوف) سواء اتصل
استداده إليه أم انقطع واشترط إلحاقهم اتصاله شذوقه (زكن) أي علم تكمله للبيت والوافي كلامه
للتقسيم وهي فيه أجود من أو وقد سمى بعض الفقهاء الشافعية الموقوف

البيت وحيث ذم التزول كقول ابن المديني وغيره أنه شؤم وقول ابن معين أنه قرحة في الوجه فهو
مالم يجبر بصفة ثم جهة فإن جبرها كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونهم أحفظ أو أاضبط أو أفاقه
أو كونه من مصلاي السماع وفي العالي حضور أو إجازة أو منازلة أو تساهل من بعض رواته في الحمل
فالنزول حيث دل على عدمه ولا مضبوط بل فاضل كما صرح به السلي وغيره قالوا والنازل حيث دل هو
العالي في المعنى عند النظر والتحقيق وقد نبه عليه بقوله والصحة مع التزول هي العلو المعنوي عند
النظر والعالي عددا عند فقد الضبط والاتقان علوصو ري فكيف عند فقد التوثيق انتهى بحرفه
وقوله كما صرح به السلي راجع لقوله بل فاضل وقوله عند النظر أي التأمل والتحقيق أي الوقوف
على الحق وقوله فكيف عند فقد الخ أي فكيف لا يكون عند فقد التوثيق وهو استفهام في معنى التثني
ونفي التثني إثبات أي فهو عند فقد التوثيق علوصو ري تحفيقا والتوثيق مصدر وهو حيث دل المعنى
عند فقد موجه من العدا والقول الصدق وكأنه أراد موجه الأعظم والأفاضل والاتقان بما يوجب
التوثيق فتدبر (قوله ليس حسن الحديث الخ) هما بيتان من بحر الخفيف وروهما الحال والثاني
منهما مدور فنقصه الغاء من الحفظ وحيث دل فقرا والاتقان بالقل

(القسم الخامس عشر منها الحديث الموقوف)

(قوله ونحو ذلك) وهو تقريرهم كما أخذ الحافظ وأراد بالقول حقيقة أو حكما كالإشارة المفهمة قال في
النكت وأما أفعالهم المجردة فهل تكون أحكاما عند من يحتاج قول الصحابي أو لا فيسه نظرا قال ثم أنه
إن سكت عما يعمل أو يقال بحضورهم فلا ينكرونه فالحكم فيه أنه إن قل في ذلك حضور راعل الإجماع
فيكون نقلا للإجماع فإن لم يكن فإن خلا من سبب مانع من السكوت والانكار فعلمه حكم الموقوف
أه وظاهر عبارته في أول الكتاب دخول المهم والصفة والإيعاق والنحو وحرره من حاشية
العلامة العدوي (قوله وخلا من قرينه الرفع) أمالو وجدت فيه قرينه الرفع فهو في حكم المرفوع
كافي رواية البخاري كان ابن عمر وابن عباس يظفران ويقصران في أربعة برد فقل هذا يقال من
قبل الرأي (قوله سواء اتصل استداده إليه أو انقطع) المراد اتصال الشئ ذكره متصلا به غير منقطع
ولامعزل ولا معلق والمراد بالمتقطع خلاف ذلك فيشمل المتقطع والمعضل والمعلق المخذوف منه أول
السند أو كله ويكون الانقطاع في قول المشرح واشترط إلحاقهم الخ بالمعنى القوي (قوله وهي فيه)
أي الوافي بالتقسيم أجود من أو كما قاله ابن مالك ووجه ذلك أنها تنقيد الجميع ولا شأن بالإقسام مجتمعة
في صدق الكل على كلمة أو تنقضي خلاف ذلك كقولك الكلمة اسم ومعل وحرف ومحل ذلك إن كان
من تقسيم الكل إلى جزئياته كهذا المثال فإن كان من تقسيم الكل إلى أجزائه كقولك الحبيب خيط
وسمعت بنت الواد (قوله بعض الفقهاء) كأبي القاسم العود في من الحرسانيين وقوله من الشافعية
صريح في الاختصاص بهم وهل أحد من أبواب المذاهب تبعهم فيه فيكون التخصيص نسبيا أولم

الانثر والمرفوع الخبر وأما المحدثون فقال النورى أنهم يطلقون الانثر على الموقوف والمرفوع وأما ان استعملت الموقوف فيما جاء عن التابعين فمن بعدهم فقيده بهم فقل موقوف على طاء على طاموس أو وقفه فلان على مجاهد ونحو ذلك موقوف على مالك على النورى على الاو زاعى ويحل كون ما أضيف للصحابي موقوفا حيث كان لراى فيه مجال فان لم يكن للاجتهاد فيه مجال ظاهر فهو مرفوع وان أحتمل أخذ الصحابي به من أهل الكتاب فحسبنا للظن به (ومرسل) السادس ويجمع على مراسيل ومراسيل وهو اسل مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق كقوله تعالى أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين فكان المرسل أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواه هو ما (منه الصحابي سقط) بان وقعه التابعى الى النبي صلى الله عليه وسلم صحابى أو كتابه صغيرا كان كابى حاتم ويحيى بن سعيد أو كبيراً وهو من كان جل رايته عن الصحابة كابن المسيب وقيس بن أبى حازم وهذا هو المشهور عند المحدثين وبه قطع الحاكيم وغيره وقيده الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج من لقبه كأدرا فسمع منه

يتبعهم فيكون مطلقاً (قوله ساء الانثر) أى قصر تسمية الانثر على الموقوف وقوله يسمون المرفوع الخبر أى يقصر عن تسمية الخبر على المرفوع وقول الشارح وأما المحدثون ذكر مقابل الطرف الاول أى قوله وساء الانثر وكان الانسب لما ذكر الطرف الثانى وهو قوله وسمى المرفوع الخبر أن يذ كر مقابلة أى فيذكر ما قاله المحدثون فى شأن الخبر وقد أفاد المناوى أن الخبر عند المحدثين مرادف للحديث ١١ ولعل وجه تسمية الموقوف بالانثر والمرفوع بالخبر أن الانثر يطلق على بقية الدار قال فى المصباح وأثر الدار بقيتها وما كان قول الصحابي بقية من قول المصطفى والخبر ما يصح به وأصل الاخبار ما هو عنه ناسب أن يسمى قول الصحابي أثر أو قول المصطفى خبراً (قوله أو وقفه فلان على مجاهد) مثل بما ذكره اشارة الى تعيين المواضع كان نقول هذا موقوف على مالك أو وقفه فلان على طاموس مثلا

(السادس عشر من الاقسام الحديث المرسل)

(قوله ويجمع على مراسيل ومراسيل) قال الزركشى يجوز اثبات الياء فى المسانيد والمراسيل ويجوز حذفها والاولى الخذف قال الله تعالى ما ان مقاصحه والاثبات عند البصر بين موقوف على السماع وعند الكوفيين جائز نقله الطوخى فاذا الاولى تقديم مراسيل وان كانت الواو لا تقتضى ترتيباً قبل (قوله مأخوذ) أى مشتق بحسب أصله من كونه اسم مفعول والافه والالا^٢ ن اسم الحديث الذى سقط من سنده الصحابي (قوله أطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواه) المناسب ليكون المرسل اسماً للحديث أن يقول فكان المرسل أطلق الحديث ولم يقيده بجميع رواه وجميع ما أتى بمعنى الكل الجيهى هو الكل المجموعى والغالب الثانى وهو المراد هنا وهو حقيقة فى الهيئة الاجتماعية المركبة من كل الافراد واطلاقه على البعض مجاز ولم يقيده عطف تفسير وكان هنا مستعملة فى التحق لا الظن فظهر التعبير بكان والاضافة فى رواه حقيقة وهى تأتى لادنى ملازمة بناء على أن الاسناد حكاية طريق المتن أو من اضافة الجزء للكل بملاحظة التفصيل فى المضاف والجملة فى المضاف اليه بناء على ان المراد بالاسناد السند (قوله مأمته) أى ما من اسناده فهو على حدنى مضاف (قوله أو كناية) أى كان يقول التابعى ما لا مجال لراى فيه (قوله وقيده الحافظ ابن حجر الخ) وهذا التقييد متعين

ثم أسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم وحديث باسمه منه كالتنوخى رسول هرقل وروى قيسمر فانه مع كونه تابعيا محكوم له بالسمع بالاتصال بالارسل ونحوه بالتابعى مرسل الصحابي فانه موصول مسند لان رايتهم طالب عن الصحابة والجهالة بالصحابة لا تنفرد لانهم كلهم عدول وقيل المرسل ما رفعه التابعى فمد كونه كبير او اما رفوع صحابا للتابعين فلا يسمى مرسل بل منقطع وهذا القول حكاه ابن عسك البر عن قوم من أهل الحديث لان أكثر روايتهم عن التابعين ولم يقوام من الصحابة الا الواحد والاثنين وقيل المرسل ما سقط من سنده راو واحد أو أكثر سواء كان من أوله أم من آخر أم بينهما فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق وهذا ما حكاه ابن الصلاح والنووى عن القسمة والاصوليين وبه قطع الخطيب واختلفوا فى الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك وأحمد فى المشهور عنده وأبو حنيفة وأتباعهم من الفقهاء والاصوليين والمحدثين الى الاحتجاج به فى الاحكام وغيرها واحتج لهم بأه صلى الله عليه وسلم أتى على عصر التابعين وشهد له بالخير به ثم للقرنين بعد قرن الصحابة

وكانهم أعرضوا عنه لندرته قال الزركشى على هذا بلغز فيقال تابعى يقول قال النبی صلى الله عليه وسلم كذا وهو مسند لا مرسل قال وقد يجاب عن هذا النقص بالعبارة بكلام مهم وان مراده بالتابعى من لم يلق النبی صلى الله عليه وسلم وهذا حكمه حكم التابعى لا أنه تابعى حقيقة لو جرد الرواية الا أنه قد فاته شرطها ونحوه انما زود المرسل بطهالة الواسطة وهي هنا مفقودة وقوله بما يسمعه لعل المراد بطلع عليه حتى يشمل غير الاقوال ١١ من حاشية الطوخى على شرح الاقيب (قوله ثم أسلم بعد موته) ليس قيسم بل ماله من أسلم قبل موته ولم ير (قوله وروى قيسمر) أى وفى رواية قيسمر أى رسول قيسمر بدل هرقل وهرقل علم له أى للملك الروم وقيسمر لقبه وصباره القسطلا فى بدء الوصى هرقل كدمشق علم غير منصرف للعجوة والعلمية وعكس قيسمر هرقل كخندق والاور هو المشهور ولقبه قيسمر فانه الشافعى وهو أول من ضرب الدينار ومالك قال وم احدى وثلاثين سنة وفى ملكه توفى النبی صلى الله عليه وسلم (قوله بل منقطعا) أى منقطعا على القول الثانى للقصص فى تعريف المنقطع من اياه ما لم يتصل سنده فبصدق بالاثنتين أى فقد أسقط التابعى الصغير التابعى الكبار والصحابة (قوله وبه قطع الخطيب) أى من المحدثين كما فاده السخاوى قال الطوخى واستشكل ذلك القول بأن يقتضى أنه لو دل الواحد منا قال رسول الله ولو أسقط جميع السند يكون مرسلًا ويحتج به عند من يقبله ولا أظن أحدا قال هذا فيه على الظن أنه مقيد بانقرض الثلاثة كما روى عن أهل الحديث ١٢ والمواصل أن الاقوال ثلاثة الثانى أضيفها والثالث أوسعها والاول الاكثرى استعجم أهل الحديث (قوله فذهب مالك) أى ابن أنس قدمه على أبى حنيفة لانه شيعته كما ذكره السيوطى فى رسالته وتلمذة الشافعى وأجله ظاهر ثانى قول الباقى احتجاج مالك وغيره بالمرسل انما هو فى القول الاول فيه وهو رفوع التابعى (قوله فى الاحكام وغيرها) المراد بالاحكام الفرعية وبغير الاحكام الاستقادية (قوله أتى على عصر التابعين وشهد له بالخير به) ثم للقرنين بعد قرن الصحابة اعلم أن القرن الجليل أى الجماعة على الاصح فبراد بالعصر أهله مجازا والاضافة لليسان أو يفهم مضاف أى أهل عصر الخ الذى هو نفس التابعين وأراد بالقرنين الطائفتين واصله قرن لمابع لليسان وقيل القرن مائة سنة وعلى هذا فخير به باعتبار أهله فقوله شهد له أى بعد الصحابة و

وبأن تعاليق البخاري المخرومة صحيحة وروى بأن الحديث محمول على الغالبين لا قصد وجد في القرنين من هو متصف بالصفات المذمومة وتعاليق البخاري علمت صحتهما من شرطه في الرجال وتقيده بالصحة بخلاف التابعين وذهب أكثر أهل الحديث إلى أن المرسل ضعيف لا يحتاج به الجاهل بالساقط في الاستناد لاحتمال أنه تابعي ثم يحتمل أنه ضعيف ثم قد يكون ثقة يحتمل أنه روى عن تابعي أيضا ويحتمل أنه ضعيف وهكذا إلى ما لا نهاية له عقلا وإلى ستة أو سبعة استقراء أذهوا أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض قال السيوطي ولهذا لم يصوب قول من قال المرسل ماسقط منه الصحابي إذ لو عرف أن الساقط صحابي لم يرد انتهى به يعلم متى كلام الناظم وإن اتفق أن الذي أرسله كان لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف نعم إذا احتضد المرسل بعندي يجرى من وجه آخر صحيح أو حسن أو ضعيف أو مجرد أرسل آخر أرسله من روى عن غير شيوخ راوى المرسل الأول

ثم للقرنين صدق قرن الصحابة أي بعد قرن التابعين وذلك بقوله خبرنا لقرون قرني ثم الذين يلونهم وكرره ثلاثا على ما في بعض الروايات (قوله وبأن تعاليق البخاري) أي متعلقات البخاري أي فليكن مثله المرسل بجامع قطع الاتصال (قوله وروى بأن الحديث محمول على الغالبين) نلزم ذلك إلا أننا نقول الكلام مفروض في مرفوع تابعي انصف بالعدل والضبط ولحقه وصف النبي صلى الله عليه وسلم بالخبرية (قوله والآخر) أي وإن لم يقل محمول على الغالب فلا يصح لأنه قد وجد (قوله في القرنين) الأولى أن يقول القرن (قوله بالصفات المذمومة) أراد الجنس (قوله وتعاليق البخاري) الإضافة لأهمه أي التعاليق المخرومة (قوله من شرطه في الرجال) مفرد مضاف يعم أي من شرطه الكائنة في الرجال أي من عدل القوضب وثأمين وغير ذلك فقوله وتقيده بالصحة عطف لازم على ملزم وقوله إلى رجال أي غالباً أو أراد بهم إلى وأدعبر إلى رجال لأنهم الغالب (قوله بخلاف التابعين) أي بخلاف مرسل التابعين فلم تعلم صحته بعدم علم حالة التابع الرافع (قوله إلى ما لا نهاية له) أي إلى عدد لا نهاية له عقلا وقوله وإلى ستة مطوف على قوله إلى ما لا نهاية له من عطف الجار والمجرور على الجار والمجرور واستقراء مقابل لقوله عقلا (قوله قال السيوطي) جملة اعتراضية فكان الأولى أن يؤخرها على الغاية (قوله وإن اتفق) غاية لقوله الجاهل بالساقط والقاء في قوله فالتوثيق للتعليل وكان الأولى التعبير بأبسطها كما يعلم ذلك من شرح الدماغي على المتن (قوله وإن اتفق أن أرسله كان لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف) كانه قال لأن هذا أي وروايته عن الثقة لا غير توثيق في المبهم والتوثيق غير كاف فهذا غير كاف (قوله نعم إذا احتضد) لما كان يومهم مما ذكر عدم الاحتجاج مطلقاً ولا الأمر ليس كذلك استدرك بنعم على قوله واختلف في الاحتجاج بالمرسل الخ (قوله بعندي يجرى من وجه آخر) أي من طريق آخر لا من ذلك الوجه كأن يرسله الحسن البصري فيأتي من جهة سعيد بن المسيب موصلاً وأما إذا أتى من طريق الحسن موصلاً فهو من أراض الوصل والارسال وسبأني الخلاق فيه وقوله صحيح الخ نعت لمسند يدل عليه قوله جدي بعنضه (قوله شيوخ راوى المرسل الأول) أراد بالشيوخ الجنس المتحقق ولو في واحد ومصدق الشيوخ نافع مثلاً الذي هو التابعي الراوى عنه صلى الله عليه وسلم ومصدق الراوى مالك مثلاً فلا صحت أن الراوى مثلاً ما لا يروى عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يروى الحديث بالبيت عن ربيعة عن النبي صلى

بحيث يظن عدم اتحادهما فهو حجة مقبولة عند الجميع كما إذا اعتضد بعواقفه قول بعض الصحابة أو يقتوى عوام أهل العلم وقوة هذه الأربعة مرتبة بترتيبها المذكور ويعتضد أيضا القياس وقول الصحابي وحمل أهل العصر وكل ما اعتضد به المرسل فهو دال على صحة مخرجه فيفتح به ولا يحتاج بحال يعتضد (تنبيه) ابن الصلاح لم يفصل في المرسل المعتضدين كبار التابعين وصغارهم وكأنه بناء على المشهور في تعريفه لكن اعترضه العراقي بأن الإمام الشافعي الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه قيد بالكبار منهم ومن روى دائما عن الثقات بحيث إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ولا يكتفى قوله لم يأخذ إلا عن الثقات

الله عليه وسلم (قوله بحيث يظن عدم اتحادهما) أي بحيث يعلم والحقيقة هنا التعليل بخلاف ما إذا أرسله من يروى عن نافع أي بان يروى بمالك عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يروى به الليث عن نافع عنه صلى الله عليه وسلم فيكونان متعددين (قوله أو يقتوى عوام أهل العلم) المراد بهم من ليس بمجتهد كما أولاه القفاي وكأنه قال أو يقتوى العلماء الذي ليسوا بمجتهدين والمراد يقتوى الجليل كما أولاه البقاعي (قوله وقوة هذه الأربعة مرتبة بترتيبها المذكور) هي قوله بمسند وقوله أو مرسل وقوله أو اعتضد بعواقفه قول بعض الصحابة وقوله أو يقتوى عوام أهل العلم فأقواها مرسل اعتضد يرسل ثم ما اعتضد يرسل آخر ثم ما اعتضد بعواقفه قول بعض الصحابة ثم ما اعتضد يقتوى أهل العلم وجلة ما ذكره الشارح من العاضد سبعة هذه الأربعة المرتبة والثلاثة التي ذكرها بقوله ويعتضد أيضا لا ترتيب فيها فمردها بالذكر لعدم الترتيب فيها (قوله وكل ما اعتضد أي وكل ما ضد تخالفا لموسول أو نكرة موسوفة فتكتب ما مفصلة وهذه إشارة لقاعدة شاملة لجميع ما تقدم وفيه وكان المناسب تقريرها بالقاء (قوله دال على صحة مخرجه) بفتح الميم وسكون الشاء وفتح الراء أي اتصال سنده (قوله في المرسل المعتضد) بفتح الضاد أي المقوي بين كبار التابعين وصغارهم المراد بكبار التابعين من أكثر روايتهم عن الصحابة ولو كانوا أصغارا في السن وصغار التابعين من أكثر روايتهم من غير الصحابة ولو كانوا كبارا في السن كما تقدمت الإشارة إليه في الشارح (قوله كأنه بناء على المشهور في تعريفه) أي بكان أن ولم يحزم بذلك لا احتمال أنه بناء على شيء آخر ولم أعلم (قوله الذي أخذ ابن الصلاح ذلك من كلامه) اسم الإشارة راجع للاحتجاج ولا يتبع الشافعي في تقييده الكبير فخالصه أن اسم الإشارة راجع للاحتجاج وقصده الاعتراض على ابن الصلاح بأن من أخذ من كلامه الاحتجاج يظهر من نقل كلامه أنه لم يقدم أنه قيد بالكبار أم من حاشية الطوسي قال شافعي قيد بالكبار مع الشرطين المذكورين ولم يتبعه ابن الصلاح في ذلك التقييد (قوله بحيث إذا سمى من روى عنه الخ) معناه أنه يشترط أن يكون الراوي عنه هذا المرسل على تقدير لو سماه في مرسله في رواية أخرى أو في مطلق حديث حسبما يحتملها كلام الشافعي لا يكون عند الناس إلا ثقة لا مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه وهو عطف عام على خاص لصدقه بالفاسق وقوله ولا يكتفى قوله لم يأخذ إلا عن الثقات أي إذا سمى لا يسمي إلا ثقة معروفا عند الناس بحيث أن الناس يحكمون بعد الله باعتبار ما عندهم ومجرد قوله لم يأخذ إلا عن ثقة لا يكتفى وقيل القفاي ولا يكتفى قوله لم يأخذ أي

وعن اذا شارك الحفاظ منهم في احاديثهم واقفهم فلم يخالفهم الا بنقص لفظ من الفاظهم لا بخلافه
 المعنى فانه لا يصرف قبول مرسله ثم ان قيل اذا اعتضد المرسل بمثلها لعمدة عليه في الحجة ولا
 حاجة للمرسل * اوجبنا ما دلائلان اذ المسد ان كان يحتاج به منقودا فهو دليل برأسه والمرسل
 يعتضد بالمسد وبصير دليلا آخر فيرجع بما منعه من عارضة حديث واحد (فائدة) اذا قيل في اسناد
 من رجل او شيخ او نحو ذلك فقال الحاكم وابن ابي عمير وغيرهما لا يسمى من سلاسل منقطعاً في البرهان
 لاما المخرمين تسميته بالمرسل قول العراقي وكل من هذين القولين مخالفاً لما عليه اكثر المحدثين
 واختاره شيعتنا الحافظ العلاني من انه مصلح اسناده مجهول اي مبهم قال شيخ الاسلام لكنه
 مقبوضه بالمرسل في رواية اخرى والا فلا يكون حديثه مجهولاً دائماً اصرح من اجمعه
 بالحديث ونحوه والا فلا يكون حديثه متصلاً لاحتمال انه مدلس هذا كله اذا كان الراوي عنه غير
 تاسي او تابع او لم يصفه بالصحة والا فالحديث صحيح لان الصحابة كلهم مدلول (وقل غريب)
 معنى بذلك لان افراد روايته عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه هو (ما روى راو فقط)
 منفرد ابروايته عن كل احد بما يجمع الحديث كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته فانه لم يصح الا
 من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر او بعضه كحديث زكاة الفطر حديث قيل ان مالكا انفرد عن
 سائر رواة

يل لا بد ان نهش مشايخه احدث لا يجده لا يروى الا عن الثقات اه (قوله) وعن اذا شارك الحفاظ
 منهم في احاديثهم واقفهم فلم يخالفهم الا بنقص لفظ من الفاظهم لا بخلافه اي (قوله) وعن اي
 وبتاسي اذا شارك اي ذلك التابعي فيجوز له الحاجة لقوله منهم ورواه في حديثهم اي التي حصل فيها
 الاعتضاد ولا حاجة الى ذلك المقيد بعد فرض ان المرسل قد اعتضد بمسند او مرسل اذا لا يأتي اعتضاد
 الاعتضاد الموافقة في المعنى وعدم الاختلاف فيه ولا وجه للتعبير بالان المشاركة كما سلف بالفعل لما
 تفرد عنه مرسل اعتضد بغيره من مسند او مرسل (قوله) الا بنقص لفظ من الفاظهم لا بخلافه (المعنى)
 ومثل نقص اللفظ زيادة لفظ لا تزيد كما كان يفهم ذلك بطريق المساواة (قوله) لا يسمى من سلاسل
 منقطعاً اي لا يسمى قوطم من رجل من سلاسل سموه منقطعاً اي متن قوطم من رجل منقطعاً فهو
 على حدتي مضاف ضرورة ان الانقطاع والارسال وصف المتن والتعبير بن ليس قيد ابل مثله اخبر
 وحدث (قوله) واختاره شيخنا اي ومخالفنا اختاره فهو من جملة له لثمة من ما اختاره بقوله من
 انه متصل (قوله) متصل في اسناده اي متصفاً في مسنده (قوله) اي ليس المراد بالمجهول
 المجهول حاله مع شخصه فلو قل من او اسناده مبهم انني (قوله) والا فلا يكون حديثه
 مجهولاً اي فلا يعطى حكمه ولا فهو قبول من حيث سنده المسند في اي بما اذا مرع من اجمعه
 بالتحديث ونحوه) با بقول لحدث حنا رجل والحاصل ان لصرح من اجمعه بالحدث فاذا يكون
 المبهم بكسر الهمزة هو اصرح من قوله لا تماثل ان يكون مدلساً لانه الى ان يكون المبهم بكسر
 الهمزة مدلساً (قوله) ولم يصفه بالصحة) كل من يقول انه اصرح حدثنا رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فانه يحتمل ان يكون تابعاً له بل دونه بما لا يصفه بالصحة كان قال حديثي صحابي او بعض
 اصحابه صلى الله عليه وسلم او رجل من اصحابه فالحديث صحيح

(السابع عشر من اقسام الحديث الغريب)

(قوله فقط) لفاء ليزين اللفظ اول دلالة على شرط مقدرة على الاول اسم بمعنى حسب وعلى الثاني

بقوله من المسلمين أو ببعض السند كحديث أم زرع إذا حفظ فيه روايته هيئتين يوشن وشبهه
 عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه ما عن عائشة ورواه الطبراني من حديث الهادي وروى
 عن هشام بدون واسطة أخيه سواء انفرد به مطلقا أو بقصد كونه عن إمام شأنه أنه يجمع
 حديثه بجلالته كل هري وقناة خلافا لابن مندوق قد تقدم أن الغرابه تجماع الصحة والضعف
 فالغريب الصحيح كالإيراد الصحيح وهي كثيرة منها حديث مالك عن سفيان بن أبي صالح عن أبي
 هريرة مرفوعا السخر قطعة من العذاب والغريب الذي ليس بصحيح هو الغالب على الغريب ومن ثم
 كره جمع من الأئمة تبعها فقد قال مالك شرا العلم الغريب وتخير العلم الظاهر الذي قدر واه الناس وقال
 عبد الرزاق كثر نرى أن غريب الحديث خير فاذا هو شر وقال ابن حنبل لا تكتبوا هذه الغرائب
 فإنها منكوبة وفيها من الضعفاء ثم الحديث قد يقرب منها أو اسنادا كحديث انفرد بروايته واحد
 وقد يقرب اسنادا فقط كان يكون معروفا بروايته جماعة من الصحابة فينفرد به راو من حديث
 صحابي آخر فهو من جهته غريب يجمع أن متنه غير غريب قال ابن الصلاح ومن ذلك غرائب الشيوخ
 في أسانيد المتن الصحيح قال وهذا الذي يقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه قال ولا أرى
 هذا النوع يعني غريب الأسناد فقط ينعكس فلا يوجد أبدا ما هو غريب بمتناول ليس غريبا اسنادا
 إلا إذا اشتهر الحديث الفرد من انفرد به فر واه عنه عدد كثير فانه يصير غريبا مشهورا وغريبا
 متناولا اسنادا لكن بالنظر إلى الأسناد فإن اسناده غريب في طريقة الأول مشهور في
 طريقة الآخر كحديث أغما الأعمال بالنيات فإن الشهرة انما طرأت له من عند يحيى بن سعيد وما ذكره
 من أن غريب الأسناد لا ينعكس هو بالنظر إلى الوجود كما قال والأقسام العقلية تقتضي
 العكس ومن ثم قال ابن سبيل الناس فيما شرحه من الترمذي الغريب أقسام غريب سند أو متنا
 أو متنا اسنادا أو سند الامتناء غريب بعض السند وغريب بعض المتن فالأول واضح والثاني هو الذي
 أطلقه ولم يبد كونه متنا لاهم وجوده والثالث مثاله حديث رواه عبد الحميد بن عبد العزيز عن
 أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الأعمال بالنيات

بمعنى أنه والتقدير عليه إذا عرفت ذلك فأنته قاله الشيخ خالد في أهراب ألقية ابن مالك اه من شرح
 الدميطي على هذا المتن وقال الحموي وقل أيها الطالب لهذا الفن غريب خبر مقدم لما من قوله
 ما روى رافق قط أي الذي رواه رافقا وحده منفرد بروايته عن كل أحد غريب اه بحرفه (قوله بقوله
 من المسلمين) أي في حديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن رمضان صاعا من غر
 أو صاعا من شربة على الماء والحر والذكروا انتهى والصغير والكبير من المسلمين (قوله قد يقرب متنا
 واسنادا) أي كذا أو بعضها هما وأراد بالاسناد السند ما عدا الشيخ الراوي (قوله ومن ذلك غراب)
 أي من قوله أو اسنادا قاله الطوسي وقوله غراب الشيوخ أي الأحاديث الغريبة المنسوبة فلا شياخ
 أي أن الغرابه انما ألحقت باعتبار النسبة للشيوخ كل راوي الذي ينفرد به عن الصحابي الآخر (قوله
 فإن الشهرة انما طرأت له من عند يحيى بن سعيد) الاخذ عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن
 وقاص التيمي سمع عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الأعمال
 بالنيات الخ (قوله فيما شرحه من الترمذي) فيه إشارة إلى أنه لم يشرح كل الترمذي (قوله مثاله
 حديث الخ) أي أخبار وتجديد وتكميل حديث أم زرع فالإساءة متعلقة بقوله حديث وليس المراد
 قال

قال الخليل أن خطا عبد المجيد وهو غير من حديث زيد بن أسلم توجه فهذا مما أنطأ فيه الثقة من التمسمة وقال أبو الفتح البعمري هو اسناد غريب كله والمتن صحيح والرابع مثله حديث رواه الطبراني في الكبير عن عبد العزيز الراودي وعبد بن منصور عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث أم زرع والحفوظ ما رواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن عروة من ثائفة هكذا انفق عليه الشيخان قال أبو الفتح فهذه غرابه نقص موضوعا من السند والحديث صحيح * والخامس مثله حديث الطبراني المذكور وأيضا لأن هذا الحديث من عباد اجلا جميع الحديث مرفوعا وإنما المرفوع منه قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كابي زرع لا مزرع فهذه غرابه بعض المتن أيضا (وكل ما لم يتصل بحال اسناده) ولو سقط منه أكثر من واحد هو (منقطع الاوصال) فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق فالمنقطع أهم لاختصاص المرسل بالتابعين وهذا قول ابن عبد البر وبه قطع الخطيب في الكفاية والمشهور في العراق وغيره أن المنقطع ماسقط من رواه راو واحد قبل الصحابي في الموضوع الواحد أي موضع كان وإن تعددت المواضع بحيث لا يزبد الساقط في كل منها على واحد فيكون منقطعاً من مواضع وخرج الواحد المعضل وقد سماه الحاكم منقطعاً بما قبل الصحابي المرسل وكان الناطق يقتصر على خلاف المشهور لقول ابن الصلاح أنه أقرب صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم أي لأن الانقطاع ضد الاتصال فيصدق بالواحد والجوع وبما بينهما قال أي ابن الصلاح الآن أكثر ما يوصف بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة كالثلاثين ابن عمر انتهى يعني فلا كثر استعماله هو القول المشهور (والمعضل) بفتح الضاد من أعضله فلان أي أعياء أمره فهو معضل أي معيب فكان الحديث الذي حدث به أعضله وأعياء فلم يفتح به من يرويه عنه هذا معناه لغة ومعناه اصطلاحاً

بالحديث الحديث بالمعنى المصطلح عليه وبعبارة المصطلح حديث أم زرع وهي أرفع وهذا القسم الرابع تقدم في كلامه وإنما أعاده لعزوه إلى ابن عبد الناس

(الثامن عشر من أقسام الحديث المنقطع)

(قوله وكل ما لم يتصل بحال * اسناده منقطع الاوصال) كل مبتدأ مضاف لما أي كل حديث ووجهه لم يتصل بحال اسناده مسقة لما والباء في بحال بمعنى في واسناده فاعل يتصل ومنقطع الاوصال خبر المبتدأ والواصل المفاصل كافي المختار قال الجوزي ولقطة الاوصال حشو كرهه تميم البيت واسناده بمعنى سنده (قوله بالتابعين) أي ولا اختصاص المعضل بالساقط منه اثنان واختصاص المعلق بحديث أول الاسناد فالعموم مطلق ولم يعلل بخصوصه الا بالمرسل (قوله أنه أقرب) أي معنى أي من حيث المعنى القوي أي لا استعمالاً أي لا من حيث الاستعمال (قوله من دون التابعين) أي بحيث يحذف التابعي ويذكر الصحابي

(التاسع عشر من أقسام الحديث المعضل)

(قوله من أعضله فلان أي أعياء الخ) المعضل أي هذا اللفظ لا باعتبار المعنى المراد الذي هو الاصطلاح مأخوذ من أعضله واشتق من مصدر أعضله فإذ يكون المعنى معضل أي معيب وأعلم أنه قد ورد في اللغة متعدداً كما ورد لازماً فاسم المفعول وارد على الأول قال صاحب القاموس معضل عليه

(الساقط منه اثنان) وهذا الشرط أخذ من ألفية العراقي و يقال له في البسيط في الابداع والرفق لانه
أودع شعره شاباً من كلام الخبز ورفاه به وقد زاد العراقي قصداً بنصبه على الحالبية أي فذهب
السقوط ساعداً ومعناه اثنان أو أكثر في الموضوع الواحد من أي موضوع كان وإن تعددت المواضع سواء
كان الساقط الصعابي والتابعي أو التابعي وتابعه أو اثنان قبلهما قد خل فيه كما قال ابن الصلاح قول
المصنفين قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا أي كقول به في المرسل والمنقطع قوله إن المعضل لقب
لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع ولا عكس انما يأتي على خلاف المشهور في المنقطع والمعضل
كما به عليه الحافظ ابن حجر يقال له أيضاً المشكل وهو حيث يذهب كسر الضاد أو يفتحها على أنه مشترك
انتهى قال العراقي وقد مثل أبو نصر السجزي المعضل بقول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال للمجاول طعامه وكسوته الحديث (فائدة) من المعضل قسم ثان وهو أن
يروي تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً عليه كقول الأعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم
القيامة حملت كذا وكذا فيقول ما حملته

ضيق وبه الأمر اشتد كعضل وعاضله وتفضل الداء الاطباء وعاضلهم ودا عاضل كغراب معنى
غالب اه من حاشية العلامة العدوي (قوله الساقط منه) أي الساقط من سنده كافي شيخ الاسلام
(قوله الابداع والرفق) عبارة المختصر مع من التخصيص وربما سمي تضمين البيت فزاد على
البيت استعانة وتضمن المصراع فادونه ايداعاً كانه أودع شعره شاباً فليسلام شعر الغير ورفق
كانه رافق شعره بشئ من شعر الغير اه (قوله أي فذهب السقوط) أي المستفاد من الساقط
أو ذهب الساقط حال كونه ساعداً أو حال من فاعل أذهب محذوفاً والتقدير فذهب في السقوط
ضاعداً وبالجملة فهي احتمالات ثلاثة اقتصر الشارح على واحد و الظاهر من حيث العبارة الوسط
(قوله في الموضوع الواحد) لا يعني أن هذا الشرط لا يفهم من النظم فكان ينبغي له التنبيه عليه (قوله
لقب) أي اسم (قوله وهو حيث يذهب كسر الضاد أو يفتحها) أي هذه المادة يقطع النظر عن الهيئة فهو
ما أخذ من معضل على الأمر أشكل فهو اسم فاعل من اللازم وليس بمشترك لاختلاف الهيئة
والحاصل أنه يشترط في المشترك أن يقد اللفظ والهيئة بحسب المعنيين وفي كلام الحافظ أن المشكل
هو الذي لا وجه له وإن كان متصل الأسناد ثم قال وإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل
لمعنيين أو يكون المعضل الذي عوته به ابن الصلاح هو المتعلق بالأسناد بفتح الضاد وهذا الذي
نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد و يعنون به المعلق الذي قد قال في الجملة التنبيه على
ذلك متعين اه (قوله على أنه مشترك) أي على أن معضلاً بفتح الضاد مشترك اشتراكاً لفظياً
اصطلاحياً بين الساقط من سنده اثنان فأشرب بين المشكل وحيث كان مشتركاً ووضع موضعين ولا
يشتري فيه المناسبة فلا يقال فيه لا وجه لقراءته بالفتح أو مثال المشكل إذا لم يناسب له أن
يقال المعضل بكسر الضاد فتدبر (قوله من المعضل قسم ثان وهو أن يروي تابع التابعي حديثاً
موقوفاً عليه) أي على التابعي فقيه حذف النبي صلى الله عليه وسلم لم والصعابي أن قبل هو داخل في
قوله اثنان فصاعداً فالجواب المنع لأن الضمير في قوله منه يرجع للسند فتدبر والمعضل الساقط
من أسناده اثنان والنبي مستدل به وليس هو من السند ونقل الطوسي عن البر يري أن هذا النوع
لا يصدق عليه حد المعضل لأنه لم يسقط من أسناده اثنان بل من منتهى الأعداد من ينتهي إليه
الأسناد من جهته وفيه بعد اه واعلم أن المعضل أسوأ حالاً من المنقطع والمنقطع أسوأ حالاً من

فيستم على فيه فتشقق جوارحه أو لسانه فيقول لجوارحه أبعد كن الله ما خاصمت إلا فيكن قواة
الحاكم قالاً أعضله الأعمش وهو عند الشعبي متصل مسند واه مسلم من حديث فضيل بن عمار عن
الشعبي عن أنس قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك فقال أنذرون من ضحكتم فقلنا
الله ورسوله أعلم فقال من مخاطبة العبد به يوم القيامة يقول يا رب لم تجزني من الظلم فيقول بلى قال
فاني لا أجزي اليوم على نفسي شاهد الأمان فيقول كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً والكرام الكائنين
عليك شهوداً فيستم على فيه ثم يقول لا ركانه أنطق الحديث فتعوه قال ابن الصلاح وهذا أي جعل
القسم الذي حذف فيه النبي والمصحابي من المعضل جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً
إلى الوقف يشتمل على الانقطاع بالنسبة للمصحابي والنبي صلى الله عليه وسلم فذلك باسم استحقاق
الأعضاء أولى والله أعلم

المسند والمرسل لا تقوم به حجة (قوله فيستم على فيه فتشقق جوارحه أو لسانه) يقرأ لسانه بالجر
عطفاً على فيه كأمر جدي بخط الشيخ عبد البر الأجهوري ونقل عن غيره أيضاً (قوله فيقول لجوارحه)
أي الرجل يقول لجوارحه أي دعاء علياً فإن قلت هذا ينافي الختم على فيه ولسانه فالجواب أن يراد
بالختم منعه من انكار الفعل أو أنه لا مانع من نطق اللسان بعد نطق الجوارح فينطق بعد الختم (قوله
ما خاصمت إلا فيكن) أي لا حليكن (قوله أعضله الأعمش) أي هو الذي حذف المصحابي والنبي صلى
الله عليه وسلم (قوله وهو عند الشعبي متصل مسند) أراد به النبي صلى الله عليه وسلم والمصحابي
(قوله واه مسلم الخ) تعليل لقوله متصل مسند أي لأنه واه مسلم وقوله عن الشعبي حال من فضيل
ابن عمار أي حالة كون فضيل بن عمار ومحمد بن النعمان من الشعبي أو متعلق برأيه أي رآه عن الشعبي
في حالة كونه من حديث فضيل لأن فضيل راو عن الشعبي (قوله فضحك) أي تبسم (قوله لم تجزني
من الظلم) استغفاهم من عدم الاجارة من الظلم فمنشأ الصحتة نعم الظلم مع أن المولى يستعمل
عليه الظلم (قوله فيقول بلى) أي بلى قد أجرتك قال القسطلاني ولما سئل أن لي لثاني الأبعدني
وان لا لثاني الأبعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدهما اهـ (قوله قال فاني لا أجزي اليوم على نفسي شاهد
الامني) الظاهر أن يقول فيقول فاني لا أجزي اليوم الخ والله نكتة العبدول الإشارة إلى وقوع ذلك
تحقيقاً لأنه أقوى في موجب الضحك من الذي قبله من حيث أن حاله يقول لا أكتفي بشهود خارجة
عن نفسي (قوله كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً الخ) أراد بها الذات أي حوارك ولذلك قال ثم يقال
لا ركانه أنطق فان قلت إن الكرام الكائنين ليسوا من نفسه قلت كما في أملازمين للعبد عدواً
كالبزء منه (قوله الحديث تعوه) أي أذكر الحديث السابق بدليل قوله وهو عند الشعبي متصل
مسند ولما كان المقصد معنى السابق لا لفظه أتى بقوله فتعوه أي أقصد نحو السابق فتعوه مفعول لفعل
مخدوف (قوله الذي حذف فيه) أي في سنده (قوله جيد حسن) الجيد ضد الردي فهما لفظان بمعنى
واحد (قوله الواحد) أي الكائن بواحد وهو المصحابي المخدوف وقوله مضموماً إلى الوقف أي حالة كونه
مضموماً إلى الوقف على التامعي من حيث عدم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وقوله يشتمل خبر
أن وقوله المصحابي بدل من اثنين وهو روح التعليل أي أنه اشتمل على الانقطاع بالرسول الذي هو
الأسل لأنه منشأ الأحكام والمصحابي المتلقى عنه تلك الأحكام فقد أدرك من الأعياء ما لا يدرك ما سقط
منه اثنتان من الرواة غيرهما فكان ذلك باستحقاق اسم الأعضاء أولى بالنسبة لما سقط من سنده

(وما أتى مدلساً) بفتح الهمزة سمي بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه وأوهم بما ههنا الحديث من لم يحدّثه به مشتق من الدليس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء هو (نوعان) كما قال ابن الصلاح ثم النورى (الاول) تدليس الاسناد وهو كما قال البزار وابن القطان أن يروى عن سمع منه ما لم يسمعه موهماً أنه سمعه منه كما أشار به بقوله (الاسقاط للشيخ) الذى حدثه من الثقات لصغره أو من الضعفاء ولو هند غيره فقط (وأن ينقل عن قوفه) كشيخ شيخه أو من قوفه من عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضى اتصالاً لئلا يكون كذباً

اثنا عشر المصاعبي والرسول

﴿العشرون من الاقسام التدليس﴾

(قوله وما أتى مدلساً الخ) قال الجوزى وما أتى حالة كونه مدلساً بفتح الهمزة المشددة من الدليس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء أى والحديث الذى اتصف بسنده بكونه مدلساً نوعان اهما بروفه والنوعان هما تدليس الاسناد وتدليس الشيخ وسقط الناظم نوعاً ثالثاً وهو تدليس التسوية والاولى الثلاث مذكورة فى متن ألفية المصطلح واعلم أنها غير محصورة فى الثلاثة لما أتى من تدليس القطع وتدليس العطف (قوله بالتحريك) أى تحريك الهمزة فاللام فاللام مفتوحة وإن كان التحريك محتملاً لغيره (قوله وهو اختلاط الظلام) أى لغة كما فى القاموس وفيه أيضاً أنه يطلق على الظلمة فما اقتصر عليه الشارح أحد المعنيين العلويين وكل من الظلمة واختلاط الظلام يفتى الاشياء عن البصر ويخفيها عنه فمن أسقط من السند شيئاً فقد عطى ذلك الذى أسقطه أى أخفاه وسنره وكذا تدليس الشيخ فإن الراوى يفتى الوصف الذى يعرف به الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به (قوله موهماً أنه سمعه منه) أى يوقع فى الوهم أى الذهن (قوله أو من الضعفاء) معطوف على قوله من الثقات ولم يذكر علته وهى ضعفه كما صرح به الجوزى (قوله ولو هند غيره) أى اما ضعيف مطلقاً أو هند غيره (قوله من عرف له منه سماع) الضمير فيه يرجع للمدلس وفى منه لمن وهى العائد وعلى هذا يكون بينه وبين الارسل الخفى تباين اذا الارسل الخفى أن يروى عن حاصره ولم يعرف له منه سماع وهذا الذى مشى عليه الشارح من التقييد بذلك هو المعتمد كما فى شرح شيخ الاسلام وكفى فى شرح النخبة قال شيخ الاسلام وان اقتضى كلام ابن الصلاح اياه ليس شرطاً له وحينئذ فتقر به الآية بقوله فانما يكون تدليساً اذا كان المدلس عاصراً مروى عنه الخ لا يناسب ما قبله ولذا فرع عليه شيخ الاسلام بقوله فالتدليس أى يروى عن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه وهذا بخلاف الارسل الخفى الخ وهو يع لشارح انما يناسب مقتضى كلام ابن الصلاح قال فى شرح النخبة ومن أدخل فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغيره لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه والصواب التفرقة بينهما وبطل على أن اعتبار الخفى فى التدليس دون المعاصرة وحدها انه لا بد من اطلاق أهل العلم بالحديث على أن روايته المختصر من كتابي عثمان التمدى وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسل لا من قبل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى بها فى التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً لكن لم يعرف هل لتوأم لا ومن شرط الخفى فى التدليس الشافعى وأبو بكر البزار وكلام الخطيب فى

بل موهم له كقوله (عن) فلان (وإن) بتسديد النون المسكنة لوقف كقوله إن فلانا ومثلهما قال
فلان وذ كونا فلان يكون ندليس إن كان المدلس عاصرا مروى عنه أو لقبه ولم يسمع منه أو سمع منه
ولم يسمع مدلسه عنه أما إذا روي عن لم يذكره بلفظ موهم فليس بتدليس على الصحيح المشهور
وحكي ابن عبد البر عن قوم أنه عن ندليس قال لا روي عليه فاسلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره
ومن تدليس الاستاذان يسقط الراوي أداة الرواية مقتصر على اسم الشيخ وهذا يفعله أهل
الحديث كثيرا مثله ما قاله ابن خشرم كنا عند ابن عيينة فقال الزهري فقبل له حدثت فسكت ثم قال
الزهري فقبل له سمعته منه فقال لم أسمع منه ولا من سمعته منه حدثني عبد الرزاق عن معمر بن
الزهري رواه الحاكم وهذا اسم الحافظ ابن حجر بتدليس القطع لكنه مثل له بما رواه ابن هدى
وغيره عن معمر بن عبد الطناقسي أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن ندليس الأسناد تدليس العطف وهو أن
يصرح بالتعديت عن شيخ له ويعطف عليه شيئا آخر لم يسمع ذلك المروي منه مثله ما رواه
الحاكم في علوم الحديث قال اجتمع أصحاب هشيم فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئا مما يدل به ففطن
لذلك فلما جلس قال حدثنا حسين ومغيرة عن إبراهيم وساق عدة أحاديث فلما فرغ قال هل دلست
عليكم شيئا فقالوا لا فقال بلى كل ما حدثكم عن حسين فهو سماحي ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئا ومع
ذلك هو

الكفاية يقتضيه وهو المعتمد اه (قوله بل موهم له) بالجر عطفًا على جملة قوله لا يقتضي اتصالا
الواقعة منه للفظ والضمير في قوله لا يرجع للاتصال أي بوقوع في وهم الناس أنه أخذ عنه وهذا
لا يكون كذا أسألوا أي يحدثنا بما يقتضي بالاتصال فإنه يكون كذا (قوله إن كان المدلس عاصرا مروى
عنه) أي ولم يلقه بتدليس العطف ما بعده وكل واحد من المتعاطفات المذكورة أخص بمقابلته
والمناسب للمعتمدات فهو العطف الآخر (قوله ولم يسمع منه) أي ويعلم ذلك بأن يخبر
عن نفسه أو ينس عليه كبير (قوله أداة الرواية) أي كحدثنا (قوله يفعله أهل الحديث) أي جنس
الأهل وقوله كثيرا صفة لموصوف محذوف أي فضلا كثيرا (قوله ابن خشرم) بالهاء المعجمة وسكون
السين المعجمة اسمه على (قوله سمعته منه) أي أسمعته من الزهري الخ (قوله فقال الزهري) أي
وأراد أن يذ كر حديثنا (قوله تدليس القطع) لما فيه من قطع الراوي عن أداة الرواية أو قطع أداة
الرواية عنه أي عدم اتصاله بها أو اتصاله به لعدم ذكرها (قوله لكنه مثل له بما رواه) وجيشد
قد ليس القطع فوعان كأفاده السخاوي (قوله الطناقسي الخ) نسبة للطافس لبيع أرضه جمع
طنفسه بكسر تين في اللغة العالية وفي لغة بفتح تين وهي بساط له خل رقيق وقيل هو ما يحصل تحت
الرجل على كتي البعير (قوله وينوي القطع) أي قطعه عما بعده فلذلك سمي بتدليس القطع (قوله
في علوم الحديث) اسم كتاب له وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (قوله أصحاب هشيم)
بالتمخبر (قوله ففطن) من بابي تعب وقتل فانه في المصباح (قوله فقالوا لا) أي نظروا لظواهر ولو
تأملوا لكنا جوابهم لا تعلم ولا يتأتى لهم جواب بسم إذا لا معنى لذلك السؤال إذا قصد منهم الجواب نعم
إذا كانوا فطنا (قوله فقال بلى) أي بل دلست (قوله كل ما الخ) كالتعليل لقوله بلى أي بل دلست لأن
كل ما حدثتكم عن حسين فهو سماحي لا يباح الكذب فاجاب الشارح رحمه الله بقوله

يجوز على أنه نوى القطع ثم قال وفلان أي وحديث فلان ومن ذلك تدليس التسوية وهو أن يروي حديثاً عن ضعيف بين ثقتين في أحدهما الآخر فسطح الضعيف ويروي الحديث عن شيعته الثقة الثاني بلفظ محتمل فيسنوي الأسناد كله نعمان هكذا جعله الحافظ ابن حجر نواماً من تدليس الأسناد وهو الذي أومأ إليه الناظم العراقي جله فسمائنا ثانياً لا يذكروا ابن الصلاح وهو من الأقسام لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويحده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة شريفة بحكمه بالصحة وفيه غرور شديد قال ومن كان يفعل ذلك بقية ابن الوليد كاذب كره ابن حاتم والوليد بن مسلم كما قال أبو مسهر وقد اختلف في أهل هذا القسم وهو تدليس الأسناد فقل رد حديثهم مطلقاً بينوا الاتصال أم لا دلوا عن الثقات أم غيرهم ندر تدليسهم أم لا وهذا حكاه ابن الصلاح عن فريق من الفقهاء والمحدثين حتى قال به بعض من يحتج بالمرسل إذا التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة والغش وقيل يقبل مطلقاً كالمرسل عند من يحتج به وقيل إن لا بد من الأمن الثقات كسفيان بن عيينة قبل والافلا وقيل إن ندر تدليس قبل والافلا ومذهب أكثر المحدثين والفقهاء الأصوليين وهو قول الشافعي ويحيى بن معين وابن المديني وصححه الخطيب وابن الصلاح التفصيل فإن صحح الثقة بالاتصال كسمعت وحدثنا وأخبرنا قبل وإن أتى بلفظ محتمل فعلمه أحكم المرسل لأن التدليس ليس كذبا وإنما هو تحسين ظاهر الأسناد وضرر به من الإجماع

ومع ذلك أي هدم السماع محمول على أنه نوى القطع أي حتى يكون تدليساً لا كذا (قوله محمول على أنه نوى القطع) بأن لاحظ تقدير ذلك العامل عند تلفظه بغيره (قوله ومن ذلك تدليس التسوية) اسم الإشارة يرجع لتدليس الأسناد أي ومن تدليس الأسناد تدليس التسوية (قوله عن ضعيف بين ثقتين) أراد بالضعيف الجنس الصادق بالوحد والمتعدد (قوله بلفظ محتمل) أي كلفظ عن وإن (قوله هكذا جعله الحافظ ابن حجر نواماً من تدليس الأسناد) وهو الذي أومأ إليه الناظم والعراقي جعله فسمائنا ثانياً وقال البقاعي التحقيق أنه ليس لنا الأقسام الأول تدليس الأسناد والثاني تدليس الشيوخ وبتفريح على الأول تدليس العطف وتدليس الحذف وأما تدليس التسوية فيدخل في القسمين فتارة نصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير إسقاط فيكون نسوية الشيوخ وتارة يسقط الضعفاء فيكون نسوية السند فإن قيل ما الفرق بين هذا القسم وبين المنقطع قيل هذا شرطه أن يكون الإسقاط ضيقاً فافهم ومنقطع خاص اهـ (قوله فائلاً يذكروا ابن الصلاح وهو من الأقسام) كآب عليه على ذلك في ألفيته (قوله وفيه غرور شديد) الأنسب التفسير بالقاء أي فقيهه غرور شديد (قوله يسنوا الاتصال) بأن قالوا في حديثهم حدثنا (قوله دلوا عن الثقات) كان كان المحذوف ثقة ولا يفتي بتدريسوا في هذا والذي بعده دلالة أم عليه (قوله حتى قال به بعض من يحتج بالمرسل) أي قال بهذا القول والرد مطلقاً بعض من يحتج بالمرسل فيستدل بالمرسل ولا يستدل بهذا (قوله لما فيه من التهمة) أي لا أنهم يهتمون أن ذلك إنما كان لخلل في السند يحصل به خدش الحديث لو نبين (قوله كالمرسل) أي يقبل كما يقبل الاحتجاج بالمرسل فكل منها مقبول بجامع الحذف (قوله ومذهب أكثر الفقهاء مبتدأ) خبره التفصيل وهذا القول مقابل قوله أولاً بينوا الاتصال أم لا فجعله الأقسام خمسة المعتمد منها الأخير (قوله تحسين ظاهر الأسناد) أي تحسين للسند في الظاهر ومعنى ضرب

بلفظ محتمل فاذا صرح بتوضيحه قبل ويشوبه أن في الصحيحين وغيرهما هذه من الروايات المدلسة
خروج فيها ما صرح حوافيه بالتحديث كالأحش وهشم بالتصغير ابن بشير بالكبير وقنادة والسفيان
وعبد الرزاق والواليد بن مسلم بل قد يقع فيهما من معنعنهم لكن نقل الحافظ عبد الكريم الحلبي عن
أكثر العلماء ان المعنعنات التي في الصحيحين بمنزلة السماع ونقل ابن الصلاح والنووي مافي
الصحيحين وغيرهما من كتب الصحيح عن المدلسين عن مجهول على ثبوت سماه من جهة
أخرى (والثاني) من نوى التدليس وهو قد ليس الشيوخ قال ابن الصلاح وأمره أخف من
بالاول هو أنه (لا يسقطه) أي شيخه الذي روى عنه بل يذكره (لكن يصف) أو صافه بما به
الايعرف) بأن بصفه غير ما اشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو
نحوها كي يورع معرفة الطريق على السامع منه كقول أبي بكر بن مجاهد المقرئ حدثنا عبد الله بن أبي
عبد الله يزيد بن عبد الله بن أبي داود السجستاني قال ابن الصلاح وفيه تضييع للمروى عنه قال
العراقي والمروى ايضا لأنه لا يشبهه فيصير بعض رواه مجهولا ويختلف الحال في كراهة هذا النوع
اختلاف القصد الحامل عليه فشره اذا كان الحامل على الوصف بما ذكر ضعف ذلك المروى عنه
فدلسه حتى لا يظهر ورايته عن الضعفاء لتضمنه الحيانة والغش وذلك حرام هنا وفيما صرح به
يقن المروى عنه ثقة عند المدلس وقد يكون الحامل على ذلك كونه المروى عنه أصغر سنا من المدلس
أو أكبر لكن يسيرا أو كثيرا لكن تأخر مونه حتى شاركه في الأخذ عنه من هودنه وقد يكون الحامل

نوع (قوله بلفظ محتمل) أي لا صرح أي فلا يكون موجبا للقدح لأنه لا يوجب إلا اذا كان بلفظ
صرح (قوله وهشم) أي وقد أخذ عن الأحش كاذ كره شيخ الإسلام في شرح الألفية (قوله من
جهة أخرى) أي من طريق أخرى فقول الناظم والثاني لا يسقطه الخ قال الحموي والنوع الثاني
بجذف الباء للضرر ورواه أن لا يسقطه أي الشيخ الذي حدثه بذلك الحديث ولكن يصف أي يذكر
أوصافه أي أوصاف الشيخ بما أي شيء به أي بذلك الشيء لا يعرف أي لم يشتهر به وأصل أن قول
الناظم لا يعرف غير عربي بل هو لحن اذ يقال اتعرف كالأيقال انعلم وكان الصواب أن يقول بما
به لا يتصف اه (قوله شيخه الذي روى عنه) قال البقاعي لا يختص ذلك بشيخه الذي سمع منه
بل لو قل ذلك في شيخ شيخه ومن فوقه إلى آخر السند كان حكمه كذلك (قوله كي يورع) بتشديد
العين (قوله تضييع للمروى عنه) أي الذي هو ذلك الشيخ الذي وصفه بما لا يعرف به لا يملأ وصفه
كذلك فكانه لم يذكره وحينئذ قد ضيعه (قوله والمروى أيضا) أي الذي هو الحديث وقوله بأن لا يشبه
أي بسبب عدم التنبيه أي ذلك الموصوف بما لا يعرف فيصير بعض رواه مجهولا فلا يقبل ذلك
الحديث (قوله ويختلف الحال في كراهة ذلك النوع) أي قبحه (قوله باختلاف القصد الخ) أي
بسبب اختلاف المقصد (قوله الحيانة والغش) الحيانة ضد الأمانة والغش ضد النصيحة فالنبي
صلى الله عليه وسلم قد آمنه على حديثه وبغضه ذلك قد خان وهو لم ينصح بل غش فالفهم مختلف
متلازم (قوله وذلك حرام) أي المذكور من وصف الضعيف بما لا يعرف حرام (قوله وفيما صرح)
يقضي أن ما صرح فيه وصف بما لا يعرف أيضا مع أن الاول اسقاط الآن يقال هو وصف بما لا يعرف
حكما (قوله سنا) أي من جهة السن (قوله لكن يسيرا أو كثيرا) راجع لكل من أصغر وأكبر (قوله
لكن تأخر مونه) أي موت ذلك الشيخ وقوله حتى شاركه المدلس بكسر اللام في الأخذ من هو

على ذلك اجماع كثرة الشيخ جابر بن بروي عن الشيخ الواحد في مواضع متسقة وفي اخرى بأخرى بوجه
انه ضربة وقد كان الطبيب لطيفا بذلك في مصنفاته قال العراقي ولم يذكر ابن الصلاح حكم من حرق
بتدليس الشيوخ وقد جزم ما ابن الصباغ في العدة بان من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند
الناس فأراد ان يغير اسمه ليقبولوا خبره بحسب ان لا يقبل خبره وان اعتقدوا انه ثقة لجواز ان يعرف
غيره من جرحه ما لا يعرفه هو وان كان لصغر سنه فيكون رواية عن مجهول فلا يقبل خبره حتى يعرف
من روى عنه فائدة هذا التدليس بحسبه اكثر العلماء وهو مكروه جدا ومن بالغ في ذمه شعبة بن
الحجاج فروى الشافعي عنه انه قال التدليس اخو الكذب وقال لان اذني احب الي من ان ادلس قال ابن
الصلاح هذا من شعبة افرط مجهول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير وثبت التدليس مرة واحدة
صدرت من فاعله كاجزم به الشافعي اذ قال من حرق بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من اهل
النصيحة في الصدق حتى يقول حديثي او سمعت (وما يخالف) راو (ثقة فيه) زيادة أو نقص في
السند أو المتن (الملا) بالاسكان للوزن أو نسبة الوقف أي الجماعة الثقات فيما روى عنه وتعذر الجمع
بينهما (فالشاذ) كما قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز وهو المعتمد في تعريفه كما صرح به في شرح
القبه لان العدد أولي بالمعظم من الواحد وعليه فما خالف الثقة فيه الواحد لا يحفظ شاذ في كلام
ابن الصلاح وغيره ما يفهمه

دونه أي دون التدليس بكسر اللام وهذا استدراك على قوله بكثير (قوله بوجه انه ضربة) وهو حرام
ايضا (قوله ذم التدليس بحسبه) الأولى ان يقول بأقسامه كما في شرح الالفة لشيخ الاسلام
(قوله لان اذني احب الي من ان ادلس) يحتمل ان المراد الزنا الحقيقى ويحتمل ان المراد زنا العين
ويحتمل ان المراد اذنا كافي بعض النسخ اذاني بألف بعد الزاى أي احوال الزنا اه من
خط الشيخ عبد البر الاجهوى بهامش شرح الالفة لشيخ الاسلام

(الحادى والعشرون من اقسام الحديث الشاذ)

(قوله وما يخالف ثقة الخ) ما هم شرط جازم ويخالف بالجزم فعل الشرط وجوابه قوله فالشاذ أي
فالحديث الشاذ والشاذ والجملة في محل جزم جواب الشرط كما يؤخذ من شرح الدمي ما طوى واعلم
ان ما ذكره الناظم معنى الشاذ صلاحا واما الشاذ في اللغة فهو المنفرد عن الجماعة قال السخاوى يقال
شد شدنا بكسر الشين وضمها شذوذ اذا انفرد اه (قوله راو ثقة فيه) زيادة أو نقص في السند أو
المتن لا يخفى أن هذه أربح صور شملها كلامه وعجالة المجوى ثقة فيه أي في ذلك المروي اسنادا
أو متنا (قوله أي الجماعة الثقات) أراد بها ما فوق الواحد ولا يضر وصفها بصفة الجمع ويدل لهذا قوله
لان العدد اثنان وقال الطوخى الملاهم الاعتراف ولا شذ أن الشرف في كل شيء بحسبه فالاعتراف في
هذا الفن حفاظه اه (قوله لان العدد أولى) ظاهره أنه عليه ثبوت تقديره وهو غير مقبول
(قوله وعليه فما خالف الثقة فيه الواحد الخ) أي على هذا التعليل أي يؤخذ من هذا التعليل أن
من خالف الخ ووجه الاخذ من هذا التعليل أنه انما حكم على مخالفة الجماعة بالشذوذ لكون الجماعة
أحفظ منه فيبعد أن المدار على الحفظ فحينئذ من خالف من هو أحفظ منه بعد شاذ أو في السخاوى
ما هو أبط من ذلك ونصه قال شيخنا فان خالف أي الراوى ارجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد
أو غير ذلك من وجوه الترجيحيات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ اه

مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن هبينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا مولى هو اعتقه الحديث فان حاد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس لكن تابع ابن هبينة على وصله ابن جرير وغيره قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن هبينة غماد مع كونه من أهل العدالة والضبط رجح أبو حاتم رواية من هو أكثر عدد امته ومثاله في المتن زيادة يوم عرفته في حديث أيام التشرى أيام كل وشرب فانه من جميع طرقه بدونها وانما جاءها موسى بن هلي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن طاهر فحديث موسى شاذ لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم والترمذي انه حسن صحيح ولعله لانها زيادة ثقة غير متافية وقال الحاكم الشافعي انفرده بغيره وثقة وليس له أصل متابع لذلك الثقة فقيد بالثقة دون المخالفة وذكر أنه يغير المعلل من حيث ان المعلل وقف فيه على علمه الله على جهة الوهم والشاذ لم يوقف فيه على علمه كذلك

(قوله مثال الشذوذ) هذا مثال للمخالفة بنقص في السند (قوله عوسجة) هو المكي مولى ابن عباس وليس عشو (قوله مولى هو اعتقه) أي عتيقها هو اعتقه الميت وهذا على قول ان العتيق يرث من معتقه كاذ كروى في شرح الفصول وقوله الحديث مفعول الفعل محذوف أي أقرأ الحديث أو كمل أو نحو ذلك وجوز بعضهم في مثله الرفع على أنه مبتدأ أحذف خبره وتمتته فقدم النبي عليه السلام ميراثه اليه اه وفي القرائن من المشكاة ذكر تمامه بقوله فقال صلى الله عليه وسلم هل له أحد قالوا الا اغلام أعتقه فجعل صلى الله عليه وسلم ميراثه له (قوله فان حاد بن زيد) بفتح المهملة وتشديد الميم بن زيد بن درهم البصري وقوله لم يذكر ابن عباس أي فاسقط الصحابي ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرسل (قوله المحفوظ حديث ابن هبينة) المناسب المحفوظ مسند ابن هبينة لان المخالفة وقعت في الاسناد لا في المتن (قوله رواية الخ) فيه ما تقدم الا أن تلاحظ الحثية (قوله زيادة يوم عرفه) أي في يوم عرفه وأيام التشرى أيام كل وشرب بفتح الشين قال الزركشي وقد قبل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام كل وشرب وفي القاموس أن الشرب مصدر وثلاث (قوله وموسى بن علي الخ) يضم العين وليس بقصها وسبب ذلك على ما قيل أنه كان في زمن نبي أمية كل من سمي علياً بفتح العين قتلوه فليما سألوا عن اسم هذا قيل طسم على يضم العين فتركوه انتهى من حاشية العلامة العدوي وقوله راجع بفتح الراء وبالياء الموحدة (قوله وقال انه على شرط مسلم) وقال أي الحاكم كم أنه أت على شرط مسلم لا يعني أن شرط مسلم يطلق مراد به الى حال الذين روى عنهم ويطبق مراد به المعاصرة أي في المنعن كالمعظم مما تقدم والظاهر أن مراده به هنا الاول (قوله والترمذي) الذي في شيخ الاسلام وقال الترمذي فعلها سقطت من الكتاب (قوله لانها زيادة ثقة غير متافية) أي لانه يحصل ذلك على من كان وفقاً عرفه للعج فلا تكون متافية وقد يقال لاحاجة الحمل على هذا لانها غير متافية للحديث الذي ذكرته فيه (قوله ما انفرد به ثقة) أي خولف أم لا فلا يكن هذا القول أهم من الاول (قوله أصل) أي قوة وقوة متابع كذا في النسخ والذي في شيخ الاسلام يحتاج أي بسبب متابع لذلك الشقة (قوله من حيث ان المعلل وقف فيه على علمه الله على جهة الوهم) أي من ادخل حديث في آخر أو وصل مرسل ونحو ذلك كما سيأتي فانه استغواي (قوله على علمه) كذلك أي لم يوقف على العلم الله على جهة الوهم أي بل عرف أن به علمه ولكن لم يوقف على بيانها

وقال الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ المعتبر له الاسناد واحدته أو خبره خالف أولا
فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به لكنه يصلح أن يكون شاهدا أو ما انفرد به غير الثقة متروكا
وردا ما لا دأب الصلاح بأفراد الثقات الصحيحة كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع الولاء وهبته فانه لم يصح الا من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر مع انه في الصحيحين وكحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المنسفر فان مالكاً انفرد به عن الزهري عن أنس
مع انه في الصحيحين أيضاً قال وفي غرائب الصحيح اشباه ذلك كثيرة وبقول مسلم في باب الايمان
والنذور من صحيحه روى الزهري نحو تسعين حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيها
أحد بأسانيد جيد وقد سبقه العراقي في امثاله الثاني في نكته على ابن الصلاح بأن مالكاً انفرد به
وكذا الحافظ بن حجر في نكته فعدسته عشر نفساً تابعوا مالكاً عن الزهري وذوكر ان يزيد الرافعي
تابع الزهري عن أنس في فوائد أبي الحسين الموسلي وان انسابعه سعد بن أبي وقاص وأبو رزة
الاسلمى عند الدارقطني

فالحاصل أن المتن الوقوف على حينها وذلك قال البقاعي أسقط من قول الحاكم قبله ابد منه وهو
أنه قال وينقد في نفس الناقد انه غلط ولا بد من على إقامة الدليل على ذلك والحاصل أن الشاذ
لا يغير المعلل الا من هذه الجهة وهي كونه لم يطلع على علته وأما رد فمما مشترك في نفسه قال الطوخي
و يوضحه قوله والشاذ لم يوقف فيه على حلة كذلك أي كالمعلل يعني لم يوقف على علته جده سالكن
التي في نسخة الشارح علته بالضمير وفي عبارة ابن الصلاح لم يوقف فيه على حلة بالنكير انتهى من
حاشية العلامة العذري (قوله وقال الخليلي) بياء مستددة لأن نسب نسبة أبي جده أبي يعلى الخليلي ابن
عبد الله بن أحمد بن ابراهيم بن الخليل القرظي انتهى من شرح شيخ الاسلام على الالفية وما يخص
الاقوال أن الشاذي قبله بعد من الثقة والخالفه والحاكم قبله بالثقة فقط على ما قاله الشيخ والخليلي
لم يبد شي منهما (قوله فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به) أي مما يخالف وأما اذا خالف
الثقات أو من هو أحفظ منه فمما لم يعلم (قوله يتوقف فيه الخ) هذا يأتي على كلام الحاكم والخليلي
وقوله مترد أي احتجوا واستشهدوا (قوله ورد ما لا دأب الصلاح) رد البناء للفاعل ما قال
الحاكم والخليلي الخ أي لان الصحيح قد تقدم أن من حلة تعرفه أن لا يكون شاذاً فاشاد لا يكون
صحيحاً ومضى لم تشترط الخالفه ورد علينا ما في الصحيح من الاحاديث القريبة فيقتضي هدم محنها
أو التوقف فيها كما قال الخليلي وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به وقد حصل الاتفاق على الحكم
بصحته ما في الصحيحين غير المستثنى فتكون محجة غير صحيحة أو معمولاً بها متوقفاً في ذلك محال
وهو لازم للخليلي وأما الحاكم فبعد علمه بالبعد الذي قاله تعلم أنه لا رد عليه ذلك لان ما في الصحيح
من ذلك مما سئل به الشيخ وما شا كلهم لم يقع في قلب أحد من النقاد ضعفه قلت والظاهر أن كلام
الخليلي مقيد بما قبله بالحاكم ونحو ذلك والا كان كلامه ساقطاً لانه لم يذ كر فيمن اشترط العدول
الصحيح انتهى من حاشية الطوخي (قوله بأفراد الثقات) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله وبقول مسلم)
معطوف على قوله بأفراد الثقات الصحيحة أي ورد ما قاله الحاكم والخليلي ابن الصلاح بقول مسلم الخ
(قوله الايمان) بفتح الهمزة جمع معين (قوله نحو تسعين) بتقديم المشاة القولية على السنين وأشار
بقوله نحو إلى أن الواقع من مسلم إنما هو روى الزهري نحو تسعين ولا يخفى أن نحو يجعل النقص

وعلى في المشيخة لأبي محمد الجوهري وسعيد بن ربيع والسائب بن يزيد في مستدرک الخ كما تقدمت
حصلت المتابعة لذلك في شيخه وشيخ شيخه ثم اختار ابن الصلاح استخراجا من كلام الأئمة فيما لم
يختلف فيه الثقة غيره وإنما أتى بشئ انفرد به ابن الراي إذا قرب من ضبط نام فقده حسن كحديث
اسرائيل بن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج
من الخلاء قال غفرا نأفقد قال فيه الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث اسرائيل بن
يوسف عن أبي بردة وإذا بلغ الضبط التام فقده صحيح كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته وإن بعد
عن الضبط فشاذا قال نخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان أحدهما الحديث المفرد الخائف وهو
ما عرفه الشافعي والثاني المفرد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يقع جابر لما يوجب التفرد
والشذوذ من النكارة والضعف (والمقلوب) اسم مقول وهو تبدل من يعرف برواية حديث غيره
وهو من أقسام الضعيف (قسمان)

والزيادة (قوله وعلى) بالجر عطف على الذي قطعي أي تابع أنساهذان الصحابة ابن عسكرو هذين
المحدثين والمشيخة اسم كتاب يدرك فيه التلميذ شيخ شيخه أي فشيخ علي هو أبو محمد الجوهري
فيذكره في الكتاب شيوخ شيخه المذكور أو ما سمي بالسائب فمعطوفان على سعد بن أبي
وقاص في جملة المتابعين لأن من الصحابة أربعة (قوله استخراجا من كلام الأئمة) السنين
والتاء قلما كبده وهو غير أي من جهة الإخراج من كلام الأئمة وقوله فيما لم يختلف متعلق باختار
وقوله ابن الراي الخ مفعول اختار كما يعلم ذلك من متن اللفظة (قوله فيما لم يختلف) أي في الحديث
الذي لم يختلف وقوله إنما أتى بشئ انفرد به دفع به ما يوهم أن الذي ذهب إليه أهم من أنه موافق فيه
غيره وإلا لأن قوله فيما لم يختلف نفى سادق بموافقه لغيره وأفراده والمراد أنفراد فيكون قوله وإنما
تخصيص لهذا المقام وقصره على إحدى الصورتين (قوله إذا قرب من ضبط نام الخ) فرضه أن
الحديث المفرد إذا قرب من الضبط التام فهو حسن وبهذا يلتزم مع قوله فيما لم يختلف
وما يأتي على منواله وقد أشار الخ الضبط بالتام إشارة إلى أن الحسن لا بد فيه من أصل الضبط
(قوله غفران) أي غفر غفرانك أو سألك غفرانك (قوله لا نعرفه إلا من حديث اسرائيل الخ) في
قوة التعليل لقوله غريب أو قصده إفادة التبيين التي لم تعلم من قوله غريب (قوله الخائف) بفتح اللام
أي الخائف فيسه أو بالكسر أي الخائف لما رواه الثقات (قوله من الثقة والضبط) أي التوثق
فعطف الضبط عليه تفسير وهو بيان لما تقدم عليها وحاصله أن التفرد في ذاته يوجب ضعفا
ونكارة ويجبر هذا الضبط والتوثق فإن كان تاما فالحديث صحيح وإن كان مسمى الضبط فالحديث
حسن وعند عدم الأهمية يكون الحديث ضعيفا

(الثاني والعشرون من أقسام الحديث المقلوب)

(قوله وهو تبدل من يعرف برواية حديث غيره) هذا التعريف يخص القلب في السند واقتصر
عليه في التعريف لكثرة في السند وقلة في المتن والتعريف الشامل لما تبدل بشئ باخر على
الوجه الآخر في كإعترافه بشيخ الإسلام في شرحه على اللفظة (قوله وهو من أقسام الضعيف) أي
المقلوب في السند أو المتن من أقسام الضعيف أي مطلق الضعيف فلا بد أن بعض أفراده من أقسام
الوضع (قوله قسمان) قال الجوهري أي يصدق على قسمين ألا أي ذكرنا الشاذ انتهى وقال الله اعلم

كلاهما عند أبي السند (تلا الشاذلي هذه المنظومة (ابدال الروا) مشهور به الحديث (ما) أي رواه كان (أبرار) آخر مكانه في طبقته ليسير بذلك غربا من غربا فيه من وقف عليه لكون المشهور خلافه (قسم) أول مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الخوافي عن حماد بن عمر والنصيب عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا إذا أقيم المشر كسين في الطريق فلا تبتذلهما السلام الحديث فهذا حديث مقابله عليه حماد بن عمرو واحد المتروكين ليغرب به وانما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة كما في مسلم ولا يعرف عن الأعمش كما صرح به العقيلي ولهذا كره أهل الحديث تتبع القرائب فإنه كلما يصح منها (وقلب اسناد) تام (المتن) أي حديث فيجعل المتن آخر مروى بسند آخر ويصنع هذا المتن لاسناد آخر بقصد امتحان حفظ الحديث واختباره هل اختلط أو لا وهل

وسمى من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى (قوله كلاهما عند أبي السند) كلاهما مبتدأ وفي السند خبره أي كلاهما واقع في السند على جهة العمود وعمد منصوب على التمييز وهذا ان القبان اقتصر عليهما الناظم وأما القلب سهوا في السند والقلب في متن الحديث فسيأتي بيان في كلام الشارح فالحدث عنه أولا المقلوب سنده (قوله تلا الشاذ) خبر ثان المقلوب أي تلا المقلوب الشاذي ذكرناه (قوله ابدال راويا) قال الدمياطي في شرحه يجوز أن تكون سائلا كما قاله المسكودي وقال غيره يجوز أن تكون بقلب التنوين ميبا وادغامها في الميم اسماء مذكورة في موضع جر فتأول بمعنى أي رواه كان كسائر الروا آخر نظيره في الطبقة كنافع قسم أول من قسمي السند وذلك بصير لغرابته من غروب فيه انتهى بمرور (قوله أيضا ابدال راويا) ليس قبله بديل يجوز ابدال جميع رواة السند إلا أن كونه راويا واحدا أكثر من غيره والباء داخلة على المأخوذ ولا يضر في متن الحديث ابدال الثقة بالثقة ولا يخرج عنه كونه صحيحا مع كونه معطلا فعلى هذا يكون المتن غير موضوع والسند موضوع (قوله مكانه في الطبقة) بيان شيخ الإسلام نظيره في الطبقة انتهى وأما النظر في صحة التوثيق فلا يشترط لأنه قد يكون ابدال ضعيف بقوى (قوله من وقف عليه) متعلق بمرور يافيه (قوله النصيب) بفتح الراء وكسر الصاد آخره بام موحدة نسبة إلى نصيبين مدينة بالجزيرة (قوله الحديث) تمامه كافي الجامع الصغير واضطر وهم إلى أخيهما ابن السني عن أبي هريرة انتهى (قوله العقيلي) بضم العين (قوله وقلب اسناد المتن الخ) قال الطوخي اللام بمعنى إلى أي تحويل السند إلى متن آخر وقيد السند بالتام لأن المتقدم وقع الابدال فيه في واحد فقط كما تقدم وأشعر قوله اسناد لمن أن السند موجود لكن لغير ذلك المتن وان المتن موجود لكن لغير ذلك السند وأما ما أتى بسند كذا من عنده ليس بسند حديث أصلا فوضع المتن مشهور فلا يسمى قلبا باسلاهم بل هو حرام وأما عكسه وهو ذكر سند مشهور والحديث موضوع فلا يسمى قلبا أيضا وقوله فيجعل بالنصب عطفًا على قوله قلب على حد وأبى عبادة وتقرعني الخ وقرول الطوخي اللام بمعنى إلى هو احتمال في معنى كلام المتن وهو غير ما حمل الشارح عليه والمناسب لطل الشارح أن يجعل المتن متعلقا بالسند ولو جعل الشارح ح لئن متعلقا بقلب وان اللام بمعنى إلى لاستغنى عما ارتكبه وكان موافقا للطوخي (قوله واختباره) عطف على يرفق الطوخي أي يختبر بذلك لقلب حفظ الحديث فإن فطن له عرف حقيقة ما خذعنا وإن خفي عليه عرف ضعفه فلم يصد عليه وقوله هل اختلط أي وصل له تغبر في عقله فصار غير ضابط أولا وقوله التفتين أراد به هل يقبل التلقين الذي هو قبول ما يلقي اليه فالصغير

يقبل التلقين أولاً (قسم) ثان وهذا الثاني بقوله المحدثون كثير انما هو امتحانهم امام الفن البخاري لما قدم بغداد في مائة حديث اجتمعوا كلهم على تقليب متونها واسانيد هافصير وامتن مسند السند من آخر وسند هذا المتن اثن آخر وعينو عشرة رجال ودفعوا منها السبل منهم عشرة احاديث ونواحد واعلى الحضور مجلس البخاري ليلقي عليه كل واحد منهم عشرة نه بحضرتهم فلما حضروا واطمان المجلس باهله البغداديين وغيرهم من الغرباء من اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحد من العشرة وسأله عن احاديثه واحد او احدا والبصري يقول له في كل منها لا أعرفه ثم الثاني كذلك وهكذا الى أن استوفى العشرة رجال المائة حديث وهو لا يزيد في كل منها على قوله لا أعرفه فكان الفهماء يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل وغيرهم يقضى عليه بالعجز والتقصير وقلة الفهم فلما علم انهم فرغوا التفت الى السائل الاول وقال له سألت عن حديث كذا وكذا وصوابه كذا الى آخر احاديثه وكذا البقية على الولا فرد كل متن لاسناده وكل اسناد لمنه ولم يخف عليه موضع مما قبلوه فاقره الناس بالحفظ واذعوا له بالفضل وقد يقصد بقلب السند كله أيضا الاغراب اذ لا بد من في راو واحد فيكون ذلك كالوضع كما انه يقصد بقلب راو واحد أيضا الامتحان

من غير توقف أم لا (قوله يقبل التلقين أولاً) أي أولاً يقبل التلقين: أن يرجع لحفظه أو كتابه والحاصل انهم وافقوا على القلب فخلطوا وغير حافظ أو غير حافظ وان خالف فضايط وفهم مما قرأه وان قوه وهل يقبل الخ مغاير لما قبله وأنه على تقدير عدم اختلاطه (قوله امام الفن) أي اهل الفن أو في الفن (قوله اجتمعوا) عبارة شيخ الاسلام حيث اجتمعوا أي لانهم اجتمعوا (قوله واسانيدها) لا يخفى انه يلزم من تقليب أحدهما الآخر لان المراد بتقليب المتن تركيبه على سند غير سنده وبتقليب السند تركيبه على متن غير متنه (قوله متن آخر) الاحسن أن يقول وسند هذا المتن للمتن الآخر (قوله ودفعوا منها) البعض باعتبار كل عشرة على حديثها وامبالنظر للمجموع فلا يصح البعض (قوله واطمان المجلس) في العبارة قلب والاصل واطمان اهل المجلس به أي فيه أي حالة كونهم فيه (قوله من اهل خراسان) لعل نكتة التصريح بهم دون غيرهم كترتهم أو قوة معارضتهم (قوله وسأله عن احاديثه واحد او احدا) أي مفرد الكل حديث بسؤال كان يقول حديث كذا المراد بـ «سند كذا» أي هل هو صحيح من حيث ذلك السند (قوله وغيرهم يقضى) أي غير الفهماء يقضى بالعجز أي يحكم بالعجز عن رد الجواب فافلا عن القاعدة المتقدمة أو غير ذلك وقوله وانه تصير الخ عطف سبب على مسبب أي تقصيره في تحصيل العلم أو في الجواب لقلة فهمه (قوله فلما علم انهم فرغوا الخ) لعل وجه سكونه حتى فرغوا اظهار كمال حفظه فحدا بنعمة به ولا لجل أن يرغب في الاخذ عنه لانه لو أظهر ذلك في الاول من لائل مما انكف البقية عن السؤال فلا تظن ذلك المزية الحاصلة بسكونه حتى فرغوا (قوله كذا وكذا) كناية عما يعرف به الحديث كاوله مثلاً كان يقول سألت عن حديث انما الاممال بالنبات (قوله وصوابه كذا) أي من حيث سنده لا من حيث ذاته (قوله على الولا) أراد الترتيب (قوله موضع مما قبله) أي حديث من الاحاديث التي قبلوها فاما الجبرورة من مصدر قها المائة حديث التي قبلوها (قوله واذعوا) أي قالوهم وقوله بالفضل أي من حيث الحفظ ويحتمل ما هو أهم لان من انصف بالحفظ المذكور شأنه أن يكون محصلاً للكمال (قوله وقد يقصد بقلب السند كله الاغراب) قد لا تقليل والكثير ان ابدال الراوي راو آخر يكون للاغراب كما أن الكثير في

وهو مرام الاقصدا الاختبار فقال العراقي في جوازه نظرا لانه اذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثا
 ومن فعل ذلك شعبة وجاد بن سلمة وقد انكر حرمي على شعبة وقال يائس ما صنع قال الحافظ بن
 حجر وشرط الجواز أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة وأما ما نقل بسهوا على ر وأنه
 بثله حديثا إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروى فقد حدثت في مجلس ثابت البناني حجاج
 ابن أبي عسيان الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قلننه جرير بن أبي حازم عن ثابت فرواه عنه عن أنس فوهم كما بينه جاد بن زيد وانما هو
 عن يحيى بن أبي كثير كإرواه الأئمة الخمسة من طريقه وأما المقلوب متنا وهو قليل فهو أن يعطى
 أحد الشيئين ما شئت للا^٢ خرج حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل
 هرثه فقيه ورجل تصدق بصدقه أخفا حاجته لا تعلم عينه ما تنفق شمله فهذا مما انقلب على احد
 الرواة وانما هو

أبدال السند بتمامه أن يكون للامتحان والقبيل فيهما عكس ذلك وهو أن يكون ابدال راو
 للامتحان وقلب السند لا غراب وقوله اذا لا يحصر أى الاعراب في راو واحد الذى ذكره في القسم
 الاول (قوله وهو مرام) أى القلب من حيث هو أى باقسامه الاربعه (قوله الاختبار) أى الذى هو
 الامتحان وقد تفنن قال في المصباح واختبرته بمعنى امتحنته (قوله في جوازه نظرا) أى في جواز القلب
 بقصد الاختبار أى ان القول بالجواز فيه بحث وذلك أن المسئلة ذات خلاف والنظام من يعل الى
 القول بعدم الجواز قال الطوخى وكان وجه أى وجه النظر أنه يؤدى الى اظهار عجز المختبر ونقصه
 وهو ايداه وهو محرم جوابه أن محل الحرمة اذا قصد الاختبار بالامتحان وأما اذا قصد به التوصل
 الى العمل عنه ومعرفة جودته في حفظه ومقامه فلا يحرم وعدم قصد الامتحان يعلم منه ولا يتم
 فيه لانه يقول بحلالة الشيخ وشهرته بالحفظ تجمع من ذلك القصد السيئ (قوله الا أنه) أى لكن اذا
 فعله (قوله لا يستقر حديثا) أى لا يجوز استقراره حديثا أى من حيث هذا السند (قوله وشرط
 الجواز) أى وشرط القول بالجواز أو شرط الجواز الذى اعتمده (قوله بانتهاء الحاجة) أى التى هي
 الامتحان (قوله وأما ما نقل بسهوا الخ) أى وأما سند القلب بسهوا (قوله فتاله حديث) أى سند
 حديث وازافة حديث لما بعده لليمان (قوله حتى تروى) أى قمت للصلاة قاله الطوخى (قوله كثير)
 بفتح الكاف (قوله في مجلس ثابت البناني) بضم أوله نسبة الى بناته محلة بالبصرة انتهى شرح الالفية
 لشيخ الاسلام (قوله فوهم) بفتح الهاء أى ضلط (قوله كما بينه جاد بن زيد) فقد قال جاد وهم أبو
 النضر يعنى جرير بن حازم انما كانا جميعا في مجلس ثابت البناني فذكر ما تقدم (قوله كإرواه الأئمة
 الخمسة) هم من عدا ابن ماجه من أصحاب السنن الستة والخمسة على الترتيب عند المحدثين
 البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وأما ابن ماجه فهو بعدهم (قوله وهو قليل) أى فلذا
 تركه الناظم وذكر قلب السند وهو رف الشارح بتعريف منطبق على قلب السند كما تقدم (قوله أحد
 الشيئين) هما فى الحديث الاثنى اليمين وانما هو قوله ما استمر رأى أمره الاشتهر للا^٣ خراى كاهنا
 فان الاتفاق أمره الاشتهر اليمين فاعطى للشمال وظاهر أن مصدوق أحد الشيئين الشمال ومصدوق
 الا^٤ خرا اليمين واستناد الاتفاق اليمين مجاز عقلى قال الطوخى والحديث فى الصحيحين وغيرهما
 عن أبي هريرة سبعة يظلهم الله تحت ظله وفى رواية في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب شافى

حتى لا تعلم شماله ما تنفق بينه كإني المستقيمين والله أعلم (والفرد) وهو قسمان أو لمسا فرد مطلق بأن يفرد به راو واحد من كل أحد وسبق حكمه مع مثله في الشاذ وثانيهما فرد مقيد بالنسبة إلى جهة خاصة وهو ما أراد بقوله (ما قبله بثقة) كقولنا في حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحية والفطريق واقتربت الساعة لم يروه ثقة، لا ضرورة من شيعته المازني فقد انفرد به عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وأصحاب السنن وانما قيد بالثقة لرواية الأدارقطنى من رواية ابن طبيعة وقد ضعفه الجمهور عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عائشة (أوجع) من بلاد معين وهو المعبر عنه عندهم بما قبله ببلد فلو قال الناظم مصر بدل جمع لكان أولى لأنهم يقولون نفرد به أهل كذا ويريدون الجمع كما قال وقد يريدون واحدا منها كما يأتي كقولنا كم في حديث أبي داود عن أبي داود الطيالسي عن عمام عن قتادة عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بغائصة الكتاب وما ينسب

عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان يحبان الله اجتماعا على ذلك وتفردا عليه ورجل دعيته أمرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق بينه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه انتهى (قوله حتى لا تعلم شماله) أي من على شماله والإفالشمال لا تعلم وكذا يقال في قوله حتى لا تعلم بينه (تمة) أعلم أن أعلى أقسام الحديث الصحيح والحسن وأدناها في الراد الموضوع وما بينهما أقسام الضعيف وهو متفارت فالمعصل دون المنقطع لكون المعصل سقط منه اثنان والمرسل أقوى منهما قاتل

«الثالث والعشر من أقسام الحديث الفرد»

(قوله وسبق حكمه الخ) وحكمه إما الصحة أن بلغ الضبط اتام أو الحسن أن قارب الضبط التام أو الشذوذ أن بعد الضبط فيمنه وبين الشاذ عموم وخصوص مطلق نفرد الفرد في الصحيح أو الحسن ويجتمع الفرد والشاذ فيما إذا كان هناك مخالفة أو بعد ضبط وقوله مع مثله أي مثال الفرد كحديث أسرا تيل عن يوسف بن أبي بردة وكحديث النبي عن بيع الولاء وكحديث أن رجلا فرفى (قوله إلى جهة خاصة) مصدوقها الثقة أو البلد المعين أي أهل البلد المعين أو الراي المعين (قوله من رواية ابن طبيعة) أي حالة كون رواية الأدارقطنى واردة من رواية ابن طبيعة أي أصلها رواية ابن طبيعة وقوله عن خالد معلق برواية ابن طبيعة (قوله وقد ضعفه الجمهور) أي لا حترق كتبه قال الحافظ ابن حجر في كتابه التقريب ابن طبيعة هو عبد الله بن طبيعة بفتح اللام وكسر الهاء حضرمي مصري اختلط بعد احترق كتبه ورواية ابن المبارك عنه أحمد بن حنبل سنة أربع وسبعين ومائة من أكثر من ثمانين اه ودفن بسفح الجبل قريبا من اخوة سيدنا يوسف عليهم الصلاة والسلام بالقرافة (قوله أصحاب السنن) عبارة شيخ الإسلام رواه مسلم وغيره انتهى فاعلم من ادل الشارح بأصحاب السنن غير البخاري لأنه لا نور واد لكان أحق بذكر اسمه من ذكر مسلم وغيره لما له من الجلالة وكونه امام الفن (قوله أوجع من بلد معين) قال الحموي جمع أي جماعة أي أهل بلدة مخصوصة اه والبلد المخصوص كمكة والمدينة والبصرة والكوفة (قوله ويريدون الجمع كما قال) أي الناظم حيث عبر بجمع ومثله الشارح بمثلين والمراد بكونهم أهل بلد أن يكون السند من

تفرد بذكر الامر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره كقوله أيضا في حديث عبد الله بن زيد في صفته وضوئه صلى الله عليه وسلم والترمذي وأبي داود ان قوله وصح رأسه بعاء غير فضل يديه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشر لهم فيها أحد فان أراد القائل بقوله تفرد به أهل بلد كذا واحدا فقط من أهل تلك البلدة تجاوزا في الاضافة كما يضاف فعل واحد من قبيلة اليها فهو من الفرد المطلق ومنه حديث كافر البلخ بالشر الحديث فقد قال الحاكم هو من افراد البصريين عن المدنيين تفرد به أبو زكريا عن هشام بن عروة فجعله من افراد البصريين وأرادوا احدا منهم (أو قصر على رواية) كقوله لم يروه عن فلان الا فلان مثاله حديث أصحابنا من الاربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اولى على صفية بسويق وتم قال أبو الفضل بن طاهر هو غير مسلم يروى عن بكر الأيوبي وائل ولم يروه عن وائل

بلد واحد بتمامه سواء حصل تعدد في بعض الطبقات أو لا وقوله وقد يردون واحدا منها كما يأتي أي في قوله فان أراد القائل بقوله تفرد به أهل كذا واحدا فقط الخ ومثله فيما يأتي بمثال واحد أي وحينئذ يكون باقي السند ليس منها (قوله تفرد بذكر الامر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره) أول الاسناد أبو داود الطائسي وآخره أبو نضرة وأما أبو سعيد قليس بصري فإدراجه بقوله من أول الاسناد الى آخره غير أبي سعيد الخدري الصحابي وأبو سعيد اسمه سعد والخدري نسبة الى خدرة قبيلة من الانصار أو امهم أحد أحداه قال في التقرى مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين انتهى وفي ابن حجر على الأربعين زيادة وقيل أربع وتسعين وفي الشيبيري عليهما أن موته يوم الجمعة وأنه دفن بالقيس (قوله سنة غريبة) خبرنا وأراد بالقول المقول وقوله وصح يدل منه أو عطف بيان أو قصود الاخبار بقوله غريبة وسنة خبر موطن (قوله تفرد بها أهل مصر) أي تفرد بها عمرو بن الحارث المصري عن عمرو بن يحيى المازني (قوله تجاوزا في الاضافة) أي في النسبة فهو مجاز عطفي فالمعنى أنهم وان استندوا ذلك لاهل البصرة الا أن قصد هم في نفس الامر واحد فقط لا أنهم قصدوا بلفظ أهل ذلك الواحد بحيث يكون مدلول لاهل والالكان مجاز الغويا لا عقليا لكن فيه أنه لا يلابسه على الوجه الذي قالوه لان النسبة الى الكل والبعض حقيقة فالاولى ان الاضافة بمعنى المضاف فيكون مجاز الغويا لانه يطلق الاهل وفراد بعضه وتذيرة قوله تعالى يجعلون أصابعهم (قوله كما يضاف فعل واحد من قبيلة اليها) قال الطوسي تشبيه في المجاز والافعال فعل وهذا قول وقصده أن ما سلكه المحدثون له نظير في استعمال العرب وهو اضافة فعل واحد الى جماعة كقولك أكرمني طيئ وتريدوا احدا منهم وهو حاتم وهو مجاز عطفي وفيه ما تقدم (قوله عن المدنيين) أي عن افراد المدنيين (قوله تفرد به أبو زكريا) وهو بصري وهشام بن عروة مدني وحديث أبي زكريا يبلغ درجة الصحة ولا الحسن فهو شاذ (قوله فجعله) أي الحاكم هم من افراد البصريين وقوله وأرادوا احدا منهم أي الذي هو أبو زكريا (قوله عن ابنه بكر بن وائل) هو من النبوة قالوا يروى عنه أبو وائل فان بكرار وى عن هشام بن عروة وهو أكبر منه وأبو وائل بن داود وهو من رواية الأكاير عن الأصاغر وقد روى سفيان بن عيينة أيضا عن بكر كما روى عن أبيه وائل وروى عن الزهري أيضا طوسي (قوله أولى على صفية) بنت حبي من نسل هر وبن أخى موسى وجعل صلى الله عليه وسلم عتقا سدا فها وقوله بسويق وقر السويق شيء يعمل من الخنطة أو الشعر وفي رواية بحبس والحبس هو غروسمن واقط أي ابن جامد غير منزوع الزبد (قوله ولم يروه عن وائل

الابن عيينة وإذا قال الترمذي أنه حسن غريب ولا يلزم من تفرد وائل به عن ابنه تفرده به مطلقا
 فقد ذكر الدارقطني في علله أنه رواه محمد بن الصلت التوزي وهو عن ثناء فوقية مفتوحة وبدا الوازي
 معجمة عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري قال ولم يتابع عليه والمحمود عن ابن عيينة
 عن وائل عن ابنه ورواه جماعة عن ابن عيينة عن الزهري بلا واسطة (فائدة) ليس في أفراد
 الفرد المقيد بنسبة إلى جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعفها من حيث كونها أفراد لكن إذا كان القيد
 بالنسبة رواية الثقة كقولهم لم يروه ثقة إلا فلان فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق لأن رواية
 غير الثقة كالأفراد في نظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا وفي المنفرد بالحديث هل بلغ
 رتبة من يحتاج بتفردة أم لا (وما) أي شيء مشمول (بعلة) خبة من علله في سند أو من فيها (مغوص
 أو خفا) عطف نفسه

الابن عيينة) فهو فرد من محلين (قوله أنه حسن غريب) جمعه حسنا فيبدان يكون بكر أو وائلا
 أو أحدهما ليس من رجال الصحيح والاقوال صحيح غريب نعم سفيان من رجال الصحيح (قوله ولا
 يلزم الخ) أي فهو غريب نسبي (قوله التوزي) فتح المثناة فوقية وفتح الواو المشددة والزاي
 المكسورة نسبة إلى توز بلدة بفارس نسب إليها محمد بن الصلت المذکور فإله في معجم البلدان
 (قوله لم يتابع) أي لم يتابع محمد بن الصلت عليه أي بحيث يرويه آخره عن ابن عيينة في الأخذ عنه
 بهذا الطريق (قوله والمحمود الخ) أي فيكون المحفوظ الذي رواه محمد عن سفيان بهذه الطريق غير
 محفوظ فيكون شاذ أي سند الامتنان (قوله ورواه جماعة الخ) هلا حكم الترمذي عليه بالصحة
 الرواية هؤلاء الجماعة ولا يحكم بالحسن إلا أن يقال إن هؤلاء الرجال لم يبلغوا رجال الصحيح بحيث
 يكون صحيحا لأنه وإن جاز أن يكون صحيحا لغيره الجامع الحسن الذي أو بلغوا رجال الصحيح
 ويكون الحسن نسبيا أي حسن من حيث نال الطريق فلا يشأ أن يكون من طريق آخر صحيحا أو
 حسن سنده المخصوص أولم يطلع على رواية الجماعة له عن ابن عيينة عن الزهري قدس (قوله
 فحكمه قريب من حكم الفرد المطلق) بيان كونه قريبا أن غير الثقة المضموم للثقة تارة يعتبر بحديثه
 وتارة لا فليتردد بين الأمرين فيقال إن هذا القسم قريب من الأول وليس نفس الأول لأنه لا يكون
 نفس الأول إلا إذا كان لا يعتبر بحديثه (قوله لأن رواية غير الثقة) أي الذي شارك الثقة في الرواية
 (قوله في نظريه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه أولا) الضمير في قوله في نظريه راجع لغير الثقة أي
 في نظري غير الثقة هل بلغ الخ وهذه النسخة هي الصواب

(الرابع والعشرون من أقسام الحديث المعلق)

مناسبة هذا الباب للفرد الكامل لثاظاهرة لاشتراط الجمهور في فهم ما في الصحيح ولا شترهما
 كما تقدم هناك في كثير من أسغاي (قوله أي شيء مشمول) جعله مشمولا بما انظر إلى أنه مستور
 ومردود بها أو أنه موشم على ما من حيث أنها جزء منه وبعبارة الجوهري في شرحه (ربما علة) في سند
 أو من أي والحديث الذي اشتمل على هذه ذات (مغوص أو خفا) بدلان من علة أو بمعنى الويل لأن
 العطف تفسيرى وهو لا يكون بار (معلق) أي بذلك والصواب معلق كما هو في اسم المفعول من أعل
 وهو المعروف لغة قال الجوهري لا أعلنت الله لا أصابت علة وأما المعلق فلا يجوز أصلا إلا بتجزؤ لانه
 ليس من هذا الباب بل من التعلل الذي هو التشاغل والتلهي ومنه تعليل العصبى بالطعام انتهت

طرات على الحديث فقد حدث في قوله هو (معلل عندهم) أي المحدثين (قد عرفنا) بالتأليف الاطلاق وهذا جنس واذا العرف ان أحد المعلل حديث فيه اسباب خفية طرات عليه فأتت فيه قال الحافظ واحسن منه ان يقال هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح مثاله حديث ابن جرير في الترمذي وغيره من موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا من جلس مجلسا كثرة فيه لفظه فقال قيل ان يقوم سبحانه اللهم ويحمدك الحديث فان موسى بن اسمعيل رواه عن وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل المذكور عن هون بن عبد الله وم هذا اهله البخاري فقال هو مروي عن موسى بن اسمعيل وامام موسى بن عقبة فلا يعرف له سماع عن سهيل المذكور وتذكر العلة بعد جمع الطرق والفرص عنها يتفرد الراوي وبعض اللغة غيره له من هو حافظ او اضبط او أكثر عددا مع قرائن تضم

ياطر وف وبعبارة الدماط في شرحه أي وما هو من الحديث بعلة في سنة او اثنين وقوله غرض أو خفا باطر بيان لعلة وعطف الحفاء على الغرض من عطف التفسير كقوله شيخ الاسلام وقوله معلل خبر ما انتهى باختصار فكان الاولى للشارح ان يجعل ما اسما موصولا بان يقول والحديث الذي هو مشمول بعلة الخ (قوله طرات) أي ظهرت بعد ان لم تظهر فلا بد من ثلاثة قيود أي علة خفية طارئة فاذا افتدئ من هذه لم يكن معللا وخرج بخفية ما لو كانت ظاهرة فلا يكون معللا وعبارة توسعا كما سيأتي في الشارح (قوله عندهم) أي المحدثين أي كالترمذي وابن عسدي والدارقطني وأبي يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم ونخص المحدثين لأن الواقع في كلامهم هو الذي يظن منه صحة القول اصطلاحا (قوله حديث فيه اسباب خفية طرات) أي ظهرت لنا قد خلافا ما فيه اسباب ظاهرة كان عرف انقطاعه من أول الامر فانه لا يسمى معللا (قوله فأتت فيه) قال شيخ الاسلام أئرت أي قد حدثت في قبول الحديث انتهى وقوله في قبول الحديث أي قبولا تاما بحيث لا يخرج به على حكم من الاحكام فلا يثني أنه يقبل في فضائل الاعمال وقوله فيه اسباب طرات أي جنس اسباب فالاول أن يقول المعلل حديث فيه سبب خفي كارساله أو وقفه أي فارساله أو وقفه سبب في الحكم برده (قوله وأحسن منه الخ) وجه الاحسنة أن التعريف الاول يصدق بما اذا لم يكن ظاهره السلامة كان يكون معروفا الانقطاع أو الارسال من أول الامر مع أن هذا لا يسمى معللا وان الجمع في الاسباب ليس مرادا (قوله فكثر فيه لفظه) المراد باللفظ هنا ما لا نفع فيه من الكلام (قوله الحديث) تمامه كافي المنزى أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك فخره ما كان في مجلسه ذلك اه لكن قال في أوله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا كثرة فيه لفظه فقال قيل أن يقوم سبحانه اللهم ويحمدك الحديث وقال في آخره رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وقال الترمذي حسن صحيح غريب (قوله بعد جمع الطرق والفرص عنها) الاحسن أن يؤخر جمع عن قوله وا فمحض اذ الفرص الذي هو الاستقصاء في البحث عن الشيء سابق على الجمع (قوله ممن هو ألفظ واضبط) الواو بمعنى أو ما حفظ إشارة لضبط المصدر وقوله اضبط إشارة لضبط الكتاب وقوله يتفرد الراوي وبعض اللغة غيره له الواو بمعنى أو والتفرد يشمل ما ذابغ الضبط التام أو قاربه أو قل ضبطه مع أن الاول صحيح والثاني حسن والثالث شاذ فليعمل كلامه على الاخير ولا يخفى ان هذين الطريقين أعنى التفرد والمخالفة هما مفرد الشاذ (قوله مع قرائن تضم

الى ذلك حتى الناقص بذلك الى اطلاعه على تصوير ارسال في الموضوع او تصويره وشق
المرفوع او دخول حديث في حديث او وهم وا هم بغير ذلك كابدال راو ضعيف بثقة بحيث غلب على
ظنه ما وقف عليه من ذلك فحكم به او نرد في ذلك فوقف عن الحكم بصحة الحديث مع ان ظاهره
السلامة من العلة او كتماكون العلة في السند وقد تكون في المتن ثم التي في السند قد تنقدح في صحة
المتن وقد لا تنقدح كحديث البطحان بالخيار حيث رواه يعلى بن عيسى عن الثوري عن عمرو بن
دينا عن ابن عمر فقد صرح النقاد بوجهه على الثوري فالعرف من حديثه عن عبد الله بن
دينا عن ابن عمر لم يكن تاما فنقدح لان عبد الله وعمر كلاهما ثقة وعلة المتن الجارحة القادحة فيسه
كحديث نفي قراءة البسمة في الصلاة المروي عن أنس اذ ظن بعض رواة حين سمع قول أنس صليت
خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالجمل للتقرب العالمين
في البسمة بذلك الحديث فنقله مصرحاً بما ظننه فقال عقب ذلك فلم يكونوا يستفتحون القراءة
ببسم الله الرحمن الرحيم فصار بذلك حديثاً مرفوعاً والراوى له عطف في ظنه كما نقله ابن عبد البر من ثم
قبل المعنى انهم يبدون بام القرآن

الى ذلك أى الى ما ذكر من التفرد والمخالفة (قوله حتى الناقص بذلك) أى يصل الى الاطلاع أى
يتصف به ولا يخفى ان الاسباب قد علمت انها كالارسال أو الوقف (قوله على تصوير ارسال الخ)
أنت خبير بان تصوير ارسال جعله صواباً قصر بوجه أن المطلع عليه نفس ذلك الفعل وليس
كذلك اذ المطلع عليه كونه سلامة لا ذه هو المدرك بالطلاق والتفرد وكذا يقال فيما يأتي ويحجب
بأنه أطلق التصوير وأراد به الصواب من اطلاق الشيء على متعلقه لان التصوير بذ كرا الصواب
واضافه لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف أى اطلاعه على ارسال صواب أو البيان أى شيء
صواب وذلك هو الارسال (قوله أو وهم وا هم بغير ذلك) أراد بالوهم الغلط (قوله كابدال راو ضعيف
بثقة) هذا مثال لقوله بغير ذلك (قوله بحيث غلب) متعلق بقوله حتى الناقص (قوله فحكم به)
معطوف على قوله غلب على ظه أى إذا غلب على ظنه ما ذكر أمضى الحكم بما ظنه فيحكم بعدم قبول
الحديث الذى ظنه بان يقول حكمت بعدم قبول الحديث أى ظننا ولا عدم قبول الحديث ثم حكم به
وهذا حكم نقدي يرى لا لتحقيق (قوله أو نرد في ذلك) معطوف على قوله غلب على ظنه والمراد به
المشكك لانه مقابل لظن وحينئذ فالمراد بقوله سابقاً ونذكر العلة ما يشمل الظن والشك (قوله وعلة
المتن) مبتدأ وقوله كحديث نفي قراءة البسمة خبر وهو على حذف مضاف أى كعلة حديث وهو من
تشبيه السكبي بجزئيه والمراد بالنفي الانتفاء (قوله المروي عن أنس) مسقة لحديث أولئك (قوله
اذ ظن بعض رواة) لتعليل لقوله وعلة المتن (قوله وأبي بكر) انما يرد كره لانه كان حينئذ
الخلافة بالكوفة (قوله نفي البسمة) أى نفي قراءتها (قوله بما ظنه) أو أشهر فقال مصرحاً به أى بالنفي
للكفاه ويجب بانه قصد بالانطهاراً كيد كونه منظوفاً فعلة الغفلة تحصل (قوله فصار بذلك حديثاً
مرفوعاً) تفريع على قوله فقال عقب ذلك أى فصار النفي حديثاً مرفوعاً بحسب ظن من أخذ عن
أخذ عن أنس أى ظن أنه من قول أنس لامن قول من أخذ عنه وأما بحسب ظن من أخذ عن أنس فليس
بحديث حقيقة لانه عارف بانه ليس من مقول أنس وحكم بحسب ظن من أخذ عن أنس (قوله ومن
ثم) أى ومن كون الراوى له عطف في ظنه (قوله يبدون) أى فلا بد بذلك ان الفاعلة مقدمة على

قبل ما يقرأ بعدها الا انهم تركون البسملة ويؤيده ان اسالمير وثني قراءة البسملة وان اباسلمة سعيد
ابن زيد لم يسم الله الا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن
الرحيم قال انك تسأني عن شيء لا أحفظه رواه احمد وابن خزيمة والدارقطني وصحاحه والمسئلة فيها
كلام طويل ثم العلة كما تكون خفية تكون ظاهرة فقد كثرا لعل الموصول بالارسال والمرفوع
بالوقف اذ اقوى الارسال والوقف يكون راوياً بهما اضبط او اكثر عددا على الاتصال او الرفع وقد
يعلون الحديث بانواع الجرح من الكذب والشفقة وفسق الراوي وسوء الحفظ بل اطلق الخليلي اسم
العلة هي غير القادح توسعا كالحديث الذي وصله الثقة الضابط وارسله غيره حتى قال في ارشاده من
اقسام الصحيح صحيح معول مما له حديث مالم في الموطأ انه بلغه ان اباه ريرة قال للمولود طعامه
وكسوته حيث وصله مالم في غير الموطأ فرواه عن محمد بن عجلان عن ابيه عن أبي هريرة قال

السورة أي فهو المجهول المقصود بالاخبار ولما كانت البسملة جزءاً من كل سورة لا من خصوص
الفاتحة اندفع ما يقال حيث كانت البسملة جزءاً من الفاتحة الجزء الاول هلا قال فكأنما يستفتحون
ببسم الله الرحمن الرحيم لانه أول السورة (قوله قبل ما يقرأ) أي قبل الذي يقرأ بعدها وهو ما قبل
يؤيده وغيره من المفعول (قوله ان اباسلمة) بفتح اللام (قوله ان كان رسول الله الخ) قد يقال ان قوله
يستفتح بالحمد لله أي قبل كل شيء لمقاتلة قوله أو بسم الله فقضيته ان قوله فيما تقدم فكأنوا
يستفتحون الخ أي يبدوّن بها قبل كل شيء فيكون ذلك مبعداً تأويل الشافعي المتقدم الا ان
الشافعي أن يقول ان ذلك المعنى لقريشة وهي المقابلة فلا تنقض ما ذكر لعدم القرينة فيه اهتم
حاشية شيخنا العلامة العدوي على شيخ الاسلام (قوله كما تكون خفية تكون ظاهرة الخ) والحاصل
ان الارسال الجلي والقطع الجلي والادراج الجلي وغيره لا يطلق عليها في الاصطلاح المشهور اسم
العلة وانما يطلق على ما كان منها خفياً مع سلامة الحديث منها ظاهراً (قوله وقد يعلون الحديث الخ)
أي قد يسمون الحديث معولاً بسبب قدح أي أي قادح لان المراد كما في أن واحد وقوله بانواع
الجرح أي يعلونه بأي نوع كان من أنواع الجرح ولا يشترط اجتماع الانواع بل يكفي واحد منها وأشار
بهذا الى انه قد يطلق المثل على ما فيه علة مطلقاً سواء كانت خفية كما تقدم أو ظاهرة والجرح يقرأ بضم
الجيم دليل الامثلة (قوله والغفلة) أو الواو بمعنى أو (قوله اسم العلة) أي اسم ما أخذ من لفظ العلة وهو
معول أو هذه المادة باعتبار تحققها في معلول أو أراد بعله معول وكذا يقال في قوله على غير القادح
واضافه اسم الى ما بعده لبيان (قوله توسعا) أي تجوز الوجود المشابهة للاحقيقه كما قد يتوهم
وقضيته ان الاطلاق فيما تقدم حقيق غاية الامر أنه يتفاوت بالقلة والكثرة (قوله كالحديث الذي
وصله الثقة الضابط وارسله غيره) كحديث الموطأ فانه موصول في نفس الامر والواصل ثقة وهو
مالم وقوله وارسله غيره اراد بالارسال عدم الاتصال (قوله من أقسام الصحيح صحيح معول الخ)
أي ومن أقسام الصحيح صحيح متفق على صحته لاستيعاب شروط الصحة ومنها صحيح مختلف في
صحته لو حود الخلاف في استيعاب شروط الصحة (قوله انه بلغه) بفتح هـ ريرة أن يدل من حديثه وهو
معول بحذف الواسطة بينه وبين أبي هريرة الذي هو الارسال المشار اليه (قوله للمولود طعامه
وكسوته) اللام للملئ وهي جلة خبر به لفظاً انشائية معنى اذ المقصود وجوب الطعام والكسوة فهو
بما ذكره كسب من استعمال اللفظي لازم معناه (قوله قال فقد صار) فاعل قال ضمير مستتر فيه هاء
تقد

فقد سار الحديث بتبيين الاسناد صحيحا يعتمد عليه وهذا كالذي يقول فيه هو والحاكم صحيح شاذ فالشذوذ عندهما يقدح في الاحتجاج لافي التسمية وقد سمي الترمذي في النسخ علة من علل الحديث فان اراد انه علة في العمل به فصحيح وان اراد في صحة نقله او صحته فلا لان في الصحيح احاديث كثيرة منسوخة وقد صحح الترمذي منه جملة فتراده الاول وعبر بعمل دون معلول وان وقع في كلام كثير من المحدثين وغيرهم لقول ابن الصلاح انه مردود عريضة ولغة والنزوى انه لحن أي لانه من هله بالشرب اذا سقاه مرة بعد اخرى لا مما نحن فيه لكن قال العراقي الاجود المعلن كافي عبارة بعضهم قال شيخ الاسلام انه اجود من المعلول او منه ومن المعلل تغليباً ولا فالمعلل لا جودة فيه بل لا يجوز أصلاً الابتجوز لانه ليس من هذا الباب بل من التعلل الذي هو التشاغل والتلهي أمام معلول الخليل السابق في كلامه (قوله فقد سار الحديث بتبيين الاسناد صحيحا يعتمد عليه) هذا تعلم انه معلول حقيقة بحسب اول الامر وقوله يعتمد عليه وعطف لازم او على تقدير الفاء أي فيعتمد عليه باتفاق بعد ان كان ظاهره خلاف ذلك اهـ سخاوى (قوله وهذا كالذي يقول فيه هو) أي الخليلي أي كالحديث الذي يقول فيه صحيح شاذ ولا يخفى ان التشبيه من حيث الجمع بين امرين متباينين في الجملة وذلك لانه في المشبه بفتح الحديث وفي المشبه به لا يحتاج به (قوله فالشذوذ عندهما) أي عند الخليلي والحاكم وقرضه بهذا التقرير أي اذا اردت بيان حقيقة الحال فتهجر لك بيان الشذوذ الخ فقولهم صحيح شاذ انما هو مجرد تسمية والا فهو لا يحتاج به (قوله صحة نقله او صحته) اشارة الى ان صحة المتن لا تستلزم صحة السند ولا العكس (قوله كثيرة منسوخة) بتحديث انما الماء من الماء منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقي الخنثاء فقد وجب الغسل (قوله وقد صحح الترمذي منه جملة فتراده الاول) أي الذي هو علة في العمل به (قوله وان وقع في كلام كثير من المحدثين وغيرهم) الواو والمعلل او للمبالغة على معنى هذا اذ لم لا حظ وقوعه في كلام كثير اي بل وان لو حظوا بتصويري وقم محاند على معلول من حيث ذاته لا من حيث المعنى المراد منه عند المحدثين كما تبين (قوله مردود عريضة ولغة) وقع في كلامهم اطلاق علم العربية على علم النحو بخصوصه فحفظ اللغة عليه مبين وصرح في الاساس بان علم العربية ينقسم الى اثني عشر فسمها اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخطوا نشاء الخط والرسل والمحاضرات ومنه التواريع وجعلوا المبدع ذيل لا قسما براسه وانما هران الشارح اراد الاول لغاية استعماله على خصوص النحو ولطف على ما هو الاصل فيه (قوله اذا سقاه مرة بعد اخرى) كان اقتضاره على المرتين لانها اقل ما يتحقق به ذلك (قوله انه لحن) أي خطأ وكونه خطأ ظاهرا اذا اريد بمعلول مصاب بعللة لاسي مرة بعد اخرى لانه ليس لحننا باعتبار ذلك (قوله والا فالمعلل لا جودة فيه الخ) أي ان لم تغفل تغليباً فلا يصح لان المعلل لا جودة فيه أي فلا معنى لافعل التفضيل (قوله اصلاً) أي لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز وقوله الابتجوز أي تسمح خال عن المناسبة (قوله لانه ليس من هذا الباب) أي باب التعليل بمعنى ذكر علة مؤثرة فيه فان قلت المعلل ليس من هذا الباب ايضا لان المعلل مأخوذ من اهله الله اذا اصابه بعللة كالمرض قلت وان لم يكن منه حقيقة الا انه منه مجازيا بالاستعارة المبنية على المشابهة (قوله والتلهي) عطف تفسير وقوله التشاغل أي لا التعليل بمعنى ذكر علة والاولى ان يقول الذي هو الشغل أي شغل الغير (قوله امام معلول فوجود) هذا مقابل لمخوف تقديره اما المعلل فقد علمت انه لا جودة

فوجوده عبر الحافظ ابن حجر بل قال انه الاولى لوقوعه في عبارات اهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وقد) أى وحديث صاحب (اختلاف سند) من راوا واحداً بن رواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالفة له وأزيد من واحد بن رواه كل من جماعة على وجه مخالف للاخر والاضافة على معنى فى أى فى سند أى فى وصله وارساله أو فى اثباته راوا وحده أو غير ذلك (أو) اختلاف (متن) فى لفظه أو فى معناه وتساوت الروايات فى الصحة بحيث لم ترجع احداهما على الاخرى ولم يمكن الجمع هو (مضطرب) بكسر الراء وهو وقع من المعلق فلما اذا ترجعت احدهما يكون زواجا ما أحفظه أو أكثر صحة للمروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح فلا يكون الحديث مضطرباً بالحكم

فيه أصلاً وأما معلول فوجوده الخ (قوله فوجود) المناسب ان يقول فيجى دأى فصيح التفضيل بالنسبة له (قوله بل قال انه الاولى) لا الاجود كما بأتى (قوله لوقوعه فى عبارات اهل الفن) تعليل لكونه الاولى أى وأما معلق فلم يقع فى عباراتهم وان كان فعله الذى هو اعل واقعا فى عباراتهم وهذا قال فيما تقدم وقياسه مععل ولم يقل لان الواقع فى عباراتهم هو معل (قوله اهل الفن) مفهوم لقب فلا ينافى وقوعه فى كلام اهل الاصول والعروض والكلام وقوله مع ثبوته لغة أى ثبت فى اللغة معلول بكثرة ومعلى بقلة كما يفيد المصباح وحاصل ذلك ان معلول ثابت لغة واصطلاحاً أى وحيث ثبت فى اللغة والعربية فلا عبرة بقول ابن الصلاح والنورى لانهما لم يحفظا ونقلهما من لم يحفظوا من حفظ كالمصباح وغيره من اهل اللغة حجة على من لم يحفظ ولا تنوهم من قوله سابقاً الاولى انه يكون اجوداً لا يلزم من كونه اولى ان يكون اجود بل لا جود الا المعلق

(الخامس والعشرون من اقسام الحديث المضطرب)

بكسر الراء وهو نوع من المعلق قال السخاوى لما انتهى من المعلق الذى شرطه ترجيح جانب العلة فابى اردافه بما يظهر فيه ترجيح (قوله وحديث صاحب اختلاف سند) أى والحديث المختلف فى السند أو فى المتن أو فى ما فاق وفيه مانعة خلو تجوز الجمع وجعل الاضطراب من أوصاف الحديث لكون الكلام فى الحديث أى لامن أقوال الأئمة مثلاً والمضطرب بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب وقال الطوسى انه اسناد مجازى لان الاضطراب واقع فيه لامن (قوله مخالف له) وصف ثان لوجه أى وجهه موصوف بكونه آخر ويكونه مغاير له وهما بمعنى واحد وأنه على حذف أى (قوله أو أزيد من واحد) معطوف على قوله من راوا واحد أى أو من أزيد (قوله كل من جماعة) أراد بها ما فوق الواحد أى كل واحد من جماعة وقوله مخالف للاخر أى مخالف للوجه الاخر (قوله فى سند) أى سواء كان ذلك الاختلاف واقعاً فى سند أو فى متن (قوله فى اثباته راوا وحده) لا يخفى أن من جملة ذلك الاختلاف فى الوصل والارسال لان الواصل أثبت الصحابي والمرسل حذفه والصحابي من مصدوق راوفاً إذا يكون من عطف العام على الخاص بإقراء بالمعطوف ما عدا المعطوف عليه وقوله أو غير ذلك أى كما سأتى فى جعل حرث نارة جدالاً بينهم و نارة أباً (قوله بحيث لم يترجح) الباء لتعصير التساوى أى معصروا ذلك التساوى بحيثية هى عدم ترجيح شئ منهما (قوله وهو وقع من المعلق) لا يخفى مناقضاً لما قاله السخاوى ويمكن الجمع بأن ما أفاده السخاوى من المناقضة ناظر لاستعمال الاكثروما قاله الشارح ناظر لغيره المشار اليه بقوله وقد يعاون الحديث بأنواع الجرح ولا يحتاجه لمزيد تفصيل

لوجه الرابع واجب إذا لم يرجح جوع كما إذا أمكن الجميع بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ من معنى واحد وان لم يرجح شيء فلا اضطراب ولا اضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لا شعاره بعدم اضطرابه أو أنه (عند أهل الفن) حشو مثال الاضطراب في السند حديث إذا سئل أحدكم فليجعل شيئاً تلقاه وجهه الحديث وفيه فإذا لم يجد حصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً فقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية اختلافاً كثيراً فرواه عنه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة ورواه الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عنه عن أبي حمز وبن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث ابن سليم عن أبي هريرة ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة ورواه ابن جريج عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وروى عنه عن محمد بن عمرو ابن حريث عن أبي سلمة عن أبي هريرة ومن ثم حكم غير واحد من الحفاظ باضطراب سنده لكن بعضهم صرحوا بحال رواه الأولى بل قال الحفاظ ابن حجر هذه كلها قابلة لترجيح بعضها على بعض والراجعة منها يمكن التوفيق بينها قالوا الحسنة التمثيل لا يليق إلا بحديث لولا الاضطراب لم يصف فان هذا الحديث ضعيف بدون اضطراب لأن شيخ اسمعيل مجهول ومثال مضطرب المتن حديث فاطمة بنت قيس قالت

أفردت برجة (قوله لوجه الرابع) متعلق بواجب أي والحكم واجب الرابع أي ثابت الرابع وهو وجوب العمل (قوله بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بالفاظ من معنى واحد) الواضع أن يقول بحيث يمكن رجوع تلك الفاظ المختلفة لمعنى واحد أي يمكن الجميع من أجل إمكان كون المتكلم عبر بالفاظ من معنى واحد (قوله فليخط خطاً) أي بدبر دائرة منقطعة كالحلال فيما قاله أحدنا ويجعله بالطول فيما قاله مسدد قال السخاوي وهو من باب قتل كما أفاده المصباح فهو بضم الخاء (قوله عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث) لا يخفى أن حريثاً هنا أي في الرواية الأولى وقع جداً لا في عمرو وقوله عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه لا يخفى أن حريثاً في هذه الرواية الثانية وقع أباً لا في عمرو ولا جده فيخالف الأولى ويمكن الجمع بأن الحديث يسمى بأبائه وروى عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث لا يخفى أن حريثاً في هذه الرواية الثالثة وقع جداً بالنسبة لأبي عمرو ووقع جداً لآبائه الذي هو محمد فيخالف الروايتين المتقدمتين فنقول يمكن الجمع بينه وبين الأولى بأن قوله في الأولى ابن محمد بن حريث أي بواسطة عمرو وقد حذف واسطة بينه وبين الثانية بأن يقال قوله في الثانية عن أبي عمرو بن حريث أي بواسطة محمد وعمرو ويجعل هذه الثلاثة راجعة على ما يأتي من الروايتين الأخيرتين فالخاسل أن الروايات التي صرح بها الشارح بخسة حكم بتر جميع الثلاث الأولى على الأخيرتين ويمكن الجمع بين الثلاث الأولى بما قلنا فهذا معنى قول الشارح فوفده كلها قابلة لترجيح بعضها كالثلاثة الأولى على بعض كالأخيرتين هذا ما ظاهره على الوجه الأقرب في ذلك ويمكن غير ذلك وقوله وقيل غير ذلك في الغير ما قيل عنه عن حريث بن عمرو وعن أبي هريرة انتهى من حاشية العلامة العدي على شيخ الإسلام فيمكن أن تكون هذه الرواية الأخيرة في الحاشية هي السادسة في هذا الشارح الزرقاني (قوله غير واحد من الحفاظ) كاسودى وابن عبد الهادي (قوله والراجعة منها) أي وبنس الراجعة منها قوله بينها أي بين أفرادها كما ظهر (قوله لا يليق إلا بحديث الخ) لم يقل لا يصح لوجودها فيما ذكر لأن التمثيل يكفي فيه الفرد (قوله لأن شيخ اسمعيل) وهو أبو عمرو

سألت أوسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال إن في المال حقا سوى الزكاة فرواه الترمذي هكذا رواه ابن ماجه عنها بل فقط ليس في المال حق سوى الزكاة فقد اضطرب في لفظه ومعناه لكن في سند الترمذي وأوضه فلا يصح مع مثالا أيضا على أنه يمكن الجمع بحمل الحق في الأول على المستحب وفي الثاني الواجب (المدرجات في) متن (الحديث) وسببها تفسير غريب فيه أو استنباط مما فهمه من بعض رواه وغير ذلك (ما أتت من بعض ألفاظ) من إضافة الصفة للموصوف أي من ألفاظ بعض (الرواة) صحابيا كان أو من دونه (اتصلت) بأخبار الحديث أو كانت في أثناءه أو في أوله دون فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بد كرواؤه بحيث يلتبس على من لم يعرف حقيقة الجدل فيتوهم أن الجميع من فروع فالدراج آخر الخبر مثله قول ابن مسعود في حديث تعليم النبي صلى الله عليه وسلم له التشهد في الصلاة

وقوله مجهول أي غير معروف أي لم يعلم حاله هل هو أهل للرواية أولا (قوله) سألت أوسئل النبي صلى الله عليه وسلم) يقرأ النبي بالنصب نظرا لسألت وبالرفع نظرا للسئل فهو من باب التنازع وأولشك (قوله) اضطرب في لفظه ومعناه أي اختلف فيها لان الحق في الرواية الأولى مثبت وفي الثانية منقوضا لاختلاف اللفظ والمعنى (قوله) في سند الترمذي وأوضه (قوله) وهو أبو حمزة شيخ شريك فيكون مردودا من قبل ضعف روايته لا من قبل اضطرابه (قوله) على المنصب كصدقة النفل وأكرام الضيف وهذا جواب آخر يمكن الجمع به وهو أن يحصل اثبات الحق في الرواية الأولى سوى الزكاة على ما يتعلق بالذمة كالكفارة وضوهاو يحصل نفي الحق في الرواية الثانية على ما يتعلق بالعين

(السادس والعشرون من أقسام الحديث المدرجات)

يفتح الرء قال البخاري لما انتهى مما هو قسم المعلن من حيشة الترجيع والتساوي كما قدمت وكان مما يجعل به ادخال متن وغروفي متن ناسب الاراداف بذلك اه (قوله) في متن الحديث) اعلم أن المدرج في متن الحديث أقسام ثلاثة مدرج في آخر الحديث ومدرج في أثناءه ومدرج في أوله وأمثلة ثمانية في كلام الشارح وأن المدرج في السند أقسام أربعة وتأتي أيضا في كلام الشارح واقتصر الناظم على المدرج في متن الحديث فقوله ما أتت أي ألفاظ أنت وقوله اتصلت معطوف على أنت بحذف الواو العاطفة أي وانصلت وإلا ظهر أنه عطف بيان على أنت أو بدل منه (قوله) تفسير غريب فيه) أي في الخبر كخبر أبي النهي عن الثغار فإن الثغار لفظ غريب يحتاج لتفسير قال الامام محمد الزاغي في شرحه على شرح النخبة في مثله كحديث الزهري عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يحنث في فارحراء وهو التعبد بالماء ذوات العدد فقوله وهو التعبد مدرج تفسير المختص وقوله أو استنباط مما فهمه منه بعض رواه كافي حديث بسرة فإن حرورية فهم منه أن سبب النقص مظنة الشهوة فجعل حكم ما قرب من الله كرك ذلك لان ما قرب الشيء يعطى حكمه فقال أو أنبيه أو رفعه وكافهم ابن مسعود من خبره الاتي أن الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام يحصل بالفراغ من التشهد فادرج فيه بعض رواه ما يأتي (قوله) من إضافة الصفة لموصوف) فيه تأمل لانه من باب التقديم والتأخير (قوله) صحابيا كان أو من دونه) اعلم أن المدرج يكون في الم فروع أو في الموقوف على الصحابي بالخاق التام في من بعده أو في المقطوع بالخاق تابع التام في من بعده (قوله) دون فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قائله) بين متعلق وفصل وقوله بد كرواؤه متعلق أيضا بفصل (قوله) بحيث يلتبس الخ) هو حال من

إذا قلت هذا الشاهد فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد فقد وصله
 زهير بن معاوية بالحديث المرفوع عن أبي داود وقصه عبد الرحمن بن ثابت من ثوبان وبين أنه مدرج
 من قول ابن مسعود وقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على أنه مدرج ومثال المدرج في الانشاء خبر هشام
 ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن بسرة بنت صفوان عن فروان عن مسد كره أو أنثيه أو رقه فليتبوأ
 والرفع يضم الراء وفتحها أصل الفخذين فقدر واه عبد الحميد بن جعفر فرو غيره عن هشام كذلك مع
 أن الأنثيين والرفع انما هو من قول عروة كما بينه جاعات عن هشام منهم أيوب بن جاد بن زيد واقتصر
 كثير من أصحاب هشام على المرفوع وهو من مسد كره فليتبوأ ومثال المدرج أول الخبر حديث
 أسبقوا الوضوء بل للأعقاب من النار فقد رواه شيا بن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن
 أبي هريرة برفع الجلستين مع أن الأولى من كلام أبي هريرة كما بينه جمهور الرواة عن شعبة على أن قول
 أبي هريرة أسبقوا الوضوء قد ثبت في الصحيح من فروان عن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأعلم
 أن المدرج في الآخر كثير وفي الانشاء قليل وفي الأول نادى جدا حتى قال الحفاظ ابن حبان ربه لا يجد منه
 خبر خبر أسبقوا الوضوء الاما وقع في بعض طرق خبر بسرة عند الطبراني في الكبير من طريق محمد بن
 دينار عن هشام بلفظ من مسد رقه أو أنثيه أو كره فليتبوأ

قوله دون فصل أي حالة كون عدم الفصل ملتبسا بحشية الخ من الناس السبب بالسبب (قوله إذا
 قلت هذا الشاهد) الشاهد تفسير من المصنف لفظ هذا فانه هو الواقع في الادراج كما في من ابن الصلاح
 وهذا أي قوله إذا قلت الخ مقول قول ابن مسعود فهو مدرج مع ما بعده لا ما بعده فقط اه من
 حاشية العلامة العذوي على شيخ الاسلام (قوله عند أبي داود) قال الحموي في شرحه للمتن مثاله
 ما رواه أبو داود عن النخعي عن أبي خيثمة عن الحسن بن الحر عن القاسم بن عجيمة عن هلعمة عن
 عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وعلمه الشاهد في الصلاة فذكر
 الشاهد في آخره فإذا قلت هذا أوقضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت
 أن تقعد فاقعد قال ابن الصلاح قوله إذا قلت هذا الخ من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم (قوله على أنه مدرج) أي في رواية من وأصل (قوله عن بسرة بنت صفوان) هو يضم
 الموحدة وسكون السين المهملة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى الأسدية بحماية لها سابقة
 وهجرة عاشت إلى خلافة معاوية اه تقريب (قوله أصل الفخذين) أي مبدأ الفخذين فهو من
 الفخذ وبدل على ذلك قول مختصر العين الرفع باطن الفخذ يضم الراء في الرفع لاهل العالية وفتحها
 لتسم كقائه الطوخى وجمع المضموه أرفاغ كفعل وأفعال وجمع المفتوح رفوع وأرفغ مثل فلس
 وفلوس وأفلس اه من المصباح (قوله ويل للأعقاب من النار) سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه
 في معنى الدعاء أي شدة هلكة في نار الآخرة لا سمحها المهملين بفعل بضمها في الوضوء ويحتمل
 أن يخص العقب نفسها بعذاب يعذب به صاحبها وانما خص الأعقاب لانه ورد على سبب وهو أنه
 رأى قوما يصلون وأعقابهم تلوح وقيل انما خصها لقلية الساهل فيها وانها لو لم يكن في آخر
 الوضوء وأساقفه وفي محل لا يشاهد غالباً اه من حاشية العلامة العذوي (قوله شيا بن سوار)
 شيا بن بفتح الشين المعجمة ومحمد بن خزيمة عن أبيه بضم الموحدة وتشديد الواو وراه عن عدي
 يكنى أبا عمرو واسمه مروان ولقبه شيا بفتح السين أو بفتح الألف أو بفتح الألف أو بفتح الألف
 الجنتين) أي أضافتهما إليه صلى الله عليه وسلم وهما أسبقوا الوضوء ويول من أعقاب من النار

وأما مخرج الاسناد فاقسام الأول يكون أن الحديث هندز أو الأثر فأنه فأنه عنده باسناد آخر فهو ربه
 ورويته ناما بالاسناد الأول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني مثله حديث أبي داود والنسائي عن عاصم
 ابن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة ملأته صلى الله عليه وسلم وفيه ثم جئتم بعد ذلك في زمان
 فيه مرد شديد فرأيت الناس عليهم جيد الثياب فحول أيديهم تحت الثياب فإن قوله ثم جئتم ليس
 بهذا الاسناد بل من رآه به عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل هكذا رواه مينا
 زهير بن معاوية ورجعه غير ورجعه مومى بن هارون الحال وقضى على جميعها بسند واحد بالوهم
 وصوبه ابن الصلاح الثاني أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مع اختلاف في السند كحديث سعيد
 ابن أبي حمزة عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا لا تباعضوا ولا تفاسدوا ولا تنافسوا الحديث
 فقوله ولا تنافسوا من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا يا أباكم
 والظن فإن الظن كذب الحديث ولا تفحسوا ولا تفحسوا ولا تنافسوا فادرجه ابن أبي حمزة في الأول
 وصيرهما بسند واحد وهو وهم منه كاجزم به الخطيب وصرح هو وغيره بأنه خالف جميع الرواة عن
 قوله وأما مخرج الاسناد فاقسام الخ اعلم أن الادراج يكون في المتن وفي السند فلما قدم الكلام
 على وقوعه في المتن وأنه ينقسم الى ثلاثة أقسام أخذ يتكلم على الادراج في السند وقسمه أقساما
 أربعة (قوله حجر) بضم الحاء المهملة وتسكون الجيم كافي المهملة للنسوي (قوله ثم جئتم الخ)
 قبل هذه الجملة صليت خلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا إذا سلموا بشيرون بالديهم
 كأنها أذناب خيل شهب ثم جئتم الخ (قوله تحرك أيديهم تحت الثياب) أصله تحرك بناء
 حذفت أحدا هما (قوله ورجعه مومى) أى رجح هذا الفصل وهو كونه بسند آخر (قوله بالوهم)
 بفتح الهاء أى الغلط (قوله وصوبه ابن الصلاح) أى صوب فصل على منها بسند (قوله ان يدرج
 بعض حديث في حديث آخر مع اختلاف في السند) لا يخفى أن هذا صريح في كونه ادراج بعض متن مع
 أنه يصدق ادراج السند ويحجب بان الشاهد في قوله مع اختلاف في السند فهو المقصود وذكر غيره تبع له
 والفرق بين هذا وبين القسم الذى قبله أن هذه الزيادة منقولة من حديث آخر مرفوع بشيرون وفى
 القسم الأول بقية الحديث الأول لأنهما من حديث آخر كما هو ظاهر (قوله ولا تنافسوا) هو مضارع
 تنافس فلان وفلان مثل تقاتل وألفاظ الحديث كلها أفعال مضارعة حذفت منها إحدى التاءين
 تحقيقا معنى لا تنافسا أى لا ترغبوا فى الدنيا ولا تفتنوا بها لان المنافسة فيما تؤدى الى فسوة القلب
 (قوله من أبي الزناد) اسمه عبد الله بن ذكوان (قوله اياكم والظن) أى احذروا اتباع الظن أو
 احذروا سوء الظن من إساءة الظن به من العدول والظن نهمه تقع في القلب بلا دليل قال الغزالي
 وهو حرام لكن لست أعنى به الإعتدال والقلب وحكمه على غيره بالسوء أما الخواطر أو حديث النفس
 فعقول الشائعة وأيضاً فالمنه عنه أن تظن (قوله فإن الظن أكذب الحديث) أقام المظهر مقام
 المضمرة إذ القياس فأن زيادة تمكن المسند اليه في ذهن السامع حثا على الاجتناب وقوله أكذب
 الحديث أى حديث النفس لانه بالقاه الشيطان في نفس الانسان واستشكل تسمية الظن حديثا
 وأجيب بان المراد عدم مطابقة الواقع قولاً أو غيره أو ما شأ عن الظن فوصف الظن به مجاز (قوله ولا
 تفحسوا ولا تفحسوا) يقرأ الأول بالجيم أى لا تهوضوا خبر الناس بلطف كالجاسوس ويقرأ الثاني
 بالحاء المهملة أى لا تطلبوا الشيء بالحاسة كاستراق السمع وإبصار الشيء خفية (قوله فادرجه ابن أبي
 حمزة) أى الحافظ أبو محمد سعيد بن محمد بن الحكم الجعفي شيعي البخاري اه من شرح شيخ الاسلام

مالك الثالث أن يروى جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوي يجمع الكل على أسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف كحديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم قال أن تجعل لله نداً فإن الأعمش ومنصور بن المعتمر ورواه عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود ورواه واصل الأسدي عن شقيق عن ابن مسعود وأسطع ممرام بن ميمونة فلهما واه الثوري عنهم سارت رواية واصل مدرجة في رواية الأعمش ومنصور وقد فصل أحد الأسانيد بن يحيى بن سعيد القطان لكن روى عن واصل أنه أثبت ممرام كالأعمش ومنصور وروى عن الأعمش أنه أسقط هذه الأقسام الثلاثة ذكرها ابن الصلاح واتباعه وزاد في شرح الخبيرة رابعاً وهو أن يسوق الأسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه فيروى عنه كذلك ولا يجوز تعدد الإدراج في متن أو سند لتضمنه عز والقرول لغيره فإنه نعم ما أدرج لتفسير قريب فعال شيخ الإسلام يسمع فيه ولهذا فعله الزهري وغيره من الأئمة انتهى ونحوه ليسو على في القينة

وكل ذا مخرجهم وفادح • وهندى التفسير قد يسمع

(فائدة) قال في شرح الخبيرة يدرك الإدراج أو رoder رواية مفصلة لقدر المدرج مما أدرج فيه أو بالتصميم على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك (وماروى كل قرن) من الصحابة والتابعين أو أتباعهم أو أتباع أتباعهم (هن أخيه) على الألفيه (قوله أن يجعل لله نداً الحديث) تمامه وهو خلق قلت ثم أي قال أن تقتل ولذلك محافة أن يطعم معلق قلت ثم أي قال أن ترافى حليلة جارك (قوله شرحبيل) بضم الشين (قوله الأسدي) هو يسكون السين وروى الزاوي ساكنه أيضاً وهو نسبة إلى أسد أو أزد شنواة (قوله مسدوجة على رواية الأعمش ومنصور) أي في روايتهما أي سند رواية واصل مدرجة في سند روايتهما (قوله وروى عن الأعمش) معطوف على روى الواقع بعد لكن فن خالف واصل ومن وافق الأعمش ومنصور فواصل خالف هذا السند الذي ذكر فيه ممرام والأعمش ومنصور ليس منهما معاً الفقه له (قوله فيعرض له عارض) أي بقطعه فاطع عن ذكره منه و يذكر كلاماً أجيباً فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام متن ذلك الأسناد فيرويه عنه كذلك كقصة ثابت مع شرح بل القاضى في قوله من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فإن ابن حبان حرم بانه من المدرج وإن كان أبو حاتم حرم بانه من الموضوع أه جوى (قوله لتضمنه) أي لاشتماله (قوله من الأئمة) أي أئمة الهدى (قوله أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك) كحديث أبي هريرة الذي في صحيح البخارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب أن يموت وأما مملوك فإن قوله والذى نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأى لا حبب أن يموت وأما مملوك فإن قوله والذى نفسى بيده الخ من كلام أبي هريرة لا يمتنع منه صلى الله عليه وسلم أن يمتنى أن يكون مملوكاً لأن أمه لم تكن حينئذ مملوكة حرة يبرها ذكره محمد بن القاسم (السابع والعشرون من أقسام الحديث رواية الإقرار)

بان يروى شخص من قريته وهو نوع لطيف ومن فوائد معرفة الأمن من ظن الزيادة في السند فإذا انفرد أحد القرويين بالزيادة عن الآخر فهو غير مدحج كرواية الأعمش عن التيمي وهما قرويان فحينئذ رواية الأقران فوكان مدحج وهو ما اقتصر عليه الناظم وغير مدحج اه من شرح المصطفى (قوله وماروى كل قرن) قال المصطفى في شرحه واحداً القراء من أخيه يسكون الهاء لوزن أو بنية الوقف ويجذف الباء من غير ما والنقص فيه جائز مع الضعف والمراد عن مساو به في الأخذ عن

بالقصر على اللغة المشهورة في الاسماء المتضمنة أي من المساوي له في الاخذ من الشيوخ وفي السن
 غالباً وقد يكتفي بالتساوي في السند وان تفاوتوا سناً (مدح) بضم الميم وقصع الهمزة المهملة وتوسلج
 الموحدة آخره جيم سمي بذلك اخذاً من ديباجتي الوجه وهما الخندان لتساويهما وتقابلهما وسواء
 كان المدح بوجه أو بغيره أم بدونهما فإنه يدور في رواية أبي هريرة عن عائشة ورواية عائشة عنه وفي
 التابعين رواية الزهري عن ابن الزبير وابن الزبير عنه وفي آباءهم رواية مالك عن الأوزاعي
 ورواية الأوزاعي عنه وفي التابع آباءهم رواية أحمد عن ابن المديني ورواية ابن المديني عنه ومثاله
 بهار ورواية الميث عن يزيد بن المداي عن مالك ورواية مالك عن يزيد بن الميث (فاخره) أي
 المدح (حقاً واتقنه) أي أقصده في رواية الأقران فأنوع لطيف ومن فوائد معرفته الأمن من ظن
 الزيادة في السند والمدح أخض من الأقران فكل مدح أقران ولا عكس أذرواية الأقران أن يشاركوا
 الراوي من روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية كالتساوي والاخذ عن الشيوخ كرواية
 الأعمش عن التميمي وهما قرينان وقد يجتمع جماعة من الأقران في حديث واحد كرواية أحمد
 عن أبي خزيمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن علي بن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه
 عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة قالت كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة فأحد والاربعه فوقه أقران كما قال الخطيب

الشيوخ أوفيه وفي السن أيضاً أي ما رواه كل من القرينين عن الآخر فهو حديث مدح فاعرفه
 حقاً واتقنه بجاء معجزة بعد المثانة الفوقية أي افتضرت معرفته قال في المختار يقال انتهى فلان
 علينا أي افتخر وتعظم (قوله بالقصر على اللغة المشهورة) سواء بالنقص على اللغة النادرة قال
 الحموي في شرحه عن أخيه بالجر بالكسرة على لغة النقص أي مقارنه وأطلق لفظ الأخ عليه مجازاً
 على طريق الاستعارة التصريحية (قوله وفي السن غالباً) لفظ غالباً يقيد في السن وقوله وقد يكتفي
 بالتساوي في السند وان تفاوتوا سناً الواو في وقد للتعليل وبعبارة شيخ الإسلام أحمد يكتفي بالتساوي
 في السند وان تساوى في السن (قوله بالتساوي في السند) أي في الاخذ من الشيوخ ففرادة بالسند
 الاخذ من الشيوخ في عبارته تفنن (قوله أخذاً من ديباجتي الوجه) أي لأجل قصد الاخذ
 وقوله لتساويهما فإنه أي لتساويهما في الاخذ من الشيوخ وتقابلهما في كون كل منهما أخذاً من
 الآخر كما ديباجتي الوجه فأنهما منساويان في كون كل منهما أخذاً ومتقابلاً لكون أحدهما مقابلاً
 للآخر ومما ذنبه (قوله فاعرفه حقاً) قال الحموي في شرحه أي اعلمه علماً حقاً (قوله أي أقصده)
 الاوفى بعبارة المختار أن يقول أي افتضرت معرفته وقوله مع رواية الأقران أي أنقص صدور رواية
 الأقران العام أقصده هذا الخاص أومع بمعنى (قوله الأمن من ظن الزيادة في السند) مثلاً إذا روى
 الميث عن مالك وهما قرينان عن الزهري بظن أن قوله عن مالك زائد والاصل روى الميث عن
 الزهري (قوله كالتساوي) فإنه كاف في رواية الأقران وحده ولا يكتفي في رواية المدح وحده وكذا الاخذ
 من الشيوخ فإنه يكتفي وحده في رواية الأقران لا المدح (قوله كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة) أزواج بالرفع بدل من فون النسوة الواقعة اسمالكان
 وبأخذن خبر كان قال في المصباح والوفرة الشعر على الأذن (قوله فأحد والاربعه فوقه أقران)
 الاربعه الذين فوق أحدهم أبو خزيمة ويحيى بن معين وعلي بن المديني وعبيد الله بن معاذ فالخمسة

فان روى الراوى عن هود و نه سنا أوفى مر تبة الاخذين عنه فرواية اكبر عن اصغر كرواية الزهرى عن مالك والاصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن عقيم الهادى خبر الجساسة ومن رواية الاكبر عن الاصغر رواية الاكبر عن الابناء والصحابة عن الاتباع كرواية العباس عن ابنه الفضل ورواية وائل عن ابنه بكر ورواية العبادلة وأبى هريرة ومعاوية وأنس عن كعب الاحبا أمارواية الابناء عن الاباء فكثير وأخص منه من روى عن أبيه عن جده وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مرأتهم وتنزيل الناس منازلهم فان تقدم موت أحد قريتين اشتراك فى الاخذ عن شيخ فهو السابق واللاحق كالبخارى حدث عن تلميذه أبى العباس السراج أشباه فى التواريخ وغيره

أقران و باقى السند ليس باقران نأمل (قوله فان روى الراوى عن هود و نه سنا أوفى مر تبة الاخذين عنه) أى روى الراوى الكبير عن صغير و نه فى السن أو دونه فى المرتبة أى ان يكون الكبير روى عن أصغر عنه فى الطبقة والسن فأوفى كلام الشارع بمعنى الواو لان الادوية فى السن لازمة غالباً فلا دونية فى المرتبة فقوله كرواية الزهرى عن مالك أى عن تلميذه مالك بن أنس فان الزهرى أكبر منه سنا و مر تبة و مالك تلميذه و نه فبما هو هذا اختر زقول المتن وما روى كل قريتين عن أخيه أى مساو يفى الاخذ عن المشايخ والسن (قوله أوفى مر تبة الاخذين عنه) هو معطوف على دونه والتقدير عن هوفى مر تبة التلامذة الاخذين عنه فان مالك كفى مثاله الا فى مر تبة التلامذة الاخذين عن الزهرى (قوله والاصل فيه) أى الدليل على رواية الاكبر عن الاصغر رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن عقيم الهادى خبر الجساسة أى لانه صلى الله عليه وسلم جمع الصحابة وخطب لهم خبر عقيم عن الجساسة وهى دابة كثيرة الشر حتى لا يعلم قبلها من دبرها لانهم لما طلعوا على جزيرة بحسب المغرب فرأوا هذه الدابة ففزعوا منها فقاتلهم لانفزعوا الى الجساسة أفتحس الاخبار للمسيح الحال وقيل ان هذه الدابة التى تخرج ونسم الناس وكان عقيم اذ ذلك نصرانيا ثم أسلم رضى الله عنه (قوله رواية الابناء) ومن فوائد معرفة هذا القسم الامن من ظن تحريف نشأته كون الابن أباً وذلك لانه اذا قيل روى فلان عن ابنه كذا يظن أن هذا تحريف لان الشأن ان الابن يروى عن أبيه لكونه الاصغر ونشأ عن ذلك توهم كون الابن أباً أى ان صوابه ان يقول روى فلان عن أبيه فلان كذا فاذا علم أن فلان روى عن ابنه فلان فلا يظن التحريف واصل هذا فبين لم يكن الظان هنده لم بابوة أحد هما الآخر والا فليس الاطن التحريف فقط ولا ينشأ عنه توهم كون الابن أباً ولم يذكر والرواية الابناء عن الاباء فائدة مخصوصة (قوله وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مرأتهم وتنزيل الناس منازلهم) ومن تنزيل الناس منازلهم أن الصغير اذا انفرد بشئ من العلم يحق على الكبير الخالى عن ذلك العلم أن يأخذ عن ذلك الصغير (قوله فان تقدم موت أحد قريتين اشتراك فى الاخذ عن شيخ فهو السابق واللاحق) قال شيخ الاسلام فى معرفة من اشتراك فى الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر بحيث يكون بين وفاتيهما مد بعيد فوع لطيف ومن فوائد الامن من ظن سقوط شئ من اسناد المتأخر وتقدير حاله وصلوا لاسناد فى الصواب وذلك لانه اذا اشتراك راويان فى الاخذ عن الشيخ وعلم تقدم الوفاة لاحدهما على الآخر ثبت المعلول متقدم الوفاة لان العلو قد يكونهما واذا ثبت العلو ثبت حاله وقوله لامن من ظن سقوط شئ من اسناد المتأخر أى بينه وبين شبيهه أى لانه لما رأى أن من أخذ عن الشيخ قد علمت فيظن أن هناك واسطة بين هذا الراوى

ومات البخاري سنة ست وخمسين ومائتين وآخر من حديثه عن السراج بالسماع أبو الحسين الخفاف
ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وكافي على البرقي سمع من تلميذه السلفي حديثا ورواه عنه وومات
على رأس الحبشانة وكان آخر أصحاب السلفي سبطه أبو القاسم بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين
وسمائه فقد شاركه أباه في الرواية عن السلفي وبين وفاته مائة وخمسون سنة قال الحفاظ بن
حجر وهذا أكثر ما وقفنا عليه من ذلك ونابة ما يقع في ذلك أن المسموع منه قد يتأخر بعد موت
أحد الراوي عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الأحداث ويعيش بعد السماع منه دهرًا طويلا
فيحصل من مجموع ذلك فهو هذه المدة والله الموفق (متفق لفظا وخطا) في الاسم أو مع التكنية أو
اسم الأب أو الجد أو النسبة (متفق وصدده) أي مثله (فيما ذكرنا المغترق) وأراد به الضد هنا
مسمياته مغترقة بأن يكون كل منهما لشخص مع اتفاقهما في اللفظ والخط وهذا قد قاله العراقي وغيره
والمتفق والمغترق ما اتفق لفظه وخطه واختلفت مسمياته فهو من قبيل المشترك اللفظي وهو من
مهم ومن فوائد الأمن من الممنوع من عاين المتعدد واحد أو بما يكون أحد المتفقين ثقة والآخر
ضعيفا والمهم من يشبه أمره لتعاصره واشترائه في شيوع أو رواته

والشيخ (قوله وومات البخاري الخ) أي مات في شوال كاذ كره شيخ الاسلام وكانت وفاته رحمة الله
عليه وله من العمر اثنان وستون سنة الأثلاثه عشر يوما وكانت وفاته ليلة السبت بعد العشاء ودفن
ببيعتها بمصر نزلت قرية من قرى سمرقند يوم عيد الفطر وخرت له بفتح أطاع المعجزة وسكون
الراء وفتح التاء الفوقانية وسكون النون وفتح الكاف على فرسيتين من سمرقند وألهم حفظ
الحديث وهو في الكتاب وسنة عشرين أو أقل فلما بلغ ست عشرة سنة حفظ كتاب ابن المبارك
ووكيع ولما بلغ ثمان عشرة سنة صنف فضايا الصغابة والتابعين وأقاويلهم وصنف كتاب
التاريخ اذ ذلك عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وكتابه ما قرئ في شدة الاقرحت ولا ركب بقى مركب
ففرق وكان بحجاب الدهوة وقد دعى لقائه اه من ختم القسطنطين على البخاري (قوله الخفاف) قال
شيخ الاسلام نسبة الى حمل الخفاف أو يبعها فأبو السراج شيخ لكل من البخاري والخفاف
والبخاري سابق والخفاف لاحق وقد اشتركا في الاخذ عن شيخ انتهى (قوله وومات سنة ثلاث وتسعين
وثلاثمائة) أي مات في ثاني عشر ربيع الاول كاذ كره شيخ الاسلام (قوله السلفي) بكسر السين
نسبة الى سلفه كما تقدم عن الطوسي (قوله ان المسموع منه) أي الشيخ المسموع منه كاسلفي في
هذا المثال وأحد الراويين كابرقي وبعض الأحداث أي الصغير في السن كافي القام

(الثامن والعشرون من أقسام الحديث معرفة المتفق والمغترق)

(قول الناظم متفق لفظا وخطا متفق) قال الدمياطي في شرحه متفق بكسر الفاء لفظا وخطا
منصوبان على التمييز نحو لان من القاعل أي ما اتفق لفظه وخطه واختلف شخصه بأن تعدد مسماه
فهو من قبيل المشترك اللفظي متفق في الاصطلاح فلا يطاءله بينه وبين ما قبله وكسر الفاء وسكون
القاف للوزن أولية الوقف انتهى بحرفه (قوله الناظم وصدده فيما ذكرنا المغترق) قال الدمياطي في
شرح وصدده أي ضد المتفق فيما ذكرت أنا من الاتفاق لفظا وخطا هو المغترق بكسر الراء وسكون
القاف لما تقدم بان اختلف فيهما أو أحدهما وحصل التمييز انتهى بحرفه وقال الحموي وصدده أي
ضد المتفق فيما ذكرت أي في مطلق الاتفاق المفهوم من اتفق المقيد لا ضد الاتفاق المقيد وهو

و ينقسم الى اقسام الاول أن تتفق أسماءهم وأبائهم كالحليل بن أحمد سنة رجال أو أكثر الثاني أن تتفق أسماءهم وأسماء آبائهم نحو أحمد بن جعفر بن حمدان أو عدة متعاصرون في طبقة واحدة الثالث أن تتفق الكنية والنسبة مع نحو أبي عمران الجوني ورجلان ونحو أبي عمرو والحوضي اثنان أيضا الرابع أن يتفق الاسم واسم الاب والنسبة نحو محمد بن عبد الله الأنصاري اثنان متقاربان في الطبقة وهذا قريب مما قبله الخامس أن تتفق كناههم وأسماء آبائهم كابي بكر بن عباس بن حنيفة ومعجمه ثلاثة السادس عكس ما قبله وهو أن تتفق أسماءهم وكنى آبائهم نحو صالح بن أبي صالح أو عدة من التابعين السابع أن تتفق أسماءهم أو كناههم نحو عبد الله إذا أطلق فإذا كان بمكة فابن الزبير أو بالمدينة فابن عمر أو بالكوفة فابن مسعود أو بالبصرة فابن عباس أو بخراسان فابن المبارك أو بالشام فابن عمرو بن العاص ومثال المتفق المقترب في الكنية أبو حنيفة فابن أبي حنيفة فابن عباس إذا أطلق إلا أنه إذا أطلقه شعبه فإداه نصر بن عمران الضبي وهو صحيح وراه وان كان يروى عن سنة يروون عن ابن عباس كلهم صحاح وزاى لانه اذا روى عن أحد منهم يئنه بذكر اسمه أو نسبه الثاني أن يتفق في النسب من حيث اللفظ ومقتربا من حيث أن ينسب اليه أحد مما غير ما نسب اليه الآخر كالحنفي نسبة الى القبيلة والحنفي نسبة الى المذهب و فرق جماعة من أهل الحديث بينهم فإزدادوا في النسبة الى المذهب يا متحبة (مؤلف) وهو نوع مهم يحتاج اليه في دفع

اختلاف الأشخاص الذين اقصدت اسماءهم واللقابهم أو كناههم المقترب أي يسمى بذلك لاقتراق الاسماء باقتراق المسيمات والمراد ان الحديث الذي يكون بعض سنده بهذه الصفة يسمى بالمتفق والمقترب معا وهو قسم واحد كما يفيد قول العراقي في الفينة

ولهم المتفق المقترب * ما لفظه وخطه متفق

وعبارة الناظم فهم انهما قسما فنحنه لذلك فقولهم المتفق أي في اللفظ والمقترب أي في المسمى (قوله و ينقسم الى اقسام) أي الى ثمانية اقسام (قوله الجوني) نسبة لجون بضم الجيم بطن من الازد (قوله الحوضي) قال في القاموس وحوضي ككسرى موضع وابو عمرو والحوضي معروف انتهى فيحتمل أن اباهم الحوضي منسوب لذلك الموضع (قوله وهذا قريب مما قبله) أي لان كلا من الثالث والرابع اتفق في النسبة (قوله فان كان بمكة) أي اذا قيل بمكة في السند عن عبد الله فهو ابن الزبير واذا قيل بالمدينة عن عبد الله فهو ابن عمر واذا قيل بالكوفة عن عبد الله فابن مسعود وخلاسته ان تلك الامكنة طرف للقول ويعرف ذلك القول بمكان التلميذ الذي اخذ عن عبد الله المطلق في السند (قوله الضبي) نسبة لضبيعة كجهينة محلة بالبصرة (قوله وهو صحيح وراه) لا يخفى انه حينئذ يخرج مما نحن فيه الا ان يقال الاتفاق ولو بحسب صورة الحروف بقطع النظر عن الشكل ويمكن الانفصال عن هذا يجعل الاستثناء منقطعاً والمثال انما هو أبو حنيفة فقط الذي هو بالهام والزاي اذا أطلق أي من غير شعبه فانه كثير (قوله فإزداد) أي المذكور من الجماعة وفي نسخة فإزداد بالحاء وواو الجمع وقوله يا متحبة أي قبل القامبان يقال حنيفة

(التاسع والعشرون من الاقسام معرفة المؤلف والمتلف من الاسماء والالفاظ والانساب ونحوها) وهو نوع مهم ينبغي لطالب الحديث ان يعتني بعرفته ليسلم من التصحيف (قول الناظم مؤلف الخ) قال الدمياطي في شرحه مؤلف في اصطلاحهم هو متفق الحفظ دون اللفظ نحو سلام

معرة التصغير في الاسماء والاسباب والالفاظ ونحوها (محقق الخط فقط) ونقله مع مختلف (وشده مختلف) ضد المثل والمختلف كافي القاموس والمراد هنا الاول فان ما اتفق خطه دون نقله يقال له مؤلف ومختلف فهو من المشترك اللفظي كما بقه (ناخش الخط) فيه فانه من مهم لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شيء يدل عليه وأورد بالتأليف خلق أولهم عبد الغني بن سعيد وآخرهم الحافظ ابن حجر منصف فيه كتابا سماه تبصير المنتبه بتحرير المشبه وهذا الفن فسمان أحد عماده والآخر مالا ضابط به يرجع إليه لكثرتنه وأما يعرف بالنقل والحفظ كل سيد مصنف أو أسيد مكبر وحيان وحيان وحيان فانه بما يضبط نقله في أحد طرفيه ثم تارة يراد فيه التعيم بان يقال ليس لهم فلان الاكذ أو تارة يراد فيه التخصيص بالصحيحين والموطأ بان يقال ليس لهم في الكتب الثلاثة فلا ان الاكذ ان الاول من هذا الثاني سلام كله منقل الا عبد الله بن سلام الصحابي وابن اخته و سلام جد أبي علي الجبائي أو جد النسفي وجد السيد

بتشديد اللام وهو الاكثر و سلام بفتحها وتخفيفها كعبد الله بن سلام الصحابي رضي الله عنه ونحوه غسل بكسر أو له وسكون ثانيا وهو كثير وغسل بفتحها وليس منه الا ابن ذكوان البصري ونحو سقر باسكان القاف وسقر بفتحها اه بحر وقبه (قوله معرة التصغير) الاضافة للبيان (قوله ونحوها) كالسني (قول الناظم وشده مختلف) قال الجوزي اى ضد المؤلف وهو المختلف في اللفظ مختلف اى يسمى بذلك للاختلاف في اللفظ والمراد ان الحديث الذي يكون سند هذه الصفة يسمى بالمؤلف والمختلف معا وهو قسم واحد وهما ارة الناظم فهم انهم قسمان فتنسب لذلك فقوله مؤلف اى بحسب الخط ومختلف اى من حيث الخط (قوله فهو من المشترك اللفظي) اى اشتراكا ناشئا عن الاشابهة في الخط فهو مؤلف من حيث الخط ومختلف من حيث اللفظ ولعل كونه من المشترك اللفظي باعتبار اشتراكهما عند من يحقه (قوله فاختش الخط قبسه) قال الله مياطي في شرحه اى احذر الوقوع في التصغير كان تشدد مخففا او عكسه ونعجم مهملا او عكسه انتهى (قوله بالنقل والحفظ) اى مجموع الامرين وبالنقل والضبط في الكتب (قوله وأسيد مكبرا) هو أبو حنبل كافي الشنشو وي وقوله مضفرا هو اسيد بن حضير (قوله وحيان وحيان) قال في التقريب للامام النووي ما نصه حيان كله بالمشاءة تحت مع فتح المهمة الاحيان بن منقذ والد واسم بن حيان وعد جماعة الى أن قال فبالموحدة وفتح الحاء المهمة والاحيان بن عطية وعد جماعة أيضا الى أن قال فبالكسر للحاء وبالموحدة وفي تبصير المنتبه بتحرير المشبه لابن حجر زيادة على ما ذكر من هذه المادة حيان بضم الحاء المهمة وتشديد الموحدة وحيان بفتح الجيم وتشديد الياء المشاءة من تحت وحنان بكسر الجيم وتخفيف النون وحيان بفتح الحاء المهمة وتخفيف النون وحيان بفتح الحاء المهمة وتخفيف الموحدة اه من حاشية السلامة العدوى على شيخ الاسلام ونقل فيما ان منقذ بضم الميم وسكون النون وكسر القاف بعدها ال مهمة أو ذال معجمة (قوله الثاني سلام) اى هذه المادة (قوله وابن اخته) اى ابن اخت عبد الله بن سلام وابن الاخت اسمه سلام بالتخفيف كما يؤخذ من شيخ الاسلام (قوله و سلام جد أبي علي الجبائي) اى والاسلام جد أبي علي الجبائي المعتزلى (قوله وجد النسفي) بفتح النون نسبة لنفس بكسر هاء وفتحت للنسب كالنمري كذا قال الناظم وغيره وكلام القاموس يقتضى فتح نون نفس فلا تغيير في النسبة والسيد بفتح المهمة نسبة للسيدة

ووالد الميكندي وسلام بن أبي المظني وسلام بن مشكم اليهوديان فكله مخفف وشهر ابن الصلاح تشديد ابن مشكم واعتزله الحافظ بن حجر كغيره بانه ورد في الشعر الذي هو ديوان العرب مخففاً وساق في التبصير قول أبي سفيان بن حرب

سفاقي نادر واتى كيتا مدامة * على ظمأ منى سلام بن مشكم

وقول كعب بن مالك فطاح سلام وابن شعبة عنوة * وقيد ذليل المني بابن أخطبا

وقول سمال اليهودي فلا تحسني كنت مولى ابن مشكم * سلام ولا مولى سبي بن أخطبا

فان قيل تخفيفه في الاشعار للضرورة * أجيب بانه خلاف الاصل لا سيما مع تكرره ونحو عمارة كله بالضم للعين الا بابا عمارة الصعابي فيكسر العين ومنهم من ضمها قاله ابن الصلاح وأورد عليه العراقي عمارة بالفتح والتشديد اسم جماعة من النساء كعمارة بنت عبد الوهاب الحمصية وعمارة بنت نافع ابن عمر والجسعي وعمارة جندة أبي يوسف محمد بن أحمد الرقي ومن الرجال يزيد وعبد الله وبجاث بنو ثعلبة بن خزيمة بن أسرم بن عمرو بن عمارة معدودون في الصحابة في جماعة عددهم ومن الثاني وهو المخصوص بالصحيحين والموطأ حازم بن الحارث المعجمة محمد بن حازم أبو معاوية ومن هذه سماني الكتب الثلاثة فعازم مهملاً كافي حازم الا عوج وجور بن حازم (والمنكر) الحديث (الفرد) وهو الذي لا يعرف مثله من غير جهة زاوية كاذرة بقوله

أخت المستجد دلالة كان وكيلها اه شارح الالفية لشيخ الاسلام وأبو علي الجبائي اسمه محمد ابن عبد الوهاب بن سلام والسيد اسمه سعد بن جعفر بن سلام والنسب كنيته أبو نصر واسمه محمد ابن يعقوب بن اسحق بن محمد بن موسى بن سلام اه من شرح الالفية لشيخ الاسلام (قوله) ووالد البيكندي قال شيخ الاسلام في شرح الالفية أي ووالد محمد بن سلام بن الفرج البيكندي بكسر الموحدة البخاري شيخ الامام البخاري اه وقال العلامة العدوي في حاشيته عليه بيكندي بكسر الموحدة وسكون التعنية وفتح الكاف وسكون النون ومهملته تسبه إلى بيكندي بلده على مرحلة من بخاري كذا في التقریب اه (قوله) وسلام بن مشكم قال شيخ الاسلام بثلاث الميم وفتح المكاف كان خماراً في الجاهلية والابارافع اليهودي سلام بن أبي الحقيق بالتصغير فهو بالضم فيف اه (قوله) فكله مخفف) أي كل سلام المستثنى مخفف (قوله) اليهوديان) أي من حيث رواية قصصهما فاندفع بما يقال كيف يتحدث عنهما وهما يهوديان ولم يسلماه (قوله) ونحو عمارة) معطوف على سلام من قوله فن الاول من هذا الثاني سلام الخ أي ومنه نحو عمارة الخ فهو مثال ثان (قوله) الا بابا عمارة الصعابي) هذا تحريف وصوابه الا أبي بن عمارة الصعابي قال شيخ الاسلام عين أبي بالتصغير بن عمارة الصعابي أكثر (قوله) ومنهم من ضمها) لكن الكسر أشهر (قوله) قاله ابن الصلاح) أي قال ابن الصلاح القاعدة المذكورة في عمارة مع نقل الضم المذكور أيضاً (قوله) وبجاث) بفتح الباء وتشديد الحاء المهملته والهاء المثناة (قوله) ومن الرجال) معطوف على قوله من النساء أي اسم جماعة من النساء واسم جماعة من الرجال (قوله) خزيمة) قال الطبري خزيمة بفتح الزاي فيما ذكره ارقطني وقال ابن اسحق وابن الكلبي خزيمة بسكون الزاي وهو الصواب قاله ابن عبد البر في الاستيعاب اه هدي

(الثلاثون من الاقسام الحديث المنكر)

بسكون النون وفتح الكاف قال الجوهري في شرحه (والمنكر الذي انفرد) بسكون الال للضرورة اه

(بما رو عنه أنه لا يحمل التفردا) باللفظ الاطلاق أى لا يحمل تفردة به لكونه لم يبلغ في الاثنان وكونه ثقة وثبة من يحمل تفردة مثله ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زكريا يحيى بن محمد ابن تيس عن هشام بن هريرة عن أبيه عن عائشة مرفوعا كذا والبيع بالتمر فان ابن آدم اذا أكله غضب الشيطان وقال عاش ابن آدم حتى أكل الجدي بالخلق فهذا الحديث منكرا كما قال النسائي وابن الصلاح وغيرهما فان أبا زكريا تفرد به واخرج له مسلم في المتابعات غير أنه لم يبلغ رتبة من يحمل تفردة ولان معناه وكيف لا ينطبق على محاسن الشر به لان الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم بل من حياته مسلما مطيعا لله تعالى ومشى الناطم على أن المنكر بمعنى الشاذ كما جرى عليه ابن الصلاح والمعتد أنهم متميزان كما قاله الحافظ بن حجر والشاذ ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه أو تفرد به قليل الضبط والمنكر ما خالف فيه المستور أو الضعيف الذي لم ينجر بما به مثله فعلم أنهم متميزان بذلك وإن كلاً منهما قسمان والمقابل

حذوقه ولو عرصر منه المستور البان انحصر في كلام المصنف حذف الموصوف الاسمى وأجازه الكوفيون والاختصاص وتبعهم ابن مالك وشروطي بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر كما في معنى السيب (به) أى بروايته (روا) من الرواية بحيث لا يعرف ذلك الحديث من غير روايته لامن الوجه الذي رواه ولا من غيره (غدا) أى صار (تدليه) أى تعديل الغير ياء المصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف (لا يحمل التفردا) أى لم يبلغ مبلغا في العدة والضبط يحتمل به التفرد بالرواية بل هو قاصر عن ذلك أهيا بالحرف وقال المديني في شرحه (غدا) أى صار (تدليه) أى توثيقه (لا يحمل) يفتح التحتية وبالهاء المهملة بعد هاءيم مكسورة أى لا يحمل التفرد لكونه وان كان ثقة لم يبلغ مبلغ من يحمل تفردة بالخبر وجهة هذا الخ في موضع الصفة كراو ومفهومه انه اذا احتمل تفردة به لكونه صار أهلا لذلك لا يكون حديثه منكرا أهيا بالحرف (قوله والمنكر) مبتدأ أو المفرد خبره وهو صفة لموصوف محذوف أى الحديث المفرد كما أشار إليه الشارح وكان الاولى تقديم الحديث على المنكر فيقول والحديث المنكر كما صنعه الجوى وبه جار ومجرور خبر مقدم وراو مبتدأ مؤخر وغدا تدليه فعل وفاعل والجملة صفة كراو وقوله يحمل أى يعتز وقوله وكونه ثقة الاولى أن يقول وان كان ثقة (قوله لا يعرف منه من غير جهة راويه) زاد السخاوى بعد قوله من غير جهة راو به ولا متابع له فيه ولا شاهد (قوله لا يحمل) خبر لغدا بمعنى صار أى لا يسارى ذلك التعديل تفردة به ففي يحمل ضمير راجع لتدليه وأما قول الشارح أى لا يحمل تفردة به فهو حل معنى لا هراب (قوله رتبة من يحمل تفردة) أى يعتز تفردة أى بحيث يصير حديثا صحيحا أو حسنا (قوله أبو زكريا) بضم الزاى (قوله كذا البيع بالتمر) أى اجعوا بينهم بضم عضهما الى بعض وأكلهما معا مضمومين (قوله ولان معناه وكيف) معطوف على قوله فان أبا زكريا وكل منهما تعليل لقوله فهذا الحديث منكرا (قوله محاسن الشريرة) جمع محسن أو حسن على غير قياس والاضافة لبيان أن ومن اضافة ما كان صفة والشريرة بمعنى الاحكام المشروعة فظهرت المطابقة (قوله بل من حياته مسلما مطيعا لله تعالى) أى وأما غير المطيع فهو حبيبه لا عدوه (قوله ومشى) أى بعضهم في بعض الفسخ ومشى الناطم وهى غير ظاهرة لان الناطم عرف كذا بتعريف يتنج التعابر (قوله لم ينجر بما به مثله) صفة مخصصة للضعيف احترافا من الضعيف الذى ينجر فهو شاذ وليس بمنكر والمستور هو مجهول الحال (قوله والمقابل

لشاذبه قال له المحققون والمنكر المعروف وقد مثل في شرح النخبة المنكر بما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب المقرئ عن أبي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن فروات عن أناس الصلاة وأتى الزكاة وحج وصام وقضى الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه موقوفاً وهو المعروف قال فعرف بهذا أن بين المنكر والشاذبه ما وخصوصاً من وجه لان بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة واقترافي أن الشاذبه رواية ثقة أو صدوق والمنكر رواه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما (متروكه) أي الحديث هو (ما واحده) انفراداً وأجمعوا الضعفة (لتهمة بالكذب) لان لا يرى ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفاً لقواعد المعلومة أو عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر وقوع ذلك منه في الحديث أو لتهمة بالفسق أو الغفلة أو كثرة الوهم (فهو كرد) أي كالمردود الموضوع لكنه أخف منه كما صرحوا به وأفادة الناظم بالتشبيه وهذا النوع أسقطه العراقي وزاده غيره كصاحب النخبة والسيوطي قال في ألفيته

وسم بالمتروك فرد انصب * راوله منهم بالكذب

لشاذ الخ) هذه المقابلة اصطلاحية لا لغوية لانها وان غمت في مقابلة المعروف بالمنكر لا تتم في مقابلة الشاذب المحفوظ الا بطريق القوم لان الشاذلعة معناه المنفرد وشأنه عدم الحفظ (قوله من طريق حبيب) بالتصغير فهو يضم الحاء المهملة بعد هاء موحدة مفتوحة ثم بعد هاء موحدة مشدودة مكسورة وحبيب الثاني مكبر بوزن ضرب والعيزار بن حريث مهملة مفتوحة وباء مائلة مخففة وزاي معجمة وآخره واء قبله ألف كما ضبطه الثلاثة أحواسي النخبة (قوله قال فعرف بهذا) أي قال الحافظ في شرح النخبة بهذا المذكور من تعريفي الشاذ والمنكر المذكورين قبل قوله وقد مثل في شرح النخبة وفيه أنهما لا ينتجان العموم والخصوص الوجهي بل التباين الكلي اذ لا يصدق الشاذ على شيء من افراد المنكر كما أن المنكر لا يصدق على شيء من افراد الشاذ وتعليقه بأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة الخ لا ينتج العموم والخصوص بل التباين الكلي كما ذكر ذلك حواشي النخبة

(الحادي والثلاثون من الاقسام المتروكة)

وهو في الفقه السابق واصطلاحاً ما ذكره بقوله متروكه أي الحديث ما رواه واحده أي بروايته انفراداً أي فوجد لعدم موافقة غيره له من أهل الحديث وأجمعوا الضعفة أي أجمع أهل الحديث على ضعف روايته وانها بالكذب فهو أي المتروك كرد لعل الكافي زائدة أي فهو رد أي مردود لضعف روايته فهو من جملة ما دخل تحت الضعيف اذ من شرح المصطفى بحرقه وقال الجوهري (متروكه) أي متروك الحديث أي الحديث المتروك (ما) أي حديث (واحده) انفراداً (سكون الدال للضرورة) أي انفراداً بروايته واحده (و) الحال أن المحدثين قد (أجمعوا الضعفة) أي أجمعوا على ضعف ذلك الراوي لكونه منهم بالكذب مثلاً واذا كان كذلك (فهو) أي حديثه الذي رواه (كرد) ولا يقبل انتهى بحرقه (قوله السيوطي في النظم او له) مبتدأ أو منهم بالكذب الخ خبره والجملة صفة فرد والباطن بين الصفة والموصوف الحاء من له ويكون قوله نصب جواب الامر وهو معرض بين الصفة والموصوف والضمير في عرفه يرجع للكذب وفي منه لراوي بقوله أو فسق معطوف على الكذب وقوله أو وهم أي غلط وسكت هاء ضرورة وقوله كثير يفتح التاء المثناة صفة لوهم أي غلب

أو هو فروه منه في غير الآثار أو فسق أو غفلة أو وهم كثر (و) الحديث (الكذب) أي المكنوب على النبي صلى الله عليه وسلم (المختلق) بفتح اللام أي لا ينسب إلى النبي أصلاً (المصنوع) من وضعه (على النبي فذلك الموضوع) من وضع الشيء إذا حطه سمي بذلك لا تخطا طرسته وإنما يبحث لا ينحصر أصلاً وأقوى المناظم بها القرائن في تعريفه بهذه اللفاظ الثلاثة المتقاربة لتأكيده في التنفير منه وأورد الموضوع في أنواع الحديث مع أنه ليس بحديث نظر إلى زعمه واضعه وتعرف طريقه التي يتوصل بها لمعرفته لينتج عن القبول يعرف الموضوع بأقرار واضعه وبقرائن يدر كها من له ملكة قوية في الحديث والاطلاع تام ومن القرائن ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع

(الثاني والثلاثون الحديث الموضوع)

قال المياطي (والكذب) أي المكنوب (المختلق) بفتح اللام بعد هاء فاق أي المبتكر الذي لا ينسب إليه صلى الله عليه وسلم أصلاً الموضوع أي المخطوط (على النبي) صلى الله عليه وسلم متعلق بكل من الثلاثة قبله على التنازع (فذلك) الحديث (الموضوع) اصطلاحاً في البيت جناس تام انتهى بهروفيه وهو ناقص في ذكر الجناس فإنه ليس فيه جناس تام ولا ناقص للاختلاف بأكثر من حرف كما يعرف من موضعه إلا إذا ثبت أن النسخة التي وقعت فيها اللفظ الموضوع في العروض والضرب فتم حينئذ ما قاله (قوله فذلك) أي فذلك المكنوب عليه صلى الله عليه وسلم من قول أو تقرير أو سعة أو غير ذلك وأدخل المصنف الفاء في خبر المستدأ وهو مما منعه الجمهور مطلقاً وجوز به بعضهم أن تضمن المبتدأ عموم ما وجوزه الأخفش مطلقاً وعليه يخرج كلام المصنف انتهى (قوله على النبي إلى آخره) قضيته أن الكذب على الصعابي أو التابسي لا يسمى موضوعاً وهو محتمل ويحتمل خلافه ويكون ذكر النبي جواباً على الغالب كذا نقل عن بعض المحققين انتهى عدوى (قوله من وضع الشيء) أي ما خوذ لا مشتق لأن المعنى الاصطلاحي ليس مشتقاً من المعنى القوي إذ معناه القوي الحط أي ساقطاً هو المتبادر واطلاقه على الحط المعنوي يجوز كما يظهر وأما المعنى الاصطلاحي فهو ما أشار له المصنف فليس مشتقاً من المعنى القوي وإنما هو ما خوذ فقط وقد بين الشارح وجه الأخذ بقوله سمي بذلك لا تخطا ط الخ فلفظ الموضوع من وضع لأمعناه وقوله سمي أي الموضوع باعتبار المعنى وقوله بذلك أي بلفظ موضوع (قوله بهذه اللفاظ الثلاثة المتقاربة لتأكيده) هذا جواب عما يقال يكفي أحد اللفاظ الثلاثة في تعريفه فلا حاجة إلى التطويل يذكرها والثلاثة هي التي أولها الكذب وقوله المتقاربة أي لاختلافها مفهوماً واتحادها ماصداً (قوله في التنفير منه) أي رواية واحتجاجاً وترغيباً وترهيباً (قوله إلى زعم واضعه) زعمه تثليث الزا أي كذب واضعه لقولهم زعم مطبة الكذب وليس المراد بزعمه ظنه أنه حديث لأنه يعتقد أنه موضعه على النبي صلى الله عليه وسلم قاله الطوسي وأولى منه تفسير الزعم بالقول (قوله وتعرف طريقه) معطوف على نظراً وقوله التي يتوصل بها أي بسببها أي بكل واحدة منها لا بالجمع (قوله لينتج عن القبول) في العبارة قلب أي لينتج عنه القبول وذلك لأن النبي أنما يتعلق بالاحداث (فائدة) سئل ابن حجر الهيتمي عن خطيب ينقل الأحاديث من غير أن يعزوها هل يجوز له ذلك فأجاب بأن ما ذكره في خطبته من الأحاديث من غير أن يبين روايتها أو من ذكرها جاز بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث أو ينقلها من كتاب مؤلفه كذلك وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرد رؤيتها في كتاب ليس مؤلفه كذلك فلا يجوز ومن فعله هزر اه من الغشوى

لغيات بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساقى الخال اسنادا الى النبي صلى عليه وسلم انه قال لاسبق الا في فعل أو خوف أو حافز أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجله فامر بذبج الحمام وقال أنا حلقته على ذلك ومنها أن يكون مناقض للنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل وقد يعرف بركة لفظه لكونه لا فصاحة فيه أو معناه لكونه يرجع الى الاخبار بالجمع بين النقيضين أو بركتهم ما وعا فيه وعدد هظيم على فصل شيء حقير أو وعيد شديد على صغيرة ثم نارة يتخترع الواضح كلاما من عند و نارة يأخذ كلام غيره كـ بعض السلف الصالح كحديث حب الدنيا رأس كل خطيئة فانه من كلام مالك ابن دينار كما رواه ابن أبي الدنيا أو من كلام عيسى عليه السلام كما رواه البيهقي في الزهد وقال في شعب الایمان لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من مر اسيل الحسن البصري قال العراقي ومرواسيله عندهم شبه الى بيع أو قدماء الحكماء كحديث المعدة بيت الداء والخبث رأس الداء فانه من كلام بعض الاطباء والاسرائيليات أو يأخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليروي به والحامل على الوضع اما عدم الدين كلزنادقة أو الانتصار والتعصب لمذاهبهم كالخطابية

الحديثية قاله الطوسي (قوله لغيات بن ابراهيم حيث دخل على المهدي) هو امير المؤمنين محمد بن امير المؤمنين أبي جعفر عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب والمهدي أبو هرون الرشيد وغيات هو ابن ابراهيم النخعي روى عن الاعمش وغيره (قوله لاسبق) قال الحافظ السبق محرم الذي تقع المسابقة عليه أي وهو العوض قال في شرح المنهج المسبق بفتح الباء العوض ويروي بالسكون مصدر ارقوله الا في نصل أي كسهام ورمح أو مصلا وقوله أو خوف أي بصير وقيل وقوله أو حافز أي خيل و بغال وجبر (قوله أنا حلقته على ذلك) قال السخاوي لكنه أمره بسدرة يعني عشرة آلاف درهم وقوله على ذلك أي الكذاب (قوله على فعل شيء حقير) كقوله من أطعم لقمة بنى الله له ألف مدينة في كل مدينة ألف بيت في كل بيت ألف حورية لكل حورية ألف وصيفة أي خادمة وكقوله لقمة في بطن جائع أفضل من بناء ألف جامع (قوله فانه من كلام مالك بن دينار) أي وهو من الزهاد وقوله أو من كلام عيسى وهو من بني اسرائيل بالنظر لانه فيكون كلامه من الاسرائيليات (قوله شبه الريح) أي فلا يستمد عليها كذا قالوا الا أن الحافظ ابن حجر قال ان اسناد الحسن حسن ومرواسيله أثق عليها ابن المديني انتهى أقول خصوصا وقد قيل انه سيد التابعين اهـ عدوى (قوله والحمية) أي الاحتماء (قوله فانه كلام بعض الاطباء) الكلمات المنسوبة لبني اسرائيل وهو معطوف على قوله بعض السلف والاسرائيليات هي آثار يسلم منسوبة لبني اسرائيل مأخوذة من نحو التوراة وأقوال علمائهم وعبادهم (قوله اما عدم الدين كلزنادقة) أي الذين لا يستقرون على دين واحد وقيل الزنديق هو المنافق وحل انكافي أدخلت شيئا أو استقصائية ولعله الظاهر وقال حماد بن زيد فيما أخرجه العقيلي أنهم وضعوا أو بضع عشر ألف حديث وقال المهدي فيمارو بناء عنه أقر عندى رجل من الزنادقة بوضع مائة حديث فهي تجول في أيدي الناس ومنهم الحارث الكذاب الذي ادعى النبوة اظن لسخاوي (قوله كالخطابية) بفتح المعجمة وتشديد المهملة قرعة تنسب لابي الخطاب الاسدي كان

والسالمية أو اتباع هوى بعض الرؤساء كالمخلفاء والإمراء تغيبوا إليهم أو ذم من يريدون ذمه أو
لذا كسبوا والارتفاق أو الاغراب لقصد الاستمارة وغلبة الجهل كبعض المتبسين الذين وضعوا
أحاديث فضائل السور وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به ولا عبرة بما ذهب إليه بعض الكرامية
و بعض الصوفية من إباحة الوضع في الترغيب والترهيب لأنه خطأ نشأ عن جهل لأن الترغيب
والترهيب من جملة الأحكام الشرعية وقد أجمعوا على أن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
من الكبائر وبالغ الجور في كفر من تصمد عليه وأجمعوا على تحريم رواية الموضوع المأثور
بما نهى عنه صلى الله عليه وسلم من حديث حتى يحدث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين رواه مسلم وقد
صنف ابن الجوزي في بيان الموضوعات كتاباً

يقول بالظاهر أي بحلول الله في آس من أهل البيت على التعاقب ثم أدهى الألوهية وقتل وهذه الطائفة
مندوحة في الرافضة إذا الرافضة فرقة متنوعة من الشيعة وبعبارة أخرى قالوا أي الخطابية الأئمة
أنبياء وأبو الخطاب نبى ففرضوا طاعته أي زعموا أن الأنبياء فرضوا على الناس طاعة أي الخطاب
بل زادوا على ذلك فقالوا الأئمة الهة والحسان أبناء الله وجعفر الصادق اله لكن أبو الخطاب أفضل
منهم من على (قوله والسلمية) أي وكالسلمية فرقة تنسب للمحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السلمي اه
شرح الألفية لشيخ الإسلام وهم قوم يقولون بالتجسيم كقوله السخاوى (قوله أذم من يريدون
ذمه) وهم قوم كانوا فقراء فيطلبون من بعض أولاد الصعابة عطاء فلم يعطهم يقولون له انت أبوك
لم يخص بدر أو يذكر من أحاديث باطلة اه من خطأ الشيخ عبد البر الأجهورى بهامش شرح الألفية
لشيخ الإسلام (قوله والارتفاق) عطف تفسيراً في قصصهم ومواعظهم كابى سعيد المداينى (قوله
أو غلبة الجهل) هو سبب مستقل قدمه في شرح النخبة على الاغراب قالوا وبغنى أو كما في شرح
النخبة وهي موجودة في بعض النسخ وجملة ما ذكره من الأسباب الحاملة على الوضع سبعة (قوله
أحاديث فضائل السور) كتب الشيخ عبد البر الأجهورى بهامش شرح الألفية ما نصه وأعلم أن
السور التي سميت الأحاديث في فضلها الفاتحة ونزها وان والاعوام والسبع الطوال مجلداً والكهف
ويس والحنان والمملوك والزلزلة والنصر والكافرون والإخلاص والمعوذتان وما عداها لم يصح فيه شيء اه
سيموى والزهر وان البقرة وآل عمران والسبع الطوال البقرة إلى آخر رواية بعدها والانتقال
سورة واحدة (قوله بعض الكرامية) بالتشديد مع فتح الكاف على المشهور كما قاله شيخنا كسبه
وقيل بالتخفيف مع فتحها وقيل به مع كسر ها هو الجارى على ألسنة أهل بلد مجستان فهم منسوبون
لمحمد بن عبد الله بن كرام اه من شرح الألفية لشيخ الإسلام (قوله وقد أجمعوا على أن الكذب
على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر) الكذب كالكذب عليه (قوله من حدث حتى يحدث يرى
أنه كذب فهو أحد الكاذبين) قال شيخ الإسلام بالتثنية وبالجمع اه والكاذبان واضعه الأصل
وظأن كذبه هذا على نسخة التثنية وقوله وبالجمع أي أحد الكاذبين المشهورين بالكذب وقيل بالجمع
باعتبار كثرة الناقلين ويرى بقراءتهم الياء مبنياً للمفعول بمعنى نطق بفتح الياء مبنياً للمفاعل وذكر
الرافعى في شرحه على شرح النخبة أنه يصح قراءته بفتحين أي يعلم وأن الأول هو المشهور ورفقه (قوله
وقد صنف ابن الجوزي) كنيته أبو القرج وكان حنبلي المذهب تفرقه على الشيخ عبد القادر فكان
حنبلياً وكان أبو القرج واعظاً وله زوجه تسمى نسيم الصبا وكان يحبها ويحشى أن تخضر مجلس
وعظه خشية أن تغوث لانه كان لا بد من موت أحد في مجلس وعظه فاتفق يوماً أنها حضرت مجلس

فمحمّد بن لکنه خرج عن موضوعه بحيث أودع فيه كثيرا من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل
عليها بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح وخطؤه في ذلك وشعرنا عليه فيه قال السيوطي
وفي كتاب والده الجسوزي ما * ليس من الموضوع حتى وهما
من الصحيح والضعيف والحسن * ضمنته كتابي القول الحسن
ومن ضرب ما رآه فاعلم * فيه حديث من صحيح مسلم
حتى قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني هذه غفلة شديدة من ابن الجوزي حيث حكم على
هذا الحديث بالوضع وهو في أحد الصحيحين وله كتاب سماه القول المسند في الذب عن مسند أحمد
وساق فيه جملة مما أورد ابن الجوزي بين أن منها ما هو صحيح وما هو حسن وما هو ضعيف وخطأه
في إيرادها في الموضوعات ووجد السيوطي في فهرست مؤلفاته أنه شرع في كتاب تعقبات عليه قال
ولم أقف على هذا الكتاب وقد سر الله لي ذلك في كتاب سميته التكتل البيدعات ثم من الموضوع
نوع لم يقصد وضعه وإنما غلط ناقله نحو حديث ثابت بن موسى من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه
بالنار فان ثابت لم يقصد وضعه وإنما دخل على شريك بن عبد الله وهو يجلس أملا أنه عند قوله
حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن أو ذكره
على ما اقتضاه كلام ابن حبان وهو يعتقد الشيطان على فاقبه أحدكم فقال شريك متصلا بالسند
أو المستحسن ظنراني ثابت

وعظه بغير إذن منه فعرفها وجعل ينظر إليها فجاها رجل وحال بينهما فاشتد بيننا

أيا جلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

١٥ وفي الأجهوري في فصول رمضان (فائدة) قال العلقمي سئل إمام الحرمين حين جلس بعد
موت أبيه لم كان السفر قطعة من العذاب فأجاب على القول لأن فيه فراق الأحباب ١٥ وقد ذكر
عن ابن الجوزي أنه حين فارق زوجته المسماة نسيم الصبا وكان له تعلق بها فجاءت يومها مع امرأتين
محضون مجلس وعظه وجلست المرأتين في مقابلة الشيخ وجلست خلفهما فلما شعر الشيخ بها
أشد يقول

أيا جلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

فإن الصبار يج إذا ما نسجت * على نفس مهوم فجلت همومها

أجدر بها أو تشفى من حرارة * على كبدي بين الأرومها

١٥ بالحرف (قوله فمحمّد بن لکنه) لم يقل مجلدين لاختلاف التسح وفي بعض النسخ لا أن أحدهما في
الموضوعات والآخر في الأحاديث الواهية أي التي لها علل الضعيف (قوله بل ربما أودع فيه الحسن
والصحيح) يحتمل تساويهما أو أكثرية أحدهما على الآخر وهو الحسن (قوله وخطؤه في ذلك)
أي في خبر وجهه لاطلق الضعيف (قوله قال السيوطي) استدلال على قوته لكنه خرج عن موضوعه
لخ وقوله حتى قال معطوف على السيوطي فعنى العاطفة لعلها بمعنى الواو (قوله وقد سر الله لي ذلك)
هو من كلام السيوطي وقوله ذلك أي التعقبات والفهرست ذكر تراجم الكتب وما يستعمل عليها
قبل اسم لورقة يجمع فيها الكتب المؤلفة بتراجمها (قوله عند قوله حدثنا الأعمش) هو ظرف متعلق
بقوله دخل (قوله أورد ذكره) أي ذكر المتن (قوله بقده على فاقبه أحدكم) أي قضاه أي مؤخره نعمانه

مما رآه من كثرة مسلاته الخ مريداه تابشك هذه وزرعة وعبادته فظن ثابت أن هذا من السند أو يقينه فكان يحدث به منفصلاً أو مدرجاً في المتن وهو غفلة أو غلطة منه نشأت من سلامة صدره وسرت إلى غيره بحيث انتشرت حديثاً فرواه عنه كثير (وقد أنت) هذه المنظومة (كالجوهر المكنون • سميتها منظومة البيهقي) لتطابق التسمية الواقع ولم أقف له على اسم ولا ترجمة ولا ما هو منسوب إليه

أما هو نام ثلاث عقد يضرب على كل عقدة منها عليك ليل طويل فارقد فان استيقظ وذكر الله انخلت عقدة وإذا نأشأ انخلت عقدة فإذا سلى انخلت عقدة كلها فأصبح نشيطاً طيب النفس والأصبح خيبت النفس كلان وفي عبارة الجوى قافية رأس أحد كبريز ياد قرأس وهو ساقط من قلم الشارح قلعهلما رويان (قوله مما رآه الخ) فقد كان شريفاً مزاحاً كما قال المصنف وكان ثابتاً جالساً (قوله فظن ثابت أن هذا من السند) ناظر لقوله ولم يذكر المتن وقوله أو يقينه أي المتن ناظر لقوله أو ذكره فهو لفظ ونشره من باب وكذا قوله منفصلاً أو مدرجاً (قوله وهو غفلة أو غلطة منه) أي ظن ثابت غفلة أو غلطة من ثابت أي أنسب تخبر بين أن تقول غفلة وأن تقول غلطة أي ذو غفلة لأن الغفلة غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره كما أفاده المصباح ومفاد القاموس مرادها السهو وبعض فرق فليراجع وتأمل وقوله أو غلطة أي تشبهها وذلك أن الغلط يخص بالقول قال في المصباح غلط في منطقة غلطاً أخطأ وجه الصواب وهذا الوضع من ثابت لا اثم فيه وإن كان كذا بالعدم القصد (قوله نشأت من سلامة صدره) أي من سلامة قلبه من طئه في الناس خلاف ما هو ظاهرهم لا من عدم ضبطه (قوله بحيث) هذه حيشة تقييد (فائدة) قال الامام محمد بن محمد البديري الميماطي في آخر شرحه لهذه المنظومة المباركة ما نصه وأما قراءة الحديث مجودة تجويد القرآن من أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والواو القصير وغير ذلك فهي مندوبة كما صرح به بعضهم لكن سألت شيوخ خاتمة المحققين الشيخ علي الشيرازي فسمعته يقول نعم الله تعالى بالرجحة حالة قراءتي عليه صحيح الامام البخاري عن ذلك فأجابني بالوجوب وذكر لي أنه رأى ذلك منقولاً في كتاب يقال له الاقوال الشارحة في تفسير الفاتحة وعمل الشيخ حينئذ ذلك بان التجويد من محاسن الكلام ومن لغة العرب ومن فصاحة المتكلم وهذه المعاني مجموعة فيه صلى الله عليه وسلم فمن تكلم بحديثه صلى الله عليه وسلم فعليه مزايا ما نطق به صلى الله عليه وسلم (قوله وقد أنت هذه المنظومة الخ) قال الجوى في شرحه (وقد أنت) أي هذه الارجوزة (كالجوهر) لنفسا ستمها اشتملت عليه من علم الحديث والجوهر اللائى الكبارو (المكنون) المستور منه لنفسا ستمه وعزته (سميتها) أي هذه الارجوزة قال في الصبح سميت فلان يزيد اسميته بزبد معنى واسميته مثله فتسمى به (منظومة البيهقي) أي جعلت علمها الذي تتميز به عن غيرها مذهباً إلى فان الفعل يتميز بفاعله لكونه ملة في وجوده ولم أقف للتألم رجه الله تعالى على ترجمة يعلم منها اسمه وحاله ولا أدري ما هذه التسمية هل هي لمادة أو قرية أو آب أو جدها محروفة وقال الميماطي في شرحه (وقد أنت كالجوهر المكنون) أي المنظومة بمعنى حصلت وتعت كأنس كالجوهر المكنون أي المصون في النقاسة وحسن الصباغة ولا سيما تضمينها لهذه الاقسام الكثيرة في ألفاظها القليلة (سميتها منظومة البيهقي) بفتح الموحدة وسكون التهمجية وبالفتح وبعد الواو نون ولم أقف له

(فوق الثلاثين باربع أنت) أقسامها) المراد بها ما يشمل الأنواع المندرجة تحت الأقسام كما سبق (ثم
يجري ختمت) ثم أنشد الله أيها الواقف على هذه العجالة على خطأ أو زلل أن تلتبس لها غرجا ناظرا
لها بعين الرضا فاقبح لها باب اعتذاران قد * معنى وأول موهمها إذا ورد

رحمه الله تعالى على ترجمة والنظم لغة التأليف وكثرا استعماله في جمع مخصوص كجمع جواهر العقد
وكلم الشعر وحده عند الإيلاء الكلام الموزون قصدا من تبط المعنى بغافية فله الشيخ محمد الله
الشنشوري في شرح الفارسية وقال السخاوي النظم في اللغة أجمع وفي الاصطلاح أجمع على بحر من
البحر المعروفة عند أهل القريض قال في الصحاح نظم القول أو أي جعلته في السلك والنظم
منه ومنه نظم الشعر وتنظيمه والنظام الخط الذي ينظم به القول ونظم من أول قوله * بحروفه
(قوله فوق الثلاثين) وطأ الله ما طى شرح هذا البيت بما تصه ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى عدة
أبياتها وناقده من صونها من اسقاطيات منها أو أكثر من هو حاسدة فقال فوق ثلاثين باربع أنت *
أبياتها أي عدة أبياتها أربعة وثلاثون بيتا على أنها من كامل الرجز لا من مشطوره والاكات ههنا
ثمانية وستين بيتا ثم بعد أن تم المقصود من نظمها بخير ختمت ببيتائه للمفعول وختمها بالخبر
لاشتمالها على حمل الخبر لجزاء الله عن سعيه كل خير وطأنا وإياه بالرضا والقبول فله الممر جو
والمأمول اه بصروفه وقال الحموي (فوق) عقد (الثلاثين) خبر مقدم وقوله باربع طرف لقوله أنت
قدم عليه لخصرة النظم وقوله أي أنها أي الأرجوزة * تدأ مؤخرو المعنى أن أبيات هذه الأرجوزة
زائدة على عقد الثلاثين باربع أبيات (ثم بخير ختمت) لا بغيره كما يفيد تقديم المعمول وفي قوله
ختمت إشارة إلى حسن الختام وهو أن يؤتى في آخر الكتاب بما يدل على انتهائه (قوله أنت أقسامها
الخ) قد علمت أن النسخة التي شرح عليها الله المياطي والحموي أنت أبياتها فهي الصواب لأن
أبياتها أربعة وثلاثون وأما أقسامها التي ذكرت فيها اثنان وثلاثون كما يؤخذ من كلام الله المياطي
هنا فدخله على الموضوع الذي هو آخر الأقسام بقوله الثاني والثلاثون الحديث الموضوع * والجواب
عن النسخة التي فيها أقسامها بأنه هذا المدلس اثنان والمقابل قسمين فهي أربعة اثنان فالعدد
مصحح وهو ظاهر (قوله ثم أنشد الله) ففتح الهمزة وضم الشين وبه نصرأى أسأف بالله فالكاف
مفعوله الأول وأن تلتبس مفعوله الثاني وقوله الواقف أي المطيع وقوله على خطأ يدل اشتغال
وبحتم أن يكون بدل بعض إعادة العامل فيها والخطأ ما ليس عن عمد أو زلل ما كان عن عمد
خلاف الصواب (قوله ناظرا) مفعول لاجله وهذا أحسن من جعله حالا (قوله فاقبح لها الخ) هذا
بيت من الرجز وشطره الثاني من ألفية ابن مالك وأوله في الألفية * ولا يضاف اسم لها به اتحد *
فيسهل ذلك تضمينا وإن لم يذكر أنه من قول ابن مالك لشهرته عند أهل العلم فإن التضمين في
اصطلاحهم هو أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه أن لم يكن مشهورا عند البلغاء
وقوله معنى فاعل بقوله قد وقوله فاقبح لها دليل الجواب المحذوف عند البصريين أو هو الجواب عند
الكوفيين وقوله إذا ورد معنا هذا إذا صدر مني وأطلعت عليه فقال فساد المعنى قوله في شرح المديح
من أخيه بالقصر على اللغة المشهورة في الأسماء الخمسة ومثال الموهوم قوله في انبأني الفتى بالدرج
على ما تقدم (قوله وللهذا ابن الوردى) هذه صيغة تعجب أي لله فعله أو صيغته وأصل التعجب من

ولله دار بن الوردي حيث يقول : فالناس لم يصنعوا في العلم * لكنهم يصيرون هداً فالذم

مصنعوا الأرباء الأجر * والدعوات وجيل الذكر

لكن قد يتجسد بالأحد * ولا يضيع الله حقاً لأحد

والله عند قول كل قائل * وذو الجمان نفسه في شغل

وقد طاعت عليها شرح ألفية العراقي لمنهجها وشرحها الشيخ الإسلام وشرح النسخة لمنهجها

وبعض حواشيهما وألفية السيوطي وانعام الدراية له وقد فرقت من تسيدها

في يوم عاشوراء سنة ثمانين وألف وحبنا الله ونعم الوكيل

والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الدر الذي نشأ منه هذا العالم الجليل الذي رضعه وتربى به (قله حيث يقول) أي في خطبة ألفيته

التي نظمها في تعبیر المنامات المشتملة على سبعة وأربعين باباً التي أولها باب آداب المعبر وآخرها باب

في أشياء مريبة على حروف الهجاء وفيها هذه الآيات الأربعة وبعدها

وأسأل الله صلاح الحال * لي ولكم والفوز في المال

لكنه عبر فيها بالواو عوضاً عن الفاء في قوله فالناس وهير بالنون بدل الال في قوله قد يتجسد بالأحد

بالحاء المهملة على جسد بالجم فعمل الشارح غير ما قصد أو أطلع على نسخة فيها مثل ما نقل أو

تخريف من الناسخ وعجالة شارحها المناوي ما نصه بعد هذه الآيات أخذنا الناظم شكراً لمراته

و يشير إلى ما تبلى به من الحسد والابذاء وأن سبب ذلك التصنيف فقال إن العلماء الماضين لم يتصبوا

للتصنيف إلا رجاء لمحصل الأجر لهم عليه وابتغاء لنيل الثواب يوم الحساب وما فعلوا ذلك ليكون سبباً

للطعن فيهم ورميهم بسهام الذم والقدح في المؤلف وما ألف وتبع المقلدون والعثرات وما طعن به

القلم فانعكست الأمور وانقلب الحقائق وصار من صنف عرضه غرضاً وصنعه هدفاً ومنشأ ذلك الحسد

فإن من أبرزنا ليعاواطلاع عليه من أهل عصره ورأى أنه لا يمكنه إلا بيان بمنزلة اشتعلت به نار الحسد

فلم يكن له سبيل إلا التصدي للطعن فيه وذمه وتنقيصه لينفرا الناس عنه حتى لا يتميز عليه بذلك

وهم عن الآخر عافلون وعن عقاب الله معرضون وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون انتهى

بحروفه (قله هداً فالذم) الهدى هو الذي يرى إليه بالنسب وفي الكلام تشبيه بليغ أي يعجبوا

كالحذف (قله بالأحد) هو صفة لجسد أي جسده يصدر منه حسد للمؤلف ولا غيره وبين جسد

وحسد الجناس اللاحق (قله وذو الجمان) مقصود رأى العقل من نفسه في شغل أي في شغل شاغل

يعيوب نفسه عن عيوب غيره (قله عليها) أي لأجلها فعل التعليل والله أعلم

المصواب (قال المؤلف) وكان القراخ من جمعها يوم الجمعة سلع

الحرم الحرام افتتاح سنة إحدى وسبعين

ومائة وألف من هجرته عليه

الصلاة والسلام

والحمد لله رب

العالمين

الحمد لله الذي رفع قدراً هل الحديث ومن عليهم بنضارة الوجوه ووصل حبل اعتصامهم في القديم والحديث وعاملهم معاملة من يخشاه ويرجوه وأما طعنهم بمعضلات العلل وكساهم حسان مديجات الحلل والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي خصه الله بالكمال وفيه جمعه القائل نصر الله امرأ سمع مناشياً قبله كما سمعه وعلى آله الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأصحابه الذين رفعوا منار الدين فجازوا فاضاراً جسيماً وأجرأ كبراً (أما بعد) فقد تم طبع حاشية العلامة المحقق الفهامة المذوق الشيخ عطية الأجهوري على شرح العالم الرباني الامام الجليل سيدي محمد الزرقاني على المنظومة البهية المسماة بالبيقونية في مصطلح الحديث وذلك بالمطبعة الخيرية بمصر الناهرة المعزية لما لكها ومديرها المتوكل على

العزیز الوهاب حضرة المحترم السيد (محررين الحشاش) وذلك

في شهر صفر من شهر سنة ١٣٣٥ من هجرة سيد الانام

سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

ملاح بدر التمام ونجاح

مسكن الحشاش

آمين

صفحة	صفحة
الاول من اقسام الحديث الصحيح	١٨
ثاني الاقسام الحديث الحسن	٢٦
ثالث الاقسام الحديث الضعيف	٣٨
الرابع الحديث المرفوع	٤٥
الخامس الحديث المقطوع	٤٧
السادس المسند	٤٧
السابع المتصل	٤٩
القسم الثامن المسلسل	٥٠
القسم التاسع العزيز	٥٤
القسم العاشر المشهور	٥٥
القسم الحادي عشر المعنعن	٥٩
الثاني عشر الحديث المبهم	٦٣
الثالث عشر والرابع عشر العالي	٦٥
ولنازل من الاسناد	
الخامس عشر الموقوف	٧٠
السادس عشر المرسل	٧١
السابع عشر الغريب	٧٥
الثامن عشر المنقطع	٧٧
التاسع عشر المعضل	٧٧
العشرون من الاقسام التدليس	٨٠
الحادي والعشرون الشاذ	٨٤
الثاني والعشرون الحديث المغلوب	٨٧
الثالث والعشرون الحديث القرد	٩١
الرابع والعشرون الحديث المعلل	٩٣
الخامس والعشرون المضطرب	٩٨
السادس والعشرون المدرجات	١٠٠
السابع والعشرون رواية الاقران	١٠٣
الثامن والعشرون معرفة المتفق والمفترق	١٠٦
التاسع والعشرون معرفة المؤلف والمختلف	١٠٧
الثلاثون من الاقسام الحديث المنكر	١٠٩
الحادي والثلاثون الحديث المنزول	١١١
الثاني والثلاثون الحديث الموضوع	١١٣

